الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الثالث

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر في النحو

٣

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع
مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

بسم الله الرحمن الرّحيم

الحمد لله رَبّ العالمين ، والصّلاة والسلام على سيّدنا رسول الله .

هذا هو الفنُّ الثّاني من « الأشباه والنظائر » ، وهو فنّ القواعد الخاصّة، والضّوابط، والاستثناءات، والتّقسيمات. مرتّبٌ على الأبواب. وسمّيته (بالتّدريب) .

باب الألفاظ

تقسيم

ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصْوتٌ ، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنًى فلفظٌ ، وإن أفاد معنًى فقولٌ . فإن كان مفرداً (فكلمةٌ) أو مركّباً من اثنين، ولم يفد نسبةً مقصودةً لذاتها (فجملةٌ) ، أو أفاد ذلك فكلامٌ ، أو من ثلاثة (فَكِلَمٌ) .

باب الكلمة (تقسيم)

الكلمة إمّا اسم ، وإمّا فِعْلٌ، وإمّا حَرْفٌ. ولا رابع لها. والأدلّة على ذلك ثلاثة :

أحدها: الأثر ، روي عن عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أخرجه أبو القاسم الزّجاجيّ في (أماليه) بسنده إليه .

الثاني : الاستقراء التّام من أئمة العربيّة كأبي عمرو، والخليل، [٢/٣] وسيبويه / ، ومن بعدهم .

الثالث : الدليل العقلي. ولهم في ذلك عبارات .

منها : قول ابن معط : إن المنطوق، به إمّا أن يدلّ على معنًى يصح الإخبار عنه وبه ، وهو الاسم .

وإمّا أن يصحّ الإخبار به ، لاعنه، وهو الفعل .

وأما أن لا يصح الإخبار عنه ولا به، وهو الحرف .

قال ابن إياز : في هذا الاستدلال خللٌ ، وذلك أن قِسْمَتَهُ غير حاصرة ، إذ يحتمل وجهاً رابعاً ، وهو أن يخبر عنه لا به .

وسواءٌ كان هذا القسم واقعاً أو غير واقع ، بل سواء كان ممكن الوقوع أم محالاً ،إذْ استحالة أحد الأقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الإخلال به حاصرةً .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في(شرح اللّمحة)[١]: هذا

(١) اللمحة البدرية كتاب مختصر في النحو لأبي حيّان ، ومن أهم شروحه شرح ابن هشام ، وقد حققه الدكتور هادي نهر ونشر عام ١٩٧٧ وطبع بمطبعة جامعة بغداد ، وانظر نص ابن هشام في شرح اللمحة ١/٢١٣ .

أفسد ما قيل في ذلك ، لأنها غيرُ حاصرة .

ومنها: قول بعضهم : إن العبارات بِحَسَب المعبِّر ، والمعبَّر عنه من المعاني ثلاثٌ : ذات ، وحدث عن ذات ، وواسطة بين الذّات والحَدَث ، يدلّ على إثباته لها أو نفيه عنها ، فالذّات : الاسم ، والحدث : الفعل ، والواسطة : الحرف .

ومنها : قول بعضهم : إنّ الكلمة إمّا أن تَسْتَقِلّ بالدِّلالة على ما وُضِعتْ له أو لا تستقل ، وغير المستقلّ الحرف .

والمستقل : إمّا أن تُشْعِر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصّل أو لا تُشْعِر ، [فإنْ لم تُشْعِر][1] فهي الاسم ، وإن أَشْعَرَت فهي الفعل .

قال ابن إياز : وهذا الوجه أقوى ، لأنه يشتمل على التّقسيم المتردّد بين النّفي والإثبات .

ومنها : قول بعضهم : إنّ الكلمة إمّا أن يصح إسنادها إلى غيرها أَوْ لا ، إن لم يَصِحّ فهي الحرف، وإن صَحّ فإما أن يقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة أولاً ، وإن اقترنت فهي الفعل ، وإلّا فهي الاسم .

قال ابن هشام : وهذا أحسن الطرق ، وهي أحسن من الطّريقة التي في كلام ابن الحاجب ، وهي أنّ الكلمة إما أن تدل على معنًى في

(١) ما بين معقوفين سقط من ط فقط .

نفسها أو لا، الثّاني الحرف، والأول: إمّا أن تقترن[1] بأحد الأزمنة
[٢/٤] الثلاثة أولا، الثاني: الاسم، والأول: / الفعل، وذلك لسلامة الطريقة التي اخترناها من أمرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة.

أحدهما: دعوى دلالة الاسم والفعل على معنًى في نفس اللفظ، وهذا يقتضي بظاهره قيام المسمّيات بالألفاظ الدّالة عليها، وذلك محال.

وهذا وإن كان جوابه ممكناً إلاّ أنه أقل ما فيه الإبهام.

والثاني: دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره.

وهذا، وإن كان مشهوراً بين النّحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النّحاس نازعهم في ذلك، وزعم: أنه دالّ على معنى في نفسه. وتابعه أبو حيان في (شرح التسهيل)[2].

باب الاسم

ضابط [في علامات الاسم]

تَتَبّعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة وهي: الجرّ، وحروفه، والتّنوين، والنّداء، وأل، والإسناد إليه، وإضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسمّاه، وعود

(١) في ط: «تقتترن» بتاءين، تحريف واضح
(٢) انظر شرح اللمحة البدرية ١/٢١٣، ٢١٤.

ضمير إليه ، وإبدال اسْمٍ صريح منه ، والإخبار به مع مباشرة الفعل ، وموافقة ثابت الاسميّة في لفظه ومعناه . هذا ما في كتب ابن مالك .

ونعته، وجمعه ، تصحيحاً ، وتكسيراً[١]، وتصغيره . ذكر هذه الأربعة ابن الحاجب في (وافيته) .

وتثنيته وتذكيره ، وتأنيثه ، ولحوق ياء النّسب له . ذكر هذه الأربعة صاحبا (اللّب) و (اللباب) .

وكونه فاعلاً ، أو مفعولاً . ذكرهما أبو البقاء العُكبري في (اللّباب) .

وكونه عبارة عن شخص ، ودخول لام الابتداء ، وواو الحال . ذكر هذه ابن فلاح في (مغنيه) .

وذكر ابن القواس في (شرح ألفّية ابن معط) : لحوق ألف النّدبةَ وترخيمه ، وكونه مضمراً ، أو عَلماً ، أو مفرَداً منكّراً ، أو تمييزاً أو منصوباً حالاً .

فائدة في إسناد الأسماء

(فائدة) : الأسماء في الإسناد على أربعة أقسام : قسم يسند ويسند إليه، وهو الغالب ، وقسم لا يُسند ولا يُسْند إليه كالظّروف والمصادر التي لا تتصرف ، والأسماء الملازمة / للنداء ، وقسم يسند [٢/٥]

(١) في ط فقط : «وتكسيره» بالهاء

ولا يسند إليه كأسماء الأفعال ، وقسم يسند إليه ولا يسند كالتاء من ضربت والياء من: افعلي ، والألف من اضربا، والواو من اضْرِبوا ، والنون من اضربْن، وأيمن، ولعمرك .

فائدة : في المسند والمسند إليه أقوال

(فائدة) : قال أبو حيان في (شرح التسهيل) في المسند والمسند إليه أقوال :

أحدها : المسند المحكوم به، والمسند إليه المحكوم عليه، وهو الأصحّ .

وثانيها : أن كلًّا منهما مسند ومسند إليه .

وثالثها : أن المسند هو الأول مبتدأ كان أو غيره ، والمسند إليه الثاني، فـ « قام » من : قام زيد، و « زيد » من : زيدٌ قائم مسند ، والأخير منهما مسند إليه .

رابعها: عكس هذا، فزيد وقام في التّركيبين مسند، والأول من التركيبين مسند إليه . ولهذه المسألة نظائر .

أحدها : المضاف والمضاف إليه فيهما أقوال : أصحها : أنّ الأول هو المضاف والثاني هو المضاف إليه، وهو قول سيبويه . والثاني : عكسه . والثالث : يجوز في كلٍّ منهما .

ثانيها : البدل والمبدل منه وفيهما أقوال : الإضافة . والأصحّ

هنا أنّ الأول المبدل منه ، والثاني البدل .

ثالثها : بدل الاشتمال . قال في (البسيط) : وفي تسميته في ذلك أقوال :

أحدها : لاشتمال الأول على الثّاني ، فإن زيداً مشتملٌ على علمه .

والثّاني لاشتمال الثّاني على الأول، لأنّه دائر بين التعلّق بالأول كأعجبني زيد غلامُهُ ، والدّخول في الأول كأعجبني زيدٌ علمُهُ وحسنه .

والثالث : أنه سمّي بذلك للقدْر المشترك بينهما ، وهو عموم الملابسة والتعلّق ؛إذْ لا ينفك أحدهما عن ذلك .

فائدة : [الإسناد أعم من الإخبار]

قال أبو البقاء العكبري في (اللباب) : الإسناد أعمّ من الإخبار؛ إذ كان يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما، وليس الإخبار كذلك بل هو مخصوص بما صحّ أن يقابل بالتّصديق والتكذيب، فكل إخبار إسناد، وليس كل إسناد إخباراً[١] / . [٢/٦]

[فائدة: فيما يتعاقب على المفرد]

قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : ثلاثة أشياء تتعاقب على المفرد ، ولا يوجد فيه منها اثنان ، وهي : التنوين ، والألف واللام ، والإضافة .

(١) في ط : « إخبار » بالرفع ، تحريف واضح .

قاعدة [في خاصّتي النوع]

قال ابن القوّاس في (شرح الدّرة) : كُلّ خاصّتَيْ نوع ، إما أن يتّفقا أو يختلفا ، فإن اتّفقا امتنع اجتماعهما كالألف واللاّم والإضافة في الاسم . والسّين وسوف في الفعل .

وإن اختلفا ، فإن تضادّا لم يجتمعا كالتنوين والإضافة في الاسم ، وسوف وتاء التأنيث في الفعل ، لأن سوف تقتضي المستقبل والتاء تقتضي الماضي . وإن لم يتضادّا جاز اجتماعهما كالألف واللاّم ، والتصغير ، وقد ، وتاء التأنيث .

ضابط [في الكلمات التي تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً]

الكلمات التي تأتي اسماً و فعلاً وحرفاً تَتَبّعتُها(١) فوصلت ثماني(٢) عشرة كلمةً ، أشهرها (على) ، فإنّها تكون حرف جرّ ، واسماً تُجَرّ بـ « مِنْ » قال الشاعر :

٢٨٨ = * غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمّ ظِمْؤُها(٣) *

(١) في ط : « وتتبعتها » بالواو.
(٢) في ط : « ثمانية عشر » تحريف .
(٣) تمامه : * تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِزيزاءَ مَجْهَلِ *
وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي من قصيدة شبه فيها ناقته بقطاة واردة من عند أفراخها .
من شواهد: سيبويه ٢/٣١٠، وابن يعيش ٣/٨، والمغني ١/١٥٦، ٢/٥٨٧، والخزانة ٤/٢٥٣، والتصريح ٢/١٩، والأشموني ٢/٢٢٦ =

وفعلاً ماضياً من العُلُوّ . ومنه ﴿ إنّ فِرْعَوْنَ عَلا في الأَرْضِ ﴾(١) .

و (مِنْ) تكونُ حَرْفَ جَرٍّ ، واسماً . قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجَ به مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُم﴾(٢) ، إذا كانت مِنْ للتَّبعيض ، فهي في مَوْضعِ المفعول به ، و « رزقاً » مفعول لأجله . قال الطِّيبيّ : وإذا قدّرت مِنْ مفعولاً كانت اسماً كـ«عن» في قوله :

٢٨٩= * مِنْ عَنْ يَمينِي مَرّةً وأَمَامِي (٣) *

وتكون فعل أَمْرِ من (مان يمين) .

= وهمع الهوامع والدرر رقم ١١٣٥ .
وفي سيبويه : « ببيداء » مكان : « بزيزاء » .
والضمير في : « عليه » للفرخ . وظمؤها بالكسر : مدة صَبْرها عن الماء . وتصل : تصوّت أحناؤها من اليبس ، والقَيْض : قشر بيضها . والزيزاء : ما ارتفع من الأرض . وقيل : ما غلظ منها . ومجهل : لا يهتدي فيها .

(١) القصص / ٤ .

(٢) البقرة / ٢٢ .

(٣) صدره :

* ولقد أراني للرماح دريئةً *

من شواهد : ابن يعيش ٨ / ٤٠ ، وأوضح المسالك رقم ٣٠٤ ، والخزانة ٤/٢٥٨ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي / ٤٣٨ ، والتصريح ٢ / ١٩ ، والأشموني ٢ / ٢٢٦ .
والشاهد من قصيدة لقطريّ بن الفجاءة يصف شجاعته يوم دولاب

و (في) تكون حرف جَرٍّ ، واسماً بمعنى الفَم في حالة الجرّ . ومنه : « حتّى ما تجعل فِي في أمرأتك »[١] وفعل أَمْرٍ من : وفَى يَفِي .

(والهمزة) تكون حَرْفَ استفهام ، وفِعْلَ أمرٍ من وأي ، واسْماً في قول بعضهم : إنّ حروف النّداء أسماءُ أفعال .

و (الهاء المفردة) تكون اسماً ضميراً نحو : ضربتُهُ ، ومررت به ، وحرفاً في : إيّاهُ ، وفِعْل أَمْر من وَهَى يَهِي / . [٢/٧]

و (لمّا) تكون حرف نَفْيٍ جازمٍ بمعنى لَمْ ، وظرفاً نحو : لمّا جاء زيدٌ أكرمته ، وفعلاً ماضياً متّصلاً بضمير الغائبين من لَمّ .

و (هل) تكون حرف استفهام ، واسم فعل في: حَيَّهْل[٢]، وفعل أمر من : وَهِلَ يَهَلُ[٣] .

و (ها) تكون حَرْفَ تَنْبيهٍ ، واسماً ، بمعنى : خُذْ ، وزجْراً للإبل ، يمدّ ويقصر ، وفعل أمر مِنْ: هاءَ يهاءُ .

و (حاشا) تكون حرف استثناء ، واسماً مَصْدراً بمعنى التّنزيه ،

---

(١) روى هذا الحديث في صحيح البخاري في باب « الوصايا » . . . فإنها صدقة إلَّا أجرك الله بها حتى اللقمة . . . ،تجعلها في في امرأتك» وفي باب الجنائز من صحيح البخاري روى : « . . . إلا أجرت ، أجرك الله بها ، حتى ما تجعله في في امرأتك » . انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النّبوي ٥/ ٢١٠ .

(٢) في القاموس : «حيّ » : « حَيّهْل » بسكون الهاء : اِعْجَلْ

(٣) كفَرِح يفرح : ضَعُف وَفَزِع .

نحو : حاشا للهِ[١]، ولهذا قُـرِىء بتنوينه[٢]، وفعلاً ماضِياً بمعنى : استثني ، يقال : حاشا يُحاشي . وفي الحديث : « أحبُّ النّاسِ إليَّ أسامة » ، قال الرّاوي : « ما حاشا فاطمة ولا غيرها » . وقال النابغة .

٢٩٠ = * ولا أُحاشي من الأقوام مِنْ أحد[٣] *

و (رَبّ) بفتح الرّاء تكـون حرف جَـرٍّ لغةً في (رُبّ) بضمّ الرّاء ، واسماً بمعنى السيّد والمالك ، وفعلاً ماضياً يقال : رَبّه يَرُبّه[٤] بمعنى : ربّاه وأصلحه .

و (النّون) تكون اسماً ضميراً نحو : قُمْنَ ، وحرفاً ، وهي نون الوقاية ، وفعل أمر من : وَنى يَنِي .

و (الكاف) تكون حرف جرٍّ ، واسماً كما قال في (الألفيّة) « واستعمل اسماً[٥] » ، وفعل أمر من : وَكي يَكِي[٦] .

---

(١) يوسف / ٣١

(٢) وهي قراءة أبي السّمال . انظر قراءة رقم ٣٧٨٧ في معجم القراءات .

(٣) للنابغة الذبياني يمدح النعمان بن المنذر ، ويعتذر إليه .
وصدره :

* ولا أرى فاعلاً في الناس يُشْبِهُهُ *

من شـواهـد : ابن يعيش ٢/ ٨٥ ، والمغنى ١/ ١١٠ ، والأشـمـوني ٢/ ١٦٧ ، وانظر ديوان النابغة / ٣٣ .

(٤) من باب « ردّ » يَردُّ . ويقال أيضاً : ربَّبهُ ، وتربّبه بمعنًى ، أي : ربّاه .

(٥) = والبيت ورد في الألفية على النحو التالي :

واستعمـل اسمـاً وكـذا عن وعلى من أجـل ذا عليـهـا من دخـلا

(٦) الوِكاء : ما نُشد به رأس القربة . وأوْكى على ما في سقائه : شدّه بالوِكاء .
وفي الحديث « أنه كان يُوكي بين الصّفا والمروة » أي يملأ ما بينهما سعياً كما يُوكَى السّقاء بعد الملء .

و (علَ) تكون حَرْفاً لغة في : (لعلَّ) ، وفعلاً ماضياً مِنْ عَلّه : إذا سقاه مرّةً بعد مَرّةٍ ، واسماً لِلقُرادِ المهزول[١] والشيخ المُسِنِّ :

و (بلى) تكون حرف جواب ، وفعلاً ماضياً ، يقال : بلاه : إذا اختبره ، واسماً لغة في البلاء الممدود .

و (أنّ) تكون حرف تأكيد ، وفعلاً ماضياً من الأنين ، واسماً مَصْدراً بمعنى الأنين .

و (ألا) تكون حرف استفتاح واسماً بمعنى النّعمة ، والجمع آلاء ، وفعلاً ماضِياً بمعنى : قَصَّرْ ، وبمعنى : استطاع / . [٢/٨]

و (إلى) تكون حرف جر ، واسماً بمعنى النّعمة ، وفعل أمر للاثنين من وأل بمعنى : لجأ ، أو أمراً للواحد فيه نون التّوكيد الخفيفة في الوقف. ذكره ابن الدّهان في (الغُرّة) .

و (خَلاَ) تكون حرف استثناء ، وفعلاً ماضيـاً ، ومنه ﴿ **وإذا خَلَوْا إلى شَياطِينِهِمْ** ﴾[٢] واسماً[٣] للرّطْب من الحشيش .

و (لَات) تكـون حَرْف نَفْيٍ بمعنى ليس ، وفعـلاً ماضِيـاً ،

(١) في القاموس : العلّ : من يزور النساء كثيراً ، والتيس الضخم العظيم ، والقرداد الضخم والصغير الجسم (ضدّ) .

(٢) البقرة / ١٤ .

(٣) في القاموس : (الخلى) مقصورة : الرطب من النّبات، واحده : خلاة وكلّ بقلة قلعتها ، وجمعه : أخلاء .

بمعنى : صرف[١] ، وأسماً للصَّنم .

وقد نَظمْتُ هذه الكلمات فَقُلْت :

وردت في النّحو كلمات أَتَتْ ... تـارةً حـرْفاً وفعـلاً وسمـاً
وهي من والهاء والهمز وهل ... ربّ والنّـون وفي أعني فما
عـل لمـا وبلى حـاشـا ألا ... وعلى والكـاف فيما نـظمـا
وخلا ، لات وها فيما رووْا ... وإلـى أن فـروِّ الْـكَلِـما

وقال الجَمالُ السّرمَدِيّ :

إذا طـارح النّحـويُّ أيَّـة كِلْمَـةٍ ... هي اسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ بِلا مِرا
فَقُلْ هي إن فكّرت في شأنها على ... وفي ثـمّ لما ظاهرٌ لمن اقترى[٢]
غَدَتَ مِنْ عليه ، قد علا قَدْر خالدٍ ... على قَدْرعَمْرو بالسّماحة في الوَرَى
وقُلْ قد سمعتُ اللّفظ مِن في محمدٍ ... وفي مَوْعِدي يا هند لو كان في الكرى
ولمّا رأى الزّيد ان حالي تَحوّلَتْ ... إلى شَعثٍ لمّا فلمّا[٣] أخف عرا
مـوارِدهـا تبنى بمـا قـد ذكـرتـه ... وإن لم أُصَـرِّح بالـدّليل مُحَـرّرا

(١) في القاموس : لاتَهُ يَلِيتُه ، ويلوتُه : حبسه عن وجهه وصرفه كألاته ، وما ألاته شيئاً : ما نقصه .

(٢) في ط : « اقتـرى » بالقـاف وفي بعض النسخ المخـطوطة : « افتـرى » بالفاء ، واقترى ـ كما في القاموس : تتبع . واقترى البلاد : تتبعها يخرج من أرض إلى أرض .

(٣) في ط : «فلما» بالفاء ، وفي النسخ المخطوطة : « قلما » بالقاف .

ثم رأيت في (تذكرة ابن مكتوم) قال : ذكر الزين أحمد بن قطنة أحد من ينسب إلى النحّو بمصر وكنيته : ابن حطة . أنّ (حتى) تكون حرفاً واسماً لامرأة، وأنشد :

٢٩١ = ماذا ابتغت حتى إلى كُلّ [١] القِرى   أحسبتني جِئْتُ من وادي القُرَى

واسماً لموضع بِعُمان . وقال : وقد ذكر ذلك ابن دُريد في شعر له حيث قال :

٢٩٢ = فما لكم إن لم تحوطوا ذماركم   سوام ولا دار بحتّى ورامهْ[٢]

[٩/٢] وفعلاً لاثنين من الحَتّ . انتهى/.

(١) النسخ المخطوطة: «حل» مكان : «كل» .
(٢) رامة موضع كما قال زهير :
لِمَنْ طَلَلٌ برامةَ لا يَريمُ   عفا وخِلالُه حُقُبٌ قَدِيمُ
انظر اللسان : « روم » .

بـــاب الفعـــل

ضابط

[في علامات الفعل]

جميع ما ذكره النّاس من علامات الفعل بِضْعَ عَشْرَةَ علامـةً وهي : تاء الفاعل ، وياؤه ، وتاء التّأنيث السّاكنة ، وقد ، والسين ، وسوف ، ولو ، والنّواصب والجوازم ، وأحـرف المضارعـة ، ونُونـا التّوكيد ، واتّصاله بضمير الرّفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلّم نون الوقاية ، وتغيير صيغه لاختلاف الزّمان .

تقسيم [الفعل]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : ينقسم الفعل انقساماتٍ بحسَب الـزمـان ، والتّعـدّي ، واللّزوم ، والتّصّـرف ، والجمـود ، والتّمام، والنُّقصان ، والخاص والمشترك ، والمفرد ، والمُركّب .

وفي علم التّصـــريف إلى صحيـح ، ومهمـــوز ، ومثـــال ، وأجوف ، ولفيف ، ومنقوص ،و ومضاعف وغير ذلك .

قال بعضهم: إلى مُعْلَم وساذج(١)، فالأول الماضي إذا كـان مَصُوغاً للمؤنّثة الغائبة مفرداً ومثنىً فالعلامة هي التاء في آخره .

(١) في اللسان : « سذج » « حجة ساذِجةٌ وساذَجَة بالفتح : غير بالغة قال ابن سيده : أراها غير عربية إنما يستعملها أهل الكلام فيما ليس ببرهان قاطع » =

فائدة [في أقسام الأفعال]

(فائدة) قال أبو البقاء العكبري في (اللباب) : أقسام الأفعال ثلاثة : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل . واختلفوا في : أيّ أقسام الفعل أصل لغيره منها ؟ فقال الأكثرون : هو فعل الحال ؛ لأن الأصل في الفعل أن يكون خبراً ، والأصل في الخبر أن يكون صِدْقاً ، وفعل الحال ممكن الإشارة إليه ، فيتحقّق وجوده فيصدُق الخبر عنه ، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظٌّ من الوجود ، والماضي ، والمستقبل معدومان .

وقال قوم : الأصل هو المستقبل ، لأنه يخبر به عن المعدوم ، ثم يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده .

وقال آخرون : هو الماضي لأنه لا زيادة فيه ، ولأنه كمل وجوده فاستحقّ أن يُسمّى أصْلاً . . .

ضابط

[في الأفعال غير المتصرفة]

كلّ الأفعال متصرّفة إلّا ستة : نِعْمَ وبِئْس ، وعَسى ، وليس ، [١٠/٢] وفعل التّعجب/وحبّذا . كذا قال ابن الخبّاز في (شَرْح الدّرّة) : وهي أكثر من ذلك . وقال ابن الصّائغ في (تذكرته) : الأفعال التي لا تتصرف عشرة وزاد ، قلما ، ويَذَر ، ويَدَع ، وتبارك الله تعالى .

= والمراد أن العقل ينقسم إلى قسم معْلم أي له علاقة وساذج أي ليس له علاقة .

قاعدة

[في خاصّتي كل نوع]

قال ابن القَوّاس في (شرح الدّرة) : كلّ خاصَّتَيْ نوع إن اتّفقا لم يجتمعا كالألف واللام والإضافة والسين وسوف ، وإلّا فإن تضادّا فكذلك كالتنوين والإضافة والتاء والسين ، فإن التاء للمضي والسين للاستقبال ، وإلّا اجتمعا كألٍ والتّصغير وقد وتاء التأنيث .

باب الحرف

قال أبو القاسم الزّجّاجِيّ في كتاب (إيضاح عِلَل النّحو) :[1] : الحروف على ثلاثة أضرب : حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عربيّها وعجميّها .

وحروف الأسماء والأفعال .

والحروف التي هي أبعاضها نحو العين من جعفر ، والضاد من ضرب ، وما أشبه ذلك ، ونحو النون مِنْ «لَن» ، واللّام من «لم» ، وما أشبه ذلك .

وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان .

فأمّا حد حروف المعجم فهي أصوات غير مؤلفة[2] ، ولا مقترنة

(١) طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور مازن المبارك، طبع دار النفائس ببيروت .

(٢) في الإيضاح/ ٥٤ : « متوافقة » مكان : « مؤلفة » .

ولا دالة على معنًى من معاني الأسماء والأفعال والحروف ،إلّا أنها أصل تركيبها .

وأمّا الحروف التي هي أبعاض الكلم ، فالبعْضُ حدٌّ منسوبٌ إلى ما هو أكثر منه، كما أن الكُلّ منسوبٌ إلى ما هو أصغر منه .

وأمّا أحد حروف المعاني وهو الذي يلتمسُهُ النّحويّون فهو أن يقال : الحرف ما دَلّ على معنى في غيره نحو : مِنْ، وإلى ، وثُمّ .

وشرحه : أنّ (مِنْ) تدل في الكلام للتّبعيض فهي تدلّ على تبعيض غيرها،لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها . وكذلك سائر وجوهها .

وكذلك إلى تدلّ على المنتهى ، فهي تدلّ على منتهى غيرها لا على منتهى نفسها . وكذلك سائر حروف / المعاني . ا هـ . [٢/١١]

ضابط

[في عدد الحروف]

قال ابن فلاح في (المغني) : عدّة الحروف سبعون حَرْفاً ، بطرح المشترك، ثلاثة عشر أحاديّة وهي : الهمزة، والألف، والباء، والتاء ، والسين ، والفاء ، والكـاف ، واللام ، والميم ، والنـون ، والهاء ، والواو ، والياء .

وأربعة وعشرون ثنائية وهي : آ ، وأم ، وإنْ ، وأنْ ، وأو ، وأي ، وإي ، وبل ، وعن ، وفي ، وقد ، وكي ، ولا ، ولم ، ولن ، وما ، ومُذْ . ومع (على رأي) ومِنْ ، وهل ، ووا ، وَوَيْ ، ويا .

وبقي عليه : لَوْ، وأل ، على رأي الخليل .

وتسعة عشر ثلاثية وهي : (أجل ، وإذن ، وإلى ، وألا ، وأما ، وإنّ ، وأنّ ، وأيا ، وبلى ، وثُمّ ، وجير ، وخلا ، ورب ، وسوف ، وعدا ، وعلى ، وليت ، ونَعَمْ ، وهَيَا.

وثلاثة عشر رباعيّة وهي : إلّا ، وألّا ، وأمّا ، وإمّا ، وحاشا ، وحتّى ، وكأنّ ، وكلّا ، ولعلّ ، ولمّا ، ولَوْلا ، وَلَوْما ، وهلّا .
وخماسيّ واحد، وهو : لَكِنّ .

ضابط
[في مواضع الحروف]

ترجم ابن السّراج في الأصول مواقع الحروف ثم قال : الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع : إمّا أن يدخل على الاسم وحده كلام التعريف ، أو الفعل وحده كسوف والسّين ، أو ليربط اسماً باسم أو فعلاً بفعل كواو العطف نحو : جاء زيد وعمرو ، وقام وقعد ، أو فعلاً باسم كمررت بزيد ، أو على كلام تام نحو : أعمروٌ أخوك ؟ وما قام زيد، أو ليربط جملة بجملة نحو : إن يقم زيد يقعد عمر، أو يكون

زائداً نحو : « فبما رحمةٍ من الله »[(١)] .

وقال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : الحروف تأتي على عشرة أقسام : أحدهما : أن يدلّ على معنى في الفعل وهو السين وسوف

الثاني : أن يدلّ على معنى في الاسم وهو الألف واللام .

الثالث : أن يكون رابطاً بين اسمين أو فعلين وهي حروف العطف .

الرابع : أن يكون رابطاً بين فعل واسم وهي حروف الجرّ .

الخامس : أن يربط بين جملتين وهي الكلم الدّالّة على الشرط .

السادس : أن يدخل على الجملة مغيِّراً لفظها ، دون معناها وذلك إنّ .

[١٢/٢] السابع :/أن يدخل على الجملة فيغيّر معناها دون لفظها وذلك « هل » وما أشبهها .

الثامن : أن يدخل على الجملة غير مغيّر لفظها ومعناها نحو : لام الابتداء .

---

(١) آل عمران / ١٥٩ .

التاسع : أن يدخل على الجملة فيغيّر لفظها ومعناها نحو : ما الحجازية .

العاشر: أن يكون زائداً نحو : ﴿ **فبما رَحْمة من الله لِنْت لهم** ﴾[١] .

وقال المهلّبي : أقسام ما جاءت له الحروف :

تفطّنْ فإن الحرف يأتي لستّةٍ لنقل وتَخْصيص وَرَبْطٍ وتَعْدِيَهْ

وقد زيد في بعض المواضع واغتدى
جواباً كسيت العز والأمن ترديه

وقال في الشرح : النّقلُ من الإيجاب إلى النّفي ، ومن الخبر إلى الاستخبار ، وإلى التّمنيّ والتّرجي والتشبيه ونحوها ، والتّخصيص للمضارع بالاستقبال بالسين وسوف ، وللاسم بلام التّعريف ، والرّبط بحروف الجرّ ، وحروف العطف ، والتّعدية يدخل فيها الواو في المفعول معه ، وإلاّ في الإستثناء والجواب كَنَعَم ، ولا .

وقال الأندلسيّ في شرح المفصل : اعلم أن للحروف انقساماتٍ كثيرة ، فتنقسم : إلى ما يكون على حرف واحدٍ ، وإلى ما يكون على اثنين فصاعداً إلى خمسة نحو : لَكِنّ .

---

(١) آل عمران / ١٥٩ .

والزائد على حرف ، إمّا أن يكون مفرداً أو مركّباً نحو : مِنْ ، وإلى ، وإمّا ولولا .

وتنقسم أيضاً : إلى عاملة وغير عاملة .

وتنقسم : إلى مختصٍّ بأحد القسمين وغير مختص .

وقد قيل : إنّ الحرف يجيء لمعنى في الاسم خاصّة نحو : لام التعريف ، وحرف الإضافة ، والنداء وغير ذلك ، أو في الفعل خاصة نحو : قد ، والسّين ، وسوف ، والجوازم والنواصب ، أو رابطاً بين اسمين أو بين فِعْلين كحروف العطف ، أو بين فعل واسم كحروف الجر ، أو بين جملتين كحروف الشّرط ، أو داخلاً على جملةٍ تامّة قارناً لمعناها نحو : لَيْت ولعلّ، أو مؤكّداً له نحو : إنّ ، أو زائداً للتأكيد نحو الباء في نحو ليس زيدٌ بقائم .

قال وربّما قيل بعبارة أخرى : إن الحرف إنما جيء به ليربط أسماً باسم أو فعلاً بفعل أو جملة بجملةٍ ، أو يعيّن اسماً فقط ، أو فعلاً فقط ، أو ينفي فعلاً فقط ، أو ينفي اسماً فقط ، أو يؤكد فعلاً فقط ، أو اسْماً فقط ، أو يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب .

[١٣/٢] ولها أقسام بالنسبة إلى / تغيير الإعراب :

قسمٌ : لا يغير الإعراب ولا المعنى نحو ما الزائدة في قوله تعالى : ﴿ فبما رَحْمةٍ من الله ﴾(١) .

(١) آل عمران / ١٥٩

وقسم : يغيّر الإعراب والمعنى نحو : ليت ، ولعلّ .

وقسم : يغير الإعراب دون المعنى نحو : إنّ .

وقسمٌ : يغيّر المعنى دون الإعراب نحو : هل .

فأمّا عدّة الحروف العاملة فثمانية وثلاثون حَرْفاً .

ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي : إنّ وأخواتها .

وأربعة تنصب الفعل بنفسها وهي : أن، ولن، وكي، وإذن .

وخمسة تنصب نيابة وهي: الفاء، والواو، وأو، ولام كي والجحود ، وحتى .

وثمانية عَشَر تجر الاسم ، وخمسة تجزم الفعل .

وأمّا الحروف الغير العاملة فنيف وستون حرفاً : منها ستة غير حرف ابتداء وهي : إنّما وكأنّما ، وأخواتها . وعشرة للعطف . وأربعة للمضارعة، وأربعة للإعراب، وأربعة تختّص بالفعل ، وثلاثة للاستفهام ، وثلاثة للتأنيث ، وحرفان للتفسير ، وحرفان للتأكيد ، وحرفان للتعريف ، وحرف للتنكير ، وحَرْفا النّسبة . ومنها حروف تعمل على صفة ولا تعمل على صفة وهي : ما ولا ، وحروف النداء ، . انتهى كلام الأندلسيّ .

وقال ابن الدّهّان في (الغُرّة) : الحروف تنقسم في أحوالها

إلى ستة أقسام :

الأول : ما يعمل في اللّفظ والمعنى نحو : ليت زيداً قائم .

والثاني : ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى نحو : ما جاءني من أحدٍ .

والثالث : ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللّفظ نحو : هل زيد قائم .

والرابع : ما يعمل في اللفظ والمعنى ولا يعمل في الحُكم نحو : لا أبا لزيد .

والخامس : ما لا يعمل في لفظ ولا معنىً ، وإنما يعمل في الحكم نحو : علمتُ لزيدٌ منطلق .

والسادس : ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم نحو : ﴿ **فبما رحمة من اللهِ** ﴾[1] في أحد القَوْلَين . انتهى .

وفي تذكرة ابن الصائغ : قال : نقلت من مجموع بخطّ ابن الزّجّاج : الحروف على ثلاثة أضرب : ضرب يدخل للائتلاف ، وضرب لحدوث معنى لم يكن . وضربٌ زائدٌ مؤكد .

فالأول : لو سقط سقط أصل الكلام ، والثّاني لو سقط تغيّر

(١) آل عمران / ١٥٩ .

المعنى ولم يختلّ ، والثالث لو سقط لم يتغيّر المعنى .

والأول : على أربعة أوجه : ربط اسم باسم ، وربْطُ فعل باسم ، وربط فِعل بِفعْل ، وربطُ جملة بجملة .

والثاني / على ثلاثة أوجه : تخصيص الاسم كالرجل ، [١٤/٢] والفعل كسيضرب . وينقل الكلام كحِروف النفي .

والثالث على وجهين : عامل كأن زيداً قائم ، وغير عامل نحو: لَزيدٌ قائمٌ .

وقال ابن فلاح في (مغنيه) : الحرف يدخل إمّا للرّبط أو للنقل أو للتأكيد أو للتنبيه أو للزيادة .

ويندرج تحت الرّبط حروف الجرّ والعطف والشّرط والتّفسير والجواب والإنكار والمصدر ، لأن الرّابط هو الدّاخل على الشّيء لتعلّقه بغيره . ويندرج تحت النّقل حروف النّفي والاستفهام والتخصيص والتعريف والتّنفيس والتأنيث . ويندرج تحت التّنبيه حروف النّداء والاستفتاح والرّدع والتذكير والخطاب .

تقسيم
[الحروف العاملة]

قال ابن الخبّاز في (شرح الدّرة) : الحروف العاملة أربعة

أقسام : قسم:يرفع وينصب وهو : إنّ وأخواتها ، ولا المشبّهة بإنّ . وما ولا المشبهتان بليس .

وقسم ينصب فقط وذلك حروف النّداء ، ونواصب الفعل المضارع .

قال : وأضاف عبد القاهر إلى ذلك : إلّا في الإستثناء والواو والتي بمعنى مع : قال : وفيه نظر .

وقسم يجرّ فقط وهي حروف الجرّ .

وقسم يجزم فقط وهي حروف الجَزْم .

[فائدة في أشبه الحروف بالأسماء]

(فائدة) قال عبد اللّطيف في (اللّمع الكامليّة): أشبه الحروف بالأسماء ، نَعَمْ ، وبَلى ، وَجَيْر،وَقَطْ ،وبالأفعال يا وأخواتها، وقد في: * كأن قد *[1]

وأضعفها الزائدة والمتطرفة كالتنوين .

(١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

أزف الترحّل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأنْ قدِ

من شواهد : الخصائص ٢/ ٣٦١ ، ٣/ ١٣١ ، وابن يعيش ٨/ ٥ ، ١١٠ ، وقطر الندى / ٢٢٢ ، والخزانة ٣/ ٢٣٢، ٤/ ٣٦٢، ٥٠٥ والمغنى ١/ ١٨٦ ، ٣٧٨ ، والعيني ١/ ٨٠ ، ٢/ ٣١٤، والأشموني ٣١/١.

بابُ الكلام والجُمْلة

قال أبو طلحة بن فرقد الأندلسيّ في (شرح فصول ابن معط) : الّذي يُتَصَوّر من التأليف مع الإفادة وبدونها سبعة : الاسم مع مثله، والفعل مع مثله، والحرف مع مثله ، أو مع المجموع ، أو كل واحد مع خلافه وذلك الاسم مع الفعل، أو مع الحرف، أو الفعل مع الحرف . وأما المجموع فليس بقسم زائد ، لأن الحرف لا يدخل على غير مفيد فيعتدّ به، إنما فائدته ربط المفيد. انتهى. نقله ابن مكتوم في (تذكرته) / . [٢/١٥]

ضابط [في الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب]

الجُمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب سبع . قال ابن هشام في (المغني)[١] : بدأنا بها ، لأنها لم تحلّ محلّ المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل .

الأولى : الابتدائيّة ، وتسمى أيضاً المستأنفة كالجُمل المفتتح بها السّور، والجملة المنقطعة عما قبلها نحو : مات فلان ـ رحمه الله.

الثانية : المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتحسيناً كقوله تعالى : ﴿ فإنْ لَمْ تَفْعلوا ولن تَفْعلوا فاتّقوا النَّار ﴾[٢] وقال :

(١) انظر المغنى ٢/٤٢٧ ـ ٤٥٨ .
(٢) البقرة / ٢٤ .

﴿ فالحقُّ والحقَّ أقول لأملأنَّ ﴾[١]، ﴿ فلا أُقْسِم بمواقع النّجوم، وإنه لقسمٌ لو تَعْلمون عظيم ، إنّه لقرآنٌ كريم ﴾[٢] ، ﴿ وإذا بدّلنا آيةً مكان آيةٍ والله أعلم بما يُنَزِّل قالوا إنما أنت مُفْترٍ ﴾[٣] .

الثالثة : التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة ، لحقيقة ما تليه نحو : ﴿ وأسروا النّجْوى الّذين ظلموا ، هل هذا إلاّ بشرٌ مثلكم ﴾[٤] فجملة الاستفهام مفسّرة للنّجوى ، ﴿ إنّ مثلَ عيسى عند الله كمثل آدم خَلَقَهُ من ترابٍ ثم قال له كن فيكون ﴾[٥] فخلقهُ وما بعده تفسير لمثل آدم ، ﴿ هل أدلُّكم على تجارة تُنْجِيكم من عذابٍ أليم تؤمنون بالله ﴾[٦] فجملة « تؤمنون » تفسير للتّجارة .

الرابعة : المجاب بها القسم نحو : ﴿ يس والقرآنِ الحكيمِ إنّك لَمِنَ المُرْسَلين ﴾ .[٧]

الخامسة : الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً نحو جواب لو ولولا ولمّا وكيف ، أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائيّة نحو : إنْ

(١) صٓ / ٨٤.
(٢) الواقعة / ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧.
(٣) النحل / ١٠١.
(٤) الأنبياء/ ٣
(٥) آل عمران / ٥٩ .
(٦) الصف / ١٠، ١١ .
(٧) يٓس / ١ ، ٢ ، ٣.

تقمُ أَقُم ، وإن قُمْت قمت ، أما الأوّل فلظهور الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني ، فلأنّ المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها.

السادسة : الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام أبوه ، وأعجبني أن قمت ، فالذي في موضع رفع ، والصلة لا محل لها ، ومجموع « أن قمت » في موضع رفع لا أنْ وحدها ، لأن الحرف لا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، ولا « قمت » وحدها .

السابعة : التّابعة لِما لا محلّ له نحو : قام زيد ولم يقم عمرو ، إذا قدّرت / الواو عاطفة . [١٦/٢]

[الجمل التي لها محل من الإعراب]

وأمّا الجمل التي لها محل من الإعراب فهي أيضاً سبع :

الأولى : الواقعة خبراً نحو : زيد أبوه قائم .

الثانية : الواقعة حالاً نحو : ﴿ **لا تَقْرَبوا الصّلوة وأنتم سُكارى** ﴾[١] .

الثالثة : المحكيّة بالقول : ﴿ **إنّي عبدُ اللهِ** ﴾[٢] ، ﴿ **ثُمَّ يُقالُ هذا الذّي كُنْتُمُ به تُكَذِّبون** ﴾[٣] .

---

(١) النساء / ٤٣ .

(٢) مريم / ٣٠.

(٣) المطففين / ١٧ .

الرابعة : المضاف إليها نحو ﴿ **يَوْمَ وُلِدْتُ** ﴾[١] ، ﴿ **يومُ لا يَنْطِقون** ﴾[٢] ، ﴿ **يَوْمَ هُمْ بارِزُون** ﴾[٣] .

الخامسة : الواقعة بعد الفاء أو إذا جَواباً لشرط جازم نحو : ﴿ **من يُضْلِلِ الله فلا هادِيَ له** ﴾[٤] ، ﴿ **وإن تُصِبْهُم سيّئةٌ بما قَدَّمت أيديهم إذا هم يقنطون** ﴾[٥] .

السّادسة : التابعة لمفرد نحو : ﴿ **يَوْمٌ لا بيعٌ فيه** ﴾[٦] ، ﴿ **واتَّقوا يَوْماً تَرْجعون فيه** ﴾[٧] ، ﴿ **ليومٍ لا رَيْبَ فيه** ﴾[٨] .

السابعة : التّابعة لجملة لها محلّ ، ويقع ذلك في بابَيْ النّسق والبدل خاصّة نحو : زيد قام أبوه وقعد أخوه ، ﴿ **قالوا إنا معكم إنّما نحن مُسْتَهْزِئُون** ﴾[٩] .

قال ابن هشام : والحق إنّها تسع ، والذي أهملوه الجملة

---

(١) مريم / ٣٣ .
(٢) المرسلات / ٣٥ .
(٣) غافر / ١٦ .
(٤) الأعراف / ١٨٦ .
(٥) الرّوم / ٢٦ .
(٦) البقرة / ٢٥٤ .
(٧) البقرة / ٢٨١ .
(٨) آل عمران / ٩ وغيرها .
(٩) البقرة / ١٤ .

المستثناة نحو : ﴿ إلّا من تولّى وكفر فيعذّبه الله ﴾[1] ، والجملة المسند إليها نحو : ﴿ سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنْذِرهم ﴾[2] ، « تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه » .

وقال الشّيخ بَدْر الدّين ابن أم قاسم :

جُمَلٌ أتت ولها محلٌّ مُعْرَبُ   سبع لأن حلّت محل المفردِ
خبريّة حاليّة محكيّة   وكذا المضاف لها بغير تَردُّد
ومعلّق عنها وتابعة لما   هو معرب أو ذو محلٍّ فاعْدُدِ
وجواب شرط جازم بالفاء أو   بإذا وبعض قال غير مقيّد
واتتك سبع ما لها من موضع   صلة وعارضة وجملة مبتدى
وجواب أقسام وما قد فسّرت   في أشهر والخلف غير مبعد
وبعيد تخصيص وبعد معلّق   لا جازم وجواب ذلك أوْرِدِ / [١٧/٢]
وكذاك تابعة لشيء ما له   من موضع فاحفظه غير مُفَنّدِ

وقال أبو حيان : أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك؛ لأنها إذا كا ن لها موضع من الإعراب تقدّرت بالمفرد ، لأن المعرب إنما هو المفرد . والأصل في الجملة أن لا تكون مقدّرة بالمفرد .

والجمل على قسمين : قِسْم لا موضع له من الإعراب ، وقد حصرته في اثني عشر قِسْماً :

(١) الغاشية / ٢٣، ٢٤ .
(٢) البقرة/ ٦ وهي قراءة ابن كثير وابن محيصن والزهري ، وانظر قراءة رقم ٤٠ من : « معجم القراءات القرآنية » .

الأول : أن تقع الجملة ابتداء كلامٍ لفظاً ونيَّـة أو نِيّةً لا لفـظاً نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، وراكباً جاء زيد ، فإن وقعت أول كلام لفظاً لا نِيَّة كان لها محل من الإعراب نحو : أبوه قائم زيدٌ .

الثـاني : أن تقع بعـد أدوات الابتداء فيشمـل ذلك الحـروف المكفوفة نحو : إنما زيدٌ قائم ، وإذا الفجائيّة نحو : خرجت فإذا زيد قائم، وهل،وبل،ولكن ، وإلّا ، وأمّا ، وما النافية غير الحجازيّة ، وبينما، وبينا، نحو : هل زيد قائم ، وما زيد منـطلق ، وقول الأفـوه الأوديّ :

٢٩٣= بَيْنَما النّاس على عَلْيائها　　إذْ هَـوَوْا فى هُوَّةٍ فيهـا فَغَارُوا[1]

وقال :

٢٩٤= فـبينـــا نحـن نرقبُه أتانا　　مُـعَلّقَ وفَـضْــةٍ وزِنادَ رَاعِي[2]

---

(١) من قصيدة في الحماسة البصرية / ١٧٠ ، وقبله :

إنْ تَــرَىْ رأســي فـيـه قــزعٌ　　وشَــواتــي خَـلَّةٌ فــيـهــا دُوارُ
أصبحَتْ من بعـد لـون واحــد　　وَهْى لـونانِ ، وفي ذاك اعتبـارُ
فصـروف الـدهـر في أطبـاقــه　　خِلْفــةٌ فيهـا ارتفــاع وانحـدارُ

والقزع : الشعر المتفرق ، والشواة : جلدة الـرأس . وأطباقه : حـالاته والخلفة : اختلاف الليل والنهار .

والبيت ذكر عرضاً في الخزانة ٣/١٧٨ .

(٢) من شواهد : سيبويه ١/٨٧ ، والمحتسب ٢/٧٨ ، وابن يعيش ٦/١١ والمغنى ٢/٤٢٢ ، والهمع والدرر رقم ٨٢٤ ، وانـظر اللسـان : « بين » والوفضة : خريطة الراعي لزاده وأداته .

=

الثالث : أن تقع بعـد أدوات التّحضيض نحو : هـلاّ ضَرَبْت زيداً .

الرابع : أن تقع بعد حروف الشّرط غير العاملة نحو : لولا زيد لأكرمتك ، ولو جاء زيدٌ أكرمتك ، ولمّا جاء زيدٌ أكرمتك على مذهب سيبويه في « لمّا » ، فإنه يذهب إلى أنها حرف .

ومذهب الفارسِيّ : أنهـا اسم ظرف فتكـون الجملة عنده في موضع جرٍّ بإضافة الظرف إليه، ويقدّرها بحين .

الخامس : أن تقع جواباً لهذه الحروف الشّرطيّة التي لا تعمل نحو المثل السابقة .

السادس : أن تقع صلةً لحرف أو اسم نحو : قام الذي وَجْهُهُ حسن ، ونحو قول الشاعر / : [١٨/٢]

٢٩٥= يسر المرءَ ما ذهب اللّيالي وكـان ذهـابَهُنّ لـه ذَهـابـا[١]

السابع : أن تقع اعتراضيّة نحو قوله تعالى : ﴿ وإنّه لقسمٌ لو

= وفي ط : « زنا دراعي » . تحريف.
وفي الدرر قائله مجهول ، وفي سيبويه نسب لرجل من قيس عيلان .

(١) قائله مجهول .
من شـواهـد : قـطر النـدى / ٥٣ ، وابن يعيش ١/ ٩٧ ، ٨/ ١٤٢، والتصريح ١/ ٢٦٨ . والهمع والدرر رقم ٢٢٧ .

تعلمون عَظِيم ﴾[1]

الثامن : أن تقع تفسيريّة نحـو قولـك : أشرت إليـه أن قم ، وكتبت إليه أن اضرب زيداً .

التاسع: أن تقع توكيداً لما لا محلّ له من الإعراب ،نحو: قام زيدٌ قام زيدٌ .

العاشر : أن تقع جواب قسم نحو : واللهِ ما زيد قائماً ، والله ليخرجُنَّ .

الحـادي عشر : أن تكـون معطوفـةً على ما لا محـلّ لـه من الإعراب ، نحو : جاء زيد وخرج عمرو .

الثاني عشر : الجملة الشّرطيّة إذا حذف جَوابُها وتَقَدَّمها ما يدلّ عليه : نحو : قول العرب : أنت ظالم إنْ فَعَلْتَ ، التقدير : إنْ فَعَلْت فأنت ظالـم ، أو تقدّمها ما يطلب ما يدلّ على جوابها نحو : واللهِ إن قام زيد ليقومَنَّ عمرو ، فالقسَمُ يطلب « ليقومن » ، و « ليقـومن » دليلٌ على جواب الشّرط ، التقدير : إن قام زيد يقم عمرو .

وقسمٌ له موضعٌ من الإعراب ، وينحصر في أنواع الإعراب :

فمنها : ما هو في موضع رفع وهو ثمانية أقسام ، ستة باتّفاق ، واثنان باختلاف :

(١) الواقعة / ٧٦.

الأول : أن تقع خبراً للمبتدأ نحو : زيد أبوه قائم .

الثاني : أن تقع خبراً لِنَفْي الجِنْس نحو : لا ربيئةَ[1] قومٍ تجيء بخير .

الثالث : أن تقع خبراً بعد إنّ وأخواتها نحو : إنّ زيداً وَجْهُهُ حسنٌ .

الرابع : أن تقع صفة لموصوف مرفوع نحو : جاءني رجلٌ يكتب غلامه .

الخامس : أن تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو : جاءني رجل عاقل ويكتب خَطًّا حسناً .

السادس : أن تقع بدلاً من مرفوع نحو : أنت تأتينا تلمّ بنا في ديارنا[2] / [١٩/٢]

هذه السّتة باتّفاق . واثنان اللّذان فيهما الخلاف :

الأول : أن تكون في موضع الفاعل نحو : يعجبني يقوم زيدٌ .

(١) في اللسان : «ربأ» الربيئة : الطليعة ، وإنما أنثوه ، لأن الطليعة يقال له : العين إذ بعينه ينظر ، والعين مؤنثة . والربيئة : الذي ينظر للقوم لئلا يدهمهم عدو ، ولا يكون إلا على جبل أو شرف ينظر منه . وفي ط : « لارئية » ، تحريف .

(٢) أخذ هذا المثال من شاهد شعري وهو :

متى تأتنا تَلْمُمْ بنا في ديارنا تجد حَطباً جزلاً وناراً تأجّجا

من شواهد الهمع والدرر رقم ١٥٨٥ .

والثاني : أن تكون في موضع المفعول الذي لم يُسَمّ فاعله نحو قوله تعالى : ﴿ **وإذا قيل لهم لا تُفْسِدوا في الأرض** ﴾[١] .

والصحيح : أن الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الّذي لم يُسم فاعله إلّا إن اقترن بها ما يصيرّها وإياه في تقدير المفرد .

ومنها : ما هو في موضع نصب وهو ثلاثة عشَر قِسْماً ، عشرة باتفاق ، وثلاثة باختلاف :

الأول : أن تقع خبراً لكان وأخواتها نحو : كان زيدٌ يخرج أخوه .

الثاني : أن تقع في موضع المفعول الثّاني لظننت وأخواتها نحو : ظننت زيداً يقوم أخوه .

الثالث : أن تقع في موضع المفعول الثّالث لأعلمت وأخواتها نحو: أعلمت زيداً عمراً ينطلق غلامُهُ .

الرّابع : أن تقع خبراً بعد ما الحجازيّة نحو : ما زيد أبوه قائم .

الخامس : أن تقع خبراً لـ «لا» أخت « ما » نحو : لا رجل يصدق .

السادس : أن تقع في موضع المفعول للقول الذي يحكي به

---

(١) البقرة /١١ .

نحو : قال زيد عمرو منطلق ، فعمرو منطلق في موضع مفعول قال .

السابع : أن تقع في موضع المفعول للفعل المعلّق نحو : علمت ما زيد قائمٌ ، سألت أيّهم أفضل .

الثامن : أن تقع معطوفةً على ما هو منصوب أو موضعه نصب نحو : ظننت زيداً قائماً ويخرج أبوه ، وظننت زيداً يقوم ويخرج .

التاسع : أن تقع في موضعِ الصّفة لمنصوب نحو : قتلت رجلاً يشتم زيداً .

العاشر : أن تقع في موضع الحال نحو قوله :

٢٩٦= * وقد أَغْتَدِي والطَّيرُ في وُكُناتِها[١] *

الحادي عشر : أن تكون في موضع نصب على البدل نحو قولك : عرفت / زيداً أبو مَنْ هو ، على خلاف في هذا القسم [٢/٢٠]
الأخير . فقولك : أبو من هو في موضع نصب على البدل من « زيد » على تقدير مضاف أي عرفت قصة زيد أبو مَنْ هو .

الثاني عشر : أن تقع مصدّرةً بمذ ومنذ نحو قولك : ما رأيته مُذْ خلقَهُ الله ، ففي هذه الجملة خلاف .

ذهب الجمهور : إلى أنها لا موضع لها من الإعراب .

---

(١) سبق ذكره رقم ٢٧٦ .

وذهب السّيرافِيّ : إلى أنها في موضع نصب على الحال .

الثالث عشر : أن تقع مستثنىً بها نحو : قام القوم إلاّ زيداً ، وقاموا ليس خالداً ففيهما خلاف .

ومنها : ما هو في موضع جرّ وذلك ستة أقسام : ثلاثة باتّفاق ، وثلاثة باختلاف، فالتي باتّفاق :

أحدها : أن تقع مضافاً إليها أسماء الزّمان نحو : جئتك يَوْمَ زيدٍ أمير ، وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ يَقومُ النَّاسُ لربِّ العالمين ﴾[1] .

الثاني : أن تقع موضع الصّفة نحو : مررت برجل يكتب مصحفاً .

الثالث : أن تقع معطوفة على مخفوض ، أوما موضعه خفض نحو : مررت برجل كاتب ويجيد الشعر ، ومررت برجل يكتب ويجيد .

والّتي باختلاف :

أحدها : أن تقع بعد ذو في نحو قول العرب : « اذهب بذي تسلم » ، وذهب بعضهم : إلى أنها في محل جر . وذهب بعضهم إلى أنها لا محلّ لها من الإعراب .

(١) المطففين / ٦.

الثاني : أن تقع بعد آية بمعنى علامة نحو قول الشاعر :

٢٩٧= بـآيـة قام ينطق كُلّ شيء   وخـان أمانـة الدّيـك الغرابُ(١)

ذهب بعضهم : إلى أنها في موضع جرٍّ بالإضافة .

وذهب بعضهم : إلى أنها لا موضع لها من الإعراب ، بل يقدّر معها حرف، يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جرٍّ .

الثالث : أن تقع بعد حتّى الابتدائيّة نحو قول امرىء القيس :

٢٩٨= سريت بهم حتى تكلُّ مطيّهم   وحتى الجيادُ ما يقدن بأرْسانِ(٢)/ [٢١/٢]

وذهب الجمهـور : إلى أن هـذه الجملة لا محـلّ لهـا من الإعراب .

وذهب الزّجاج وابن درستويه : إلى أنها في محل جرّ بحتي .

ومنها: ما هو في موضع جَزْم وذلك ثلاثة أقسام :

أحدها : « أنْ تقع بعد أداة شرط عاملة ، ولم يظهر لها عمل نحو : إن قام زيد يَقُم عمرو .

(١) انظر الحيوان للجاحظ ٢/٣٢١، ٤٢٨ .
(٢) من شواهد : سيبويه ١/٤١٧ ، ٢/٢٠٣ ، وروايته حتى تكلَّ بفتح اللام ، ورواه المقتضب ٢/٤٠ بـرواية سيبـويـه ، وابن يعيش ٨/١٥ ، ١٩، والمغنى ١/٢٣٦ ، ١٣٨ . وانظر ديوان امرىء القيس /٨٦.

الثاني : أن تقع جواباً للشرط العامل نحو : إن يَقُمْ زيدٌ فعمرو قائم ، وإن يقم زيد قامعمرو، فهاتان الجملتان في محلّ جزم ، ولهذا يجوز العطف عليهما بالجَزْم قال تعالى : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلا هادِيَ لَه وَيَذَرْهُم ﴾[١] .

الثالث : أن تكون معطوفة على مجزوم أو ما موضعه جَزْمٌ نحو : إن قام زيدٌ ويخرج عمرو أكرمتهما ، وقوله تعالى : ﴿ فَلا هَـادِيَ لَهُ وَيَذْرُهُمْ ﴾[٢] .

فذلك أثنان وأربعون قسماً بالمتّفق عليه والمختلف فيه. انتهى.

وقال الشيخ سراج الدين الدمنهوريّ في الجمل التي لها محل والتي لا محلّ لها :

وخذ جُملاً عَشْـرَاً وستًّا فَنِصْفُهـا ... لهـا موضـع الإعراب جـاء مبيّناً
فـوصفيّـةٌ حـالِيَّـةٌ خبـريَّـةٌ ... مضاف إليها واحك بالقول مُعْلِنا
كَذَلِك في التّعليق والشّرط والجَزَا ... إذا عـاملٌ يـأتي بلا عَمَـلٍ هُنَـا
وفي الشّرط قالوا لا مَحَل لها كما ... أتت صلةً مبـدوءة سـرَّك الهنـا
وفي الشّرط لم يعمل كذاك جوابه ... جـواب يمين مثله فـاتَـك العَنـا

(١) الأعراف / ١٨٦ ، وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو في رواية ابن مصرف عنه ، والأعمش ، وخلف . انظر مراجع هذه القراءة في معجم القراءات قراءة رقم ٢٧٨٨ .

(٢) الآية السابقة ، وقراءة حفص برفع يذرهم ، وبالجزم قرأ القراء الذين أشرنا إليهم في الرقم السابق.

مفسرة أيضاً وحشْواً كذا أَتت كذلك في التّخصيص نِلْت به الغنا

وجُمعن في هذين البيتين :

خبريّة محكيّة حاليّة بالقول ذات إضافة ومعلّق
وجواب ذي جزم بفاء أو إذا ولتابع حكم التّقدّم اطلقوا

فائدة [في معاني المفرد]

(فائدة) قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في « تعليقه على المقرّب » : المفرد يستعمل في كلام النّحاة بأحد معان خمسة :

أحدها : المفرد الّذي هو مقابل للجملة يُذْكَر في خبر المبتدأ ونواسخه / . [٢/٢٢]

والثاني : المفرد الّذي هو قُبالة المركب نحو : بعلبك .

والثالث : المفرد الذي هو مقابل المضاف .

والرابع : المفرد الذي هو مقابل للمثنّى والمجموع .

والخامس : المفرد الذي هو في باب النّداء وباب لا لِنَفْي الجنس ، وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف .

ضابط [في الكلمة الواحدة التي تكون جملة]

قال السخاوّي في : « شرح المفصل » : ليس لنا جملة هي

في اللفظ كلمة واحدة إلا الظرف نحو : مـررت بالـذي عندك أو خلفك .

* * * *

باب المعرب والمبنّى

قاعـــدة

أصل الإِعراب أن يكون بالحركات . والإِعراب بالحروف فَرْعٌ عليها .

قال ابن يعيش : وإنما كان الإِعراب بالحركات هو الأصل لوجهين :

أحدهما : أنّا لما افتقرنا إلى الإعراب للدّلالة على المعنى كانت الحركة أولى ، لأنها أقلّ وأخف ، وبها نَصِلُ إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة الى تكلّف ما هو أثقل ، ولذلك كثرت في بابها ، أعني الحركات ، وقلّ[1] غيرُها مِمّا أعرب ، وقدّر غيرها بها ، ولم تُقَدّر هي به .

والثاني : أنا لم افتقرنا إلى علامات تدلّ على المعاني ، وتفرّق بينها ، وكانت الكلمة[2] مركّبة من الحروف وجب أن تكون العلامات

(١) في ابن يعيش ١/٥١ : « دون » مكان : « قلَّ » .
(٢) في ابن يعيش : « الكلم » مكان : « الكلمة » .

غير الحروف ، لأن العلامة غير المُعَلّم كالطّراز في الثوب ، فلِذلك كانت الحركات هي الأصل . وقد خولف الدّليل ، وأعربوا بعض الكَلِم بالحروف لأمر اقتضاه . انتهى .

وقال أبو البّقاء في (اللّباب) : الأصل في علامات الإعراب [٢/٢٣] الحركات دون الحروف لثلاثة أوْجُهٍ : / .

أحدها : أن الإعراب دالّ على معنى عارض في الكلمة ، فكانت علامة حركةً عارضة في الكلمة لِما بينهما من التّناسب .

والثاني : أن الحركة أيسر من الحرف وهي كافية في الدّلالة على الإعراب . وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يَصِرْ إلى غيره .

والثالث : أنّ الحرف من جملة الصِّيغة الدالّة على معنى الكلمة اللاّزم لها ، فلو جُعِل الحرف دليلاً على الإعراب لأدّى إلى أن يَدُلّ الشيء الواحد على مَعْنَيْين ، وفي ذلك اشتراك ، والأصل أن يحص كل معنى بدليل .

قــاعــــدة :

[الأصل في البناء السكون]

الأصل في البناء السّكون لثلاثة أوْجُهٍ :

أحدها : أنه أخَفّ من الحركة ، فكان أحقّ بالإضافة لخفّته .

الثاني : أن البناء ضدّ الإعراب ، وأصل الإعراب الحركات ، فأصل البناء السّكون .

والثالث: أنّ البناء يكسب الكلمة ثِقَلاً، فناسب ذلك أصالة البناء على السّكون .

وأمّا البناء على الحركة فلأحد أربعة أشياء :

إما لأن له أصلاً في التمكّن كالمنادي والظروف المقطوعة عن الإضافة، ولا رَجُلَ ، وخمسةَ عشَر . وهذا أقرب للمبنيّات إلى المعرب .

وإمّا تفضيلاً له على غيره كالماضي بُنِي على حركة تفضيلاً على فعل الأمر .

وإمّا للهرب من التقاء الساكنين كَأَيْنَ ، وكَيْفَ وحَيْثُ وأَمْسِ .

وإمّا؛ لأن حركته ضروريّة وهي الحروف الأحاديّة كالباء واللام والواو والفاء ، لأنه لا يمكن النّطق بالسّاكن أوّلاً سواء كان في الأوّل لفظاً أو تقديراً كالكاف في نحو : رأيتك ، لأنها وإن كانت متّصلة لفظاً فهي منفصلة تقديراً وحُكْماً ، لأن ضمير المنصوب في حكم المنفصل .

وإذا كانت منفصلة حُكْماً لزم الابتداءُ بالسّاكن حُكْماً، لو لم يُحَرّك، بخلاف الألف والواو في : قاما وقاموا، لأن ضمير الفاعل ليس في حكم المنفصل ، فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حُكْماً . ذكر ذلك في (البسيط) . / . [٢/ ٢٤]

قــاعـــدة

[في الكلمة التي على حرف واحد]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : كل كلمة على حرف واحد مبنيّة يجب أن تبنى على حركة تقويةً لها ، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلباً للتّخفيف ، فإن سكن منها شيء كالياء في غلامي ، فطلباً لمزيد التّخفيف .

[الخلاف في علل البناء]

(فـائدة) قـال ابن النحّاس في التعليقـة : فـي علل البناء خلاف :

فمـذهب ابن السّراج وأبي عليّ ، ومن تبعـه : أنّ علل البناء منحصرة في شبه الحرف أو تضمّن معناه .

وعدّ الزمخّشري والـجُزُوليّ وابن معطٍ وابن الحاجب وجماعة آخرون عِلل البناء خمسة : هذان ، والوقوع موقع المبنى ، ومناسبة المبنيّ ، والإضافة إلى المبنيّ .

وزاد ابن عصفور سادسة وهي : الخروج عن النظائر كأيّ في « أيّهم أشد »[1] . ووجه خروجها عن نظائرها : حذف صدر صِلتها من

---

(١) مريم / ٦٩.

غير طولٍ .

وقال ابن النّحاس : وينبغي على هذا التّعداد أن يضاف إليهن سابعة وهي : تنزّل الكلمة منزلة الصّدر من العجز كبعل في بعلبك وخمسة في خمسة عشر[١] .

وعلل بعضهم بناء الأفعال بأنها لا تعقد ولا تركّب على الأصح ، والإعراب إنما يستحق بعد العقد والتركيب ، فتكون هذه علة أخرى مضافة إلى ما عَدَدنا من العِلل فتكون ثامنة .

وقد علل بهذه العلة بناء حروف الهجاء : باء . تا . ثا . وأسماء العدد في قولهم واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة . وكذا كل ما لم يعقد ولم يركّب .

وجعل ابن عصفور عِلّة بناء المنادي وأسماء الأفعال واحدة وهي : وقوعها مَوْقِعِ الفعل .

وفرّق الزمخشرّي فجعل علة بناء أسماء الأفعال هذه، وجعل علة المنادي وقوعه موقع ما أَشْبه ما لا تمكُّن له ، وهو أنه يقول : إنّ المنادي واقع موقع كاف أدعوك ، وكاف أدعوك أشبهت كاف ذاك ، والنجاءك[٢] لاشتراكهما في الخطاب فتكون تاسعة .

وكذلك جعل ابن عصفور الإضافة إلى مبنيٍّ مطلقاً علة واحدة .

(١) في ط : وخمسة خمسة في عشر . تحريف واضح .

(٢) في اللسان : »نجا« : « وقالوا : النّجاك، فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ، ولاموضع لها من الإعراب ، لأن الألف واللام معاقبة للإضافة ، فثبت أنها ككاف ذلك وأريتك زيداً أبو مَن هو . »

والزمخشريّ عبر عنها بأن قال : أو إضافته يعني إلى ما لا تمكّن له فناقشه ابن عمرون : وقال : يَرِدُ عليه « يومئذٍ » ، فإنه مضاف[١] إلى ما أشبه ما لا تمكّن له ، فيحتاج أن يقول الزمخشرّي : إلى ما لا تمكّن لـه كالمضـاف إلى الفعل ، أو إلى مـا أشبه مـا لا تمكّن لـه [٢٥/٢] كالمضاف إلى إذ، نحو / يومئذٍ ، وما أشبهه فتكون عاشرة .

ويضاف إليه حادية عشـرة وهي تركيب المعـرب مع الحـرف نحو : لا رجل ، والفعل المؤكّد بالنُّونين على أحد التعليلين في كُلّ واحـد منها. وهـذه العلل كلها مـوجبة إلاّ الإضـافـة إلى المبنّي، فـإنها مجوّزة. انتهى .

****

تنبيـــهٌ

[في علة البناء عند ابن مالك]

حصر ابن مالك علة البناء في شبه الحَرْف . وتعقّبه أبو حيان بأن النّاس ذكروا للبناء أسباباً غيره .

وأجيب بأنه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القَوّاس عن أبي عليّ الفارسِيّ وغيره .

وقال صاحب (البسيط) : اختلف النحاة في عِلّة البناء فذهب أبو الفتح إلى انها شبه الحرف فقط . انتهى .

(١) في ط : « مضاف إليه إلى ما أشبه » بزيادة « إليه » تحريف

ورأيته أنا في (الخصائص) لأبي الفتح وعبارته : إنما سبب بناء الاسم مشابهتُهُ للحرف لا غير ، ورأيته أيضاً في (الأصول) لابن السّرّاج ، وفي (التّلقين)[1] لأبي البقاء ، وفي (الجمل) للزّجاجي . وذكر بعض شراحه أنه مذهب الحُذّاق من النّحويين .

ضابط
[في تقسيم المركب من المبنّيات]

قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : المركب من المبنيات سبعة أقسام :

الأول : اسم مبنّي مع اسم، نحو خمسة عشر ، ونحوه .

الثّاني : اسم بنّي مع صوت نحو : سيبويه .

الثالث: فعل بني مع اسم نحو: حبذا.

الرابع : حرف بني مع اسم نحو : لا رَجُلَ .

الخامس : حَرْفٌ بُنِي مع فعل نحو : هَلُمّ.

السادس : صوت بُني مع صوت نحو : حَيْهلاً .

السابع : حرف بني مع حرف نحو : هلّاً . ولم يذكره ابن السراج في القِسمة .

(١) في ط : « التعليقين » تحريف والتلقين كتاب في النحو انظر البغية ٢ / ٣٩ ، وكشف الظنون ١ / ٤٨١ .

وزاد قوم : قسماً آخر ، فقالوا : فعل بني مع حرف نحو :
[٢٦/٢] تَضْرِبَنْ ويَضْرِبَنْ . وهذا يستغني عنه بِهَلُم وَقسْمِهِ / .

ضابط [في المبنّي الذي تدخل عليه اللام]

قال الشيخ علم الدين السخاويّ في (تنوير الدياجيّ) : ليس في العربيّة مبنىّ تدخل عليه اللّام إلّا رجع إلى الإعراب كأمسِ إذا عرف باللام صار معرباً إلّا المبنيّ في حال التنكير فإن اللام إذا دخلته لا تمكنه، لأنه قد أصابه البناء في الحال التي توجب التخفيف والتمكن، وهي حال التنكير فإذا دخلته اللام لم تمكنه ولم يعرّف نحو خمسة عشر وأخوته فإنه مبنيّ . فإذا دخلته اللام بقي معها على بنائه

ضابط [في الحرف المبنيّ على الضم]

قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : ليس في الحروف ما هو مبنيّ على الضّم غير « منذ » . والأفعال ليس فيها ذلك . وأمّا ضربوا فالضّمة عارضة للواو ، والعارض لا اعتدادَ به كما نقول في حركة التقاء السّاكنين ، ولهذا لم يُردّ المحذوف في « لَمْ يَقُم الآن » . ومِثْل ذلك مُذُ فيمن ضَمَّ .

وجماعة يعتدُّون به بناءً ، منهم الرّبعِي .

وقد بني حرف آخر على الضم وهو رُبّ في لغة قوم ، وجعل بعضهم « مُنُ الله » مِنْ هذا القِسْم .

قاعدة [في الحمل على النصب]

النّصب أخو الجرّ ، ولذا حمل عليه في بابَيْ المُثنّى والجمع دون المرفوع .

قال ابن بابشاذ في (شرح المحتسب) : وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كناية الإضمار نحو : رأيتك ، ومررت بك ، ورأيته ومررت به ، وهما جميعاً من حركات الفضَلات أعني النّصب والجَرّ ، والرفع من حركات العُمَد .

[الجمع على حدّ التثنية]

(فائدة) قال السخاويّ في (شرح المفصل) : معنى قولهم : الجمع على حدّ التثنية : أن هذا الجمع لا يكون إلا لما يجوز تنكير مَعْرِفَته ، وتعريف نكرته ، كالتّثنية ، فكما أنّ التثنية لا تكون إلّا كذلك ، فهذا الجمع على حدّ المحدود لها ، ويُسمّى جمع السلامة ، وجمع الصّحة لسلامة بناء الواحد فيه ، وصِحّته . ويُسَمّى الجمع / [٢٧/٢]
على هجاءين ، لأنه مرّةً بالواو ومرّةً بالياء .

قال : وقد عدّ بعض النّحاة لهذه الواو ثمانية معانٍ ، قال : هي علامة الجمع ، والسّلامة ، والعقل ، والعلميَّة ، والقلّة ، والرفع ، وحرف الإعراب ، والتذكير .

[إعراب الأسماء الستة بالحروف]

(فائدة) : قال ابن يعيش ذهب قوم : إلى أنّ الأسماء السّتة إنما أعربت بالحروف توطئةً لإعراب التّثنية والجمع بالحروف ، وذلك أنهم لمّا التزموا إعراب التّثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفرد(١) بالحروف حتّى لا يُسْتَوحش من الإعراب في التّثنية والجمع السّالم بالحروف .

قال : ونظير التّوطئة هنا قول أبي إسحاق : إن اللاّم الأولى في نحو قولهم : واللهِ لئن زرتني لأكْرَمنّك إنَّما دخلت زائدة موطّئة مُؤْذنةً باللاّم الثانية . (والثانية) هي جواب القسم ومعتمده .

[المضمر المضاف إلى كلا وكلتا]

(فائدة) : قال ابن النّحاس في (التعليقة) : المضمر الذي هو مضاف إليه كِلا وكِلْتا ثلاثة ألفاظ ، كما ، وهما ، ونا .

(١) في ط فقط : « المفردة » بالتاء .

قــاعدة

[في عدم اجتماع إعرابين في آخر كلمة]

قال في (البسيط) : لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر كلمة ، ولهذا ، حُكِيَتْ الجُمَلُ المسمّى بها ولم تُعْرب ، ولأنها لو أُعربت لم تَخْلُ، إما أن تُعْرِبَ الأول أو الثاني أو مجموعَهُما. لا جائزَ تخصيص الأول بالإعراب ، لأنه كالجزء من الكلمة ، ولأدائه إلى وقوع الإعراب وسطاً .

ولا جائز تخصيص الثّاني لأن الأول يشاركه في التّركيب والإعـراب قبل النّقـل ، فتخصيصه بعـد النقل بـالثّاني تـرجيحٌ بـلا مُرَجِّح .

ولا جائز إعرابهما معاً ، لأن الإعراب يقع في الآخر ، ولا يمكن اشتراكهما في شيء يقع الإعراب عليه كآخر المفردات ، فلذلك تعذر إعرابُهما .

ضابـــط

[لا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة]

قال ابن فلاح في (المغني) : لا يوجد في الأسماء المعربة اسم آخـره واو قبلها ضمـة ، لأنهم أرادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم كما خَصُّوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل ، ولأنه لو كـان لأدّى إلى اجتماع مـا يستثقل في النّسبـة والإضافـة ، فلذلك

رُفِض .

[٢/٢٨] وأما السمندو فاسم أَعْجَمِيٌّ، وأمّا « هو » فمبنيّ، وأمّا الأسماء / الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة .

[الثقل في حروف العلة]

(فائدة) : في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّي : المراد بـالثّقل في حـروف العلّة الضّعف لا ضدّ الخفـة ، فلمّا كـانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكَها . ويدُلُّ على أن المراد بالثّقل هذا أن الألف أخَفّ الحروف وهي لا تتحرّك أبداً .

ضابـــط

[في حذف نون الرفع]

قال ابن هشام في تذكرته حذف نون الرّفع على ثلاثة أقسام :

واجب : وذلك بعد الجازم والنّاصب .

وجائز : وذلك قبل لفظ (ني) أي قبل نون الوقاية ، فالحاصل أنها تحذف باطّراد بعد الجازم والنـاصب ، وقبل (ني) لكن الأولّ واجب وهذا جائزٌ يجوز معه الإثبات وهو الأصل . ولك فيه الفكّ على الأصل والإدغام تخفيفاً .

ونادر: لا يقع ، إلاّ في ضرورة أو شذوذ، وذلك في ما عدا هذين

نحو : ﴿ لا تَدْخلوا الجَنَّة حتى تُؤْمِنوا ولا تُؤْمِنوا حتّى تحابُّوا ﴾ .
وقوله :

٢٩٩= أبيت أسْرِي وتَبِيتي تَدْلُكِي وَجْهَك بالعِنْبَرِ والْمِسْكِ الذّكِي(١)

ومعتمد الأول عندي اقترانه بتدْخُلوا وتحابّوا فنوسب بينهن مع تشبيه (لا) في اللّفظ بالناهية . انتهى.

(١) من شواهد : الخصائص ١/٣٨٨ ، والمحتسب هامش ٢/٢٢ ، والخزانة ٣/٥٢٥ ، والتصريح ١/١١١ ، والهمع والدرر رقم ١٠٨ ، وحاشية يّس ١/٣٣٢.

باب المنصرف وغير المنصرف

واصطلاح الكوفيين: المُجْرى وغير المُجْرى . قاله في (البسيط) قال : والعلل المانعة من الصّرف تسعٌ ، وإنما انحصرت فيها، لأن النحاة سبرُوا الأشياء التي يصير الاسم بها فرعاً ، فوجدوها تسعاً ، ويجمعها قوله :

إذا اثنان من تسع ألمّا بلفظة　　فَدَعْ صَرْفها وهي الزيادة والصّفهْ
وجمعٌ وتأنيث وعدل وعجمةٌ　　وشباه فِعْلٍ واختصارٌ ومَعْرِفَهْ

وقال ابن خروف في (شرح الجمل) : أنشد الأستاذ أبو بكر بن
[٢/٢٩] طاهر في العلل المانعة من الصّرف : /

موانع صرف الاسم عشر فهاكها　　ملخّصّة إن كنت في العلم تَحْرِصُ
فجمعٌ وتعريفٌ وعدْلٌ وعجمةٌ　　ووصْفٌ وتأنيثٌ ووزن مُخَصَّصُ
وما زيد في عدّه وعِمْران فانْتَبِه　　وعاشِرُها التّركيب هذا مُلَخَّصُ

وقال الإمام أبو القاسم الشّاطِبيّ صاحب (الشاطبيّة) رحمه الله :

دَعوا صَرْف جَمْعٍ ليس بالفرد أشكلا　　وفَعْلَان فَعْلى ثُم ذي الوصف أَفْعَلا

وذي[١] ألف التأنيث والعدل عدّهُ		والأعجم في التعريف خُصّ مطولا
وذو العَدْل والتركيب بالخلق[٢] والذّي		بوزن يخصّ الفعل أوغالب علا
وما ألف مع نون أخراه زيدتا		وذو هاء وَقْف والمؤنث أثقلا

وقال بعضهم :

أَجْمع وزن عادلاً أَنِّثْ بمعرفة		رَكّب وزد عجمةً بالوْصف قد كَمُلا

وقال آخر :

عدل ووصف وتأنيثٌ ومعرفة		وعُجْمَةٌ ثُم جمعٌ ثم تركيبُ
والنوّن زائدة من قبلها ألف		ووزن فِعْل وهذا القول تقريبُ

ونقلت من خط الإمام أبي حيان ، قال : أنشدنا شيخنا الإمام بهاء الدين بن النحاس في موانع الصرف لنفسه :

وزن المركّب عجمةٌ تعريفها		عدل ووصف الجمع زد تأنيثا

وقال تاج الدين بن مكتوم في ذلك :

موانع الصرف وزن الفعل تَتْبَعُه		عدلٌ ووصف وتأنيث وتَمَنَعُه
نونٌ تلت ألفاً زيدا ومعرفه		وعجمة ثم تركيبٌ وتجمعه

---

(١) في ط فقط : « وذو » صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : «بالخف» بالفاء ، تحريف ، وفي النسخ المخطوطة : « بالخلق » باللام والقاف ، ولعله يقصد : المركّب العلم الذي يطلق على فرد واحد بالطبيعة .

أي وجمعه . وقال أيضاً :

إذا رُمْت إحصاء الموانع للصّرف	فعدل وتعريف مع الوزن والوصْف
وجمع وتركيب وتأنيث صيغةٍ	وزائدتي فَعْلان والعُجْمَة الصِّرْف

وقال أيضاً :

[٢/٣٠] موانِعُ صرف الاسم تسعٌ فهاكَهَا	منظّمةً إن كنت في العلم تَرْغَبُ/
هي العدْلُ والتأنيث والوصف عُجْمةٌ	وزائدتا فعلانُ جمعٌ مُركّبُ
وثامنها التّعريف والوزن تاسعٌ	وزاد سواها باحث يتطلّبُ

قـاعـدة

[في أن الأصل في الأسماء الصرف]

الأصل في الأسماء الصرّف ، ولذا لم يُمْنع السببُ الواحدُ اتّفاقاً ما لم يعتضد بآخر يَجْذِبُهُ عن الأصالة إلى الفرعيّة .

قال في (البسيط) : ونظيره في الشّرعياتّ أن الأصل براءة الذِّمّة فلا يقوى الشّاهد على شغل الذّمّة ما لم يَعْتَضِد بآخر .

ومن فروع ذلك أنه يكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهة ، لأنه على وَفْق الدّليل ، ولذا صرف أربع من قولك : مررت بِنِسْوةٍ أربعٍ ، مع أنّ فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصل وضعه وهو العدد .

وقال ابن إياز : أصل الأسماء الصّرف لعلّتين :

إحداهما : أن أصلها الإعراب فينبغي أن تستوفي أنواعه .

والثانية : أنّ امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد ، والصّرف يحصل بغير سبب زائد ، وما حصل بغير سبب زائد أصلٌ لما حصل بسبب زائد .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تكن العلّة الواحدة مانعة من الصرف ؟ قيل : لوجوه :

أحدها : أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفةً فليس للعلّة الواحدة من القُوّة ما يَجْذِبُه عن الأصل. وشبّهوا ذلك ببراءة الذِّمَّة؛ فإنها لمّا كانت هي الأصل لم تَصِر مشتغلةً إلا بشهادة عَدْلين، وذلك لأن الأصول تُراعى ويحافظُ عليها .

الثاني : أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة . ولو راعينا الوَجْهَ الواحد وجَعَلْنا له أثراً كان أكثر الأسماء غير منصرف ، وحينئذٍ تكثر مخالفة الأصل .

الثالث: أن الفعل فرْعٌ عن الاسم في الإعراب، فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيّز الفرع إلاّ بسبب قَويّ .

[فائدة في إدخال تاء التأنيث على ثلاث المعدول]

(فائدة) : قال ابن مكتوم في (تذكرته) : أنشد ابن خالويه في (كتاب ليس) :

٣٠٠= فمــا حَلَبَتْ إلا الثّـلاثــة والثُّني
[٢/٣١] ولا قَيَّلَتْ إلا قـريباً مقـالُها[١] /

وهو حجّة لأنـه أدخل تـاء التأنيث على ثـلاث المعدول وهـو غريب .

[باب فعلان فَعْلى سماعيّ]

(فائدة) ، قال في (البسيط) : باب فَعْلَان فَعْلى كَسَكْران وسَكْرى ، وغَضْبان وغَضْبى ، وعـطشان ، وعـطشى ، إنما يُعْـرف بالسّماع دون القياس ، ، وقال ابن مالك رحمه الله :

أَجِــزْ فَـعْـلَى لِـفَـعْـلانـا   اذا استثنيت حَـبْـلَانـا
ودَخْـنـانـاً وسَـخْـنـانـاً   وسَيْفـانـاً[٢] وضحيـانـا[٣]
وصـوجـانـاً[٤] وعـلّانـا[٥]   وقـشـوانـاً ومـصّـانـا[٦]
ومـوتـانـا ونـدمـانـا   واتـبـعـهُـنّ نَـصْـرانـا

(١) في ط : « خلِيت » بالتاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان : «ثنى» وفيه : «أراد بالثلاثة : الثلاثة من الآنية، وبالثِّنْي : الاثنين .
(٢) السّيفان : الطويل الممشوق .
(٣) في ط : « صحيان » بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
وفي القاموس : رجل ضحيان : يأكل في الضحى .
(٤) الصّوجان : كل يابس الصُّلب من الدواب والناس .
(٥) العلّان : الجاهل ، والعلّانة : الجاهلة .
(٦) القشوان : الرجل القليل اللّحم .
(٧) المصان للرجل والمصّانة للمرأة : كلمة شَتْم : أي راضع الغنم لؤماً .

ضابِطٌ
[في العدل]

في (شرح المفصل للأندلسي) : قال الخوارزمي : العدل على أربعة أوجه : عَدْلٌ في الأعداد نحو : أحاد ومَثْنى وثُلاث ، وعدل في الأعلام نحو : عمر ، والقياس عامر ، وعـدل من اللاّم نحـو : سَحَر ، وعدل من اللاّم حُكْماً نحو : أُخر ، وهذا لأن آخر في الأصل أفعل التفضيل وهو ضد أول ، ورجـل آخر معنـاه : أشدّ تـأخّراً في الذكر . هذا أصله . ثم أجرى مجرى غيره . ومن شأن أفعل التفضيل أن يعتقب عليه أحد الثلاثة. وهنا لا مَدْخل لـ«مِنْ»، لأن أفعل مِنْ متى اقترن به «مِنْ» لم يجز تصريفه، وهاهنا قد صرّف، فعُلِم أنه غيرمقترن بـ «مِنْ». وأُخَر لايضاف، فلا يقال: هن أُخر النساء، فتعينّ أن يكون معرّفاً باللاّم، وهو غير معرّف لفظاً بل منّكر لفظاً، ومعرّف معنىً وحُكّماً، مَنّـزلٌ منزلـةٍ اسم بمِنْ . وإنما التـزم حَذْفُ مِنْ لأنـه أجرِيَ مجـرى « غير ». وإنما وجب تَصْرُيفُه؛ لأنه غير مضاف ؛وإنما حُذِف اللاَّمُ لكونه معلوماً .

(١) في ط : « وهنها » تحريف .

قاعـــدة

[في اتفاق الألفاظ والأوزان]

قال في (البسيط) : لا عِبْرة باتّفاق الألفاظ ولا باتّفاق الأوزان .

أمّا الأول : فإسحاق ويعقوب وموسى أسماء الأنبياء غير منصرفة . وإسحاق مصدر أسحق الضّرع إذا ذهب لَبَنُهُ ، ويعقوب لذكر الحَجَل ، وموسى / لما يحلق به مصروفة . [٢/٣٢]

ومَنْ قال : إنما سُمّي يعقوب، لأنه خرج من بطن أمّه آخذاً بِعَقِب عيص[1] فهو من موافقة اللفظ ، ، وليس بمشْتَقٍّ ، لأن الاشتقاق من العربيّ يوجب الصّرف ، وكذلك « إبليس » ، لا ينصرف للمعرفة والعُجْمة . ومَنْ زَعَمَ أنه مُشْتَقّ من : أبْلَس إذا يئس فقد غلط ، لأن الاشتقاق من العربيّ يوجب الصّرف ، وإنّما هو من اتّفاق الألفاظ .

وأمّا الثّاني فإنّ جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة . وجاموس وطاوس وراقود مصروفة، لكونها نكرات . ولا عِبْرة باتّفاق الوَزْن .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « عيص » وفي اللسان : « عقب » : « عِيَصَوْ ، وسمّي يعقوب بهذا الاسم ، لأنهُ ولد مع عِيصَوْ في بطن واحد ، ولد عيصو قبله ويعقوب متعلق بعقبه خرجا معاً ، فعيصو أبو الرّوم .

ضـــابط

[في الاسم الذي لا ينصرف]

ما لا ينصرف ضَـرْبان : ضَـرْبٌ : لا ينصرف في نكـرة ولا معرفة .

وضرب لا ينصرف في المعرفة ، فإذا تنكّر انصرف . وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السّخاوي ، فقال :

مساجدُ مع حبلى وحَمْراء بعدها   وسكـــران يتلوه أحـــاد وأحمـــر
فذي سِنّة لم تنصرف كيف ما أتت   ســـواء إذا مـا عـــرفت أو تنكـر
وعثمـان وإبـراهيم طلحـة زينب   ومع عمر قـل حضرمـوت يسطر
وأحمد فاعدد سبعة جاء صَرْفهـا   إذا نكّرت والباب في ذاك يحصر

قاعـــدة

[في الأعجي إذا دخلته الألف واللام]

الأعجميّ إذا دخلته الألف واللّام التحق بالعربيّ . فلو سمّي رجل بيهود صرف على كل حالّ ، إذا قلنا إنه أعجمي ، ياؤه من نفس الكلمة ، وإن قلنا إن ياءه زائدة كيقوم لم ينصرف في المعرفة ، لأنه على وزن يقوم .

قاعـــدة

[في ما يثبته التعريف وما يسقطه التنكير]

قال ابن جنّي في (الخاطريّات)[1]: التعريف يثبت التأنيث والعجمة والتّركيب ، والتّنكير يسقط حُكْم ذلك .

ومن قوّة حُكْم التّعريف في منعه الصرف أنك تعتدّ معه العجمة والتأنيث والتركيب، ولا تعتد واحداً من ذلك مع عدم التعريف، وإن اجتمع فيه سببان : أحدهما : ماذكرنا ألا ترى أنك تصرف / أربعاً ، [٢/٣٣] وإن كـان فيه الـوزن والتأنيث ، وبـاذنجـاناً وإن كـان فيـه التّـركيب والعجمة ، وحضرموت اسم امرأة إذا نُكّـر ، وإن كان فيـه التّركيب والتأنيث . ولا تصرف شيئاً من ذلك معرفةً فهذا يدلّ على قوّة الاعتداد بالتّعريف ، وأنه سبب أقوى من التأنيث والعجمة والتّركيب .

ضـــابـــط

[في صرف ما لا ينصرف]

يجوز للشّاعر صرف ما لا ينصرف للضّرورة ، لأنه يردّه إلى أصله وهو الصرف ، أو يستفيدُ بذلك زيادة حَرْف في الوزن .

قـــال في (البسيط) : ويستثنى مـا في آخـــره ألف التـــأنيث المقصورة نحو حبلى ، ودُنْيا ، وسَكْرى ، فإنه لا يجوز له صرفه إذ لا

(١) انظر الحديث عنها في مقدمـة تحقيق الخصائص / ٦٤ ومنهـا نقلان في خزانة الأدب للبغداديّ .

يستفيد به فائدة ، لأن التنوين يحذف الألف فيؤدّي إلى الإتيان بحرف ساكن ، وحذف حرف ساكن . ويستثني أيضاً أفعل منك عند الكوفيّين ، فإنّهم لا يجيزون صرفه لملازمته مِنْك الدالة على المفاضلة ، فصار لذلك بمنزلة المضاف .

ومذهب البصريّين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ، ووجود مِنْ لا يمنع مِنْ تنويه كما لم يمنع مِنْ تنوين خيراً منه وشرًّا منه ، وهما بوزن أفَعَل في التقدير .

وقال ابن يعيش : جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشّعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التّنوين ، وهو من أحسن الضّرورات، لأنّه ردّ إلى الأصل، ولا خلاف في ذلك إلاّ ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فإنه لا يجوز للضّرورة صرفه ، لأنّهُ لا ينتفع بصرفه ، لأنه لا يسد ثلمة في البيت من الشّعر ، وذلك أنّك إذا نَوّنت مثل : حُبْلى وسَكْرى حذفت ألف التأنيث لسكونها وسكون التّنوين بعدها ، فلم يحصل بذلك انتفاعٌ ، لأنك زدت التنوين ، وحذفت الألف فما ربحت إلاّ كسر قياس ، ولم تحظ بفائدة .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : : قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة : إنه يستثنى من قولنا : ما لا ينصرف إذا اضطر الى تنوينه صرف ـ ما فيه ألف التأنيث المقصورة .

وتوجيهه أنه لا يجوز في الضرورة صَرْفُهُ بوجْهٍ ، لأنك لو فعلته / [٢/٣٤]

لم تعمل أكثر من أن تحذف حرفاً ، وتضع آخر مكانه ، ولا ضرورة بك إلى ذلك .

قال ابن هشام : وكنت أقول : لا يحتاج النحاة إلى استثناء هذا ، لأنَّ ما فيه ألف التأنيث المقصورة لم يضطر إلى تنوينه على ما قال ، وكلامُنا فيما يضطر إلى تنوينه ، ثم حكي لي عن ابن الصائغ : أنه ردّ عليه فيما له على (المقرب) استثناء هذا ، وأنه أفسد تعليله ، وقال : سلمنا أنه لا فائدة في إزالة حرف ووضع حرف ، لكنَ ثَمَّ أمر آخر ، وهو أنّ هذا الحرف الذي وضعنا موضع الألف حرف صحيح قابل للحركة ، فإذا حُرك بأن يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل . وهذا أحسن جدًّا .

[التثنية لا توجد إلّا في اللغة العربيّة]

(فائدة) في (تذكرة) التّاج بن مكتوم قال في (المستوفي) : لا تكاد التّثنية توجد إلّا في اللغة العربيّة .

باب النّكرة والمعرفة

قاعـــدة [في أن التنكير أصل ، والتعريف فرع]

الأصل في الأسماء التّنكير والتّعريف فرع عن التنكير .

قال ابن يعيش في (شرح المفصل) : أصل الأسماء أن تكون نكرات ؛ ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وَضْعٍ ، لنقلها عن الأصل .

وقال صاحب (البسيط) : النّكرة سابقة على المعرفـة لأربعة أوجه :

أحدها : أن مسمّى النّكرة أسبق في الذّهن مِنْ مُسَمّى المعرفة بدليل طريان[1] التّعريف على التنكير .

والثاني : أنّ التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وَضْع أو آلة بخلاف النّكرة ، ولذلك كان التعريف فَرْعاً على التّنكير .

الثالث : أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنّكرة ، فاندراج

(١) في ط والنسخ المخطوطة هكذا : « طـريان » بـالطاء ، والمـراد : طروء التعريف على التنكير ، ولعلها محرّفة من : « جريان » بالجيم .

المعرفة تحت عمومهما دليلٌ على أصالتها كأصالة العامّ بالنسبة إلى الخاصّ ، فإن الإنسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعاً منه ، والجنس أصل لأنواعه / . [٣٥/٢]

الرابع : أنّ فائدة التعريف تعيين المسمّى عند الإخبار للسامع ، والإخبار يتوقف على التركيب ، فيكون تعيين المسمى عند التركيب ، وقبل التركيب لا إخبار ، فلا تعريف قبل التركيب .

قال : ومع أن النكرة الأصل ، فإنها إذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك هذا رجل وزيدٌ ضاحكين فينصب على الحال ، ولا يرفع على الصّفة ، لأن الحال قد جاءت من النّكرة دون وصف المعرفة بالنّكرة ، . ونظيره تغليب أعرف المعرفتين على الأخرى كقولك : أنا وأنت قمنا ، وأنت وزيد قمتما .

وقال في باب ما لا ينصرف : التّعريف فرع التنكير ؛ لأنه مسبوق بالتنكير ودليلٌ على سَبْق التّنكير من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن النّكرة أعمّ والعامّ قبل الخاصّ ، لأن الخاصّ يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة .

والثّاني : أنّ لفظة « شيء » ، تعمّ الموجودات ، فإذا أُرِيد بعضُها خُصِّص بالوصف أو ما قام مقامه ، والموصوف سابقٌ على الوَصْفِ .

والثالث : أنّ التّعريف يحتاج إلى علامة لفظّيّة أو وضعيّة .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : يدلّ على أنّ الأصل في

الأسماء التّنكير أن التّعـريف عِلّة منع الصّـرف . وعِلَلُ الباب كلّهـا فرعيّة ، وأنه لا يجوز في : رأيت الْبَكْرَ أن يُنْقَل علَى مَنْ قال :

٣٠١= * عَلَّمنا إخْوانُنا بنو عِجِلْ[1] *

حملاً على : رأيت بكَراً[2] ، وإنما يُحمل على الأصل .

[علامات النكرة]

(فائدة) : قال في (البسيط) : علامات النّكرة دخول لام التّعريف عليها نحو: رجلٌ والرّجُلُ، ودخول رُبّ نحو: رُبّ رجلٍ . وتختصّ بالدّخول على : غيرك ومثلك وشبهك من دون اللاّم .

والتّنـوين في أسماء الأفعـال . وفي الأعلام فيمـا لا يَنْصـرف

---

(١) رجز بعده :

* الشّغْزَبِيَّ واعتقالاً بالرِّجِلْ *

في العيني هامش الخزانة ٤/٥٦٧ أن أبا عمرو سمع أبا السّرار الغنـويّ ينشد هذا البيت . والشَّغْزبيّ : ضَرْبٌ من المصارعة. وهو من شواهد نوادر أبي زيد ٢٠٥ ، والخصائص ٢/٣٣٥، والإنصاف ٢/٧٣٤ ، وروايته :

علّمنـا إخـوانـنـا بفـوعجـل شُـرْبَ النّبيذ واصطفـاقًا بـالـرِّجِـل

وانـظر الأشموني ٤/٢٤٠ . وفي الخصـائص والإنصاف : « أخـوالنـا » بدل : إخواننا .

(٢) والمراد : أنه لا يجوز نقل حركة الرّاء في البكر بالألف واللام حملاً على رأيت : بَكَرًا الذي نقلت حركة رائه إلى الكاف ، وفي البيت الشاهد نقلت حركة اللام الى الجيم .

نحو : صَه وَمَه ، وإبراهيم .

والجواب في كيف كقولك : كيف زيد فيقال : صالحٌ ، فإنه إنما عرف تنكيرها بالجواب كما عرف أن متى ظرف زمان وأين / ظرف [٢/٣٦]
مكان بالجواب .

ودخول مِنْ المفيدة للاستغراق ، نحو ما جاءني من رَجُل ، وما لزيدٍ من درهم .

ودخول كَمْ نحوكم رجل جاءني .

ودخول لا التي تعمل عمل إنّ أو التي تعمل عمل ليس عليها اسماً وخبراً . وصلاحية نصبها على الحال أو التّمييز .

ضـــابـــط

[في أنواع المعارف]

قال في (البسيط) : المعارف سبعة أنواع :) المضمرات ، والأعلام ، وأسماء الإشارة ، والموصولات ، وما عرّف باللّام ، وما أضيف إلى واحدٍ من هذه الخمسة ، والنّكرة المتعرّفة بقصد النداء .

وزاد قومٌ أمثلة التّأكيد ؛ أجمعون ، وأجمع ، وجمعاء ، وجُمَع . وقالوا : إنّها صيغٌ مُرْتجلة وضعت لتأكيد المعارف لخلوّها عن القرائن الدالّة على التّعريف من خارج ، وتقدير المعرّف الخارجيّ بعيد . قال : ويؤكّد هذا القول أن أجمعين لم يتنكّر بِجَمْعه . ولو كان

جَمْعَ أَجْمَع لتنكّر كما يتنكّر العَلم عند الجَمْع ، فدلّ على أنّه صيغة مُرْتَجَلة لتأكيد الجمع المعرّف .

قال : وعلى هذا القول فتكون أنواع المعارف ثمانية ، وإنما انحصرت فيها ، لأن اللفظ إمّا أن يدلّ على التّعريف بنفسه أو بقرينة زائدة عليه ، والدالّ بنفسه إما أن يكون بالنّظر إلى مُسَمّاه وهو العَلَم ،أو بالنّظر إلى تبعيّته لتقوية المعرفة قبله ، وهي هذه الألفاظ الدالّة على التأكيد . والدّالّ بقرينة زائدة إما أن تكون متقدّمة أو متأخّرة . والمتقدّمة ، إما أن تكون متّصلة أو منفصلة ، فالمتّصلة لام التعريف ، والمنفصلة : إما أن تعرف بالقَصْد وهي حروف النداء أو بغيره ، وهي القرائن المعرّفة للضّمائر[1] .

والمتأخّرة إما أن تكون متّصلة أو منفصلة ، فالمتّصلة الإضافة ، والمنفصلة : إما أن تكون جِنْساً وهو صِفَةُ اسم الإشارة ، أو جملة وهي صلة الموصولات ، فإنها تعرّف بها.

واللّام في الّذي والتّي لتحسين اللفظ لا للتّعريف بدليل أن بقيّة الموصولات معارف ، وهي عارية عن اللاّم ، وإنما تعرّف بالصّلة ، لأن (الذي) توصّل به إلى وصف المعارف بالجمل . والصّفّة لابد من كونها معلومة للمخاطب قياساً على سائر الصفات / . [٢/ ٣٧]

(١) في ط : « المعرفة الضمائر » بإسقاط لام الجرّ .

[تقسيم الأسماء]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام : مُظْهر ، ومُضْمَر ، ومُبْهَم ، . والمُبْهمات هي أسماء الإشارة والموصولات .

وقال قوم : الأسماء تنقسم إلى مظهر ، ومضمر ، ولا مظهر ولا مضمر .

باب المضمر

قاعدة [في أن المضمرات تكون على صيغة واحدة]

قال ابن يعيش : أصل المضمرات أن تكون على صيغة واحدة في الرفع والنّصب والجّرّ، كما كانت الأسماء الظّاهرة على صيغة واحدة .والإعراب في آخرها يبيّن أحوالها، وكما كانت الأسماء المبهمة المبنيّة على صيغة واحدة ، وعواملها تدلّ على إعرابها ومواضعها .

قاعدة [في أن اصل الضمير المنفصل الرفع]

قال ابن يعيش : أصل الضّمير المنفصل للمرفوع ، لأن أوّل أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ ، فإذا أضمر فلا بدّ أن يكون ضميرهُ منفصلاً والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلّا لفظاً ، فإذا أضمرا اتّصلا به ، فصار المرفوع مختصّاً بالانفصال .

قاعدة [في الضمير المنصوب والمجرور من وادٍ واحد]

قال ابن يعيش : الضّمير المجرور والمنصوب من وادٍ واحد ، فلذا حمل عليه في التّأكيد بالمرفوع المنفصل تقول : مررت بك أنت كما تقول : رأيتك أنت .

ضابط [في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظ ورتبة]

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخّر لفظاً ورتبة سبعة :

أحدها : أن يكون الضّمير مرفوعاً بنعم وبئس وبأيهما ، ويفسّره التمييز نحو : نِعْم رَجُلاً زيدٌ .

الثاني : أن يكون مرفوعاً بأوّل المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله :

٣٠٢= * جَفَوْنِي ولم أَجْفُ الأَخِلَّاء إنّنِي(١) * / [٢/٣٨]

---

(١) تمامه :

* لغير جميل من خليليَ مُهْمِلُ *

قائله مجهول .

وهو من شواهد : قطر الندى ٢٧٤ ، وأوضح المسالك رقم ٢٤٣ ، والأشموني ٢/١٠٤ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٨٠ ، ١٥٢١ .

الثالث : ان يكون مخبراً عنه فيفسّره خبرُه نحو : ﴿ إن هي إلّا حياتنا الدّنيا ﴾[1] قال الزمخشريّ : هذا ضميرٌ لا يعلم ما يعني به إلّا بما يتلوه . وأَصْلُهُ إن الحياة إلّا حياتُنا الدُّنيا ، ثم وضع « هِيَ » موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها ويبيّنها . قال ابن مالك : وهذا من جَيِّد كلامه .

الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو : ﴿ قُلْ هو الله أحد ﴾[2] ، ﴿ فإذا هِيَ شَاخِصَةٌ أبصارُ الَّذِين كفروا ﴾[3] .

الخامس : أن يجرّ بِرُبّ ، ويفسّره التميّيز نحو : رُبّهُ رَجُلاً .

السادس : أن يكون مُبْدلاً منه الظّاهر المفسر له : كضربته زيداً .

السابع : أن يكون متّصلاً بفاعل مقدم ، ومفسّره مفعول مؤخر : كضَرَب غلامُهُ زَيْداً .

قاعـــدة [في أن الفاعل والمفعول لا يجوز أن يكونا ضميرين متصلين لشيء واحد]

لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضَمِيرَيْن مُتّصلين لشيء

---

(١) الأنعام / ٢٩ .
(٢) الإخلاص / ١ .
(٣) الأنبياء / ٩٧ .

واحد في فعل من الأفعال إلّا في : ظننت وأخواتها وفي : فقدت وعدمت . قاله البهاء بن النّحاس في تعليقه على (المقرّب) .

بـــاب العَلَـــم

ضابط [في الأنواع التي ينحصر فيها العلم]

قال في (البسيط) : العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نَوْعاً ، قال : ولا دليل على حَصْرِه سوى استقراء[1] كلام العرب . المنقول عن المركّب كتأبّط شرًّا ، وشاب قرناها ، أو عن الجمع نحو : كلاب وأنمار ، وعن التثنية نحو : ظَبْيان ، وعن مُصَغّر كعمير وسُهَيل وزُهَير ، وحُريَث ، وعن مَنْسوب كَرَبعِي ، وصيفيّ ، وعن اسم عين كثور ، وأسد لحيوانين ، وجعفر لنهر ، وعمرو لواحد عُمُور[2] الأسنان ، فإنه نقل من حقيقة عامّة إلى حقيقة خاصة ، وعن اسم معنًى كزيدٍ وإياس مَصْدَري : زاد ، وآسى إياساً .[3] وليس هو مصدر : أيِس مقلوب : يَئِس ، لأن مصدر المقلوب يأتي على / الأصل ، وعن اسم فاعل : كمالك ، وحارث ، وحاتم ، [٢/٣٩]

(١) في ط : « اسقراء » تحريف واضح .

(٢) عمرو : لحم ما بين الأسنان أو لحم اللّثة ، وجمعه : عمور . انظر القاموس .

(٣) بعدها « أعطى » زيادة في ط فقط .

وفاطمة ، وعائشة ، وعن اسم مفعول : كمسعود ومُظَفّر ، وعن صوت كـ«ببّة»[١] ، وعن الفعـل الماضي كشَمّر، وبذّر، وعثر وخضّم، ولا خامس لها على هذا الوزن ، وكعسب . وعن المضارع كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب . وعن الأمر وقد جاء عنهم في موضعين :

أحدهما : سُمِّي[٢] بفعـل الأمر من غيـر فـاعـل في قـولهـم : « اصْمت » لواد بعينه .

والثّاني : مع الفاعل في قولهم : « أطْرقا[٣] لموضع مُعيّن .

قلت : وينبغي أن يـزاد المنقـول من صفـة مشبهـة كخـديـج وخديجة ، وشيخ وعفيف ، ومن أفعل التّفضيل كأحمد ، فإنه أولى من نقله من المضارع .

قاعدة [في كثرة شذوذ الأعلام]

قال الشّلوبين : الأعلام يكثرُ الشّذوذ فيها لكثرة استعمالها ، والشيء إذا كثر استعمالُه غيّروه .

(١) في القاموس : ببّة : حكاية صوت صبيّ ، ولقب قرشيّ والشاب الممتلىء البدن نعمةً ، وصفةٌ للأحمق .

(٢) « في ط : « يسمى » بالياء في أوله

(٣) في القاموس : « أطرقا » كأمر الاثنين : بلدٌ .

قاعدة [في أن الأعلام لا تفيد معنًى]

الأعلام لا تُفيد معنًى ، لأنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً ، نحو : زيد ، فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض ، وعلى القصير كما يقع على الطّويل .

وليست أسماء الأجناس كذلك ، لأنها مفيدة ، ألا ترى أن رَجُلاً يفيد صفة مخصوصةً، ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيداً. وزيد يصلح أن يكون علماً على الرجل والمرأة ، ولذلك قال النّحويون : العلم ما يجوز تبديلُه وتغيُيُره ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللّغة ، فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر ، ومن بَكْر إلى محمد ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة . وليس كذلك اسم الجنس ، فإنك لو سميت الرجل فَرَساً أو الفرس جَمَلاً كان تغييراً للّغة . ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) .

وفي (البسيط) : يطلق لفظ العَلَم على الشيء وضدّه كإطلاق زيد على الأسود والأبيض . ويجوز نقله من لفظ إلى لفظ كنقل اسم ولدك من جَعْفر إلى محمد ، لكونه لم يوضع لمعنى في المُسمّى بدليل تسمية القبيح بحسن، والجبان بأسد، والأسود بكافور بخلاف أسماء الأجناس ، فإنها وضعت لمعنى عام،فيلزم من نقلها تغيير/ اللغة كنقل [٢/٤٠]
رجل إلى فرس أو جمل بخلاف نقل العلَم .

قاعدة [تعليق الأعلام على المعاني أقلّ من تعليقها على الأعيان]

قال أبن جنّي في (الخصائص) ، ثُم ابنُ يعيش : تعليق الأعلام على المعاني أقلّ من تعليقها على الأعيان، وذلك؛ لأن الغرض منها التّعريف ، والأعيان أقعد في التّعريف من المعاني ، وذلك لأن الأعيان يتناولها لظهورها له ، وليس كذلك المعاني ، لأنها تثبت بالنّظر والاستدلال ، وَفَرْقٌ بين عِلْم الضّرورة بالمشاهدة وبين عِلْم الاستدلال .

[ورود العلم جنساً معرّفاً باللام]

(فائدة) في (تذكرة ابن الصائغ) : قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : قد يرد العلم جنساً معرّفاً باللام الّتي لتعريف الجنس ، وذلك بعد : نِعْم ، وبئس ، فتقول : نعم العمرُ عُمرُ بن الخطاب ، وبئس الحجاجّ حَجّاج بن يوسف ، لأن نِعْم لا تدخل إلا على جِنْس معرف .

وقد يُجعل العلمُ جِنْساً منكّراً ، وذلك بعد « لا » نحو :

٣٠٣= * لا هَيْثم اللّيلَة لِلْمَطيّ[1] *

(١) لبعض بني دبير ، وبعده :

* ولا فتًى مِثْل آبن خَيْبَرِيّ *

=

« ولا بَصْرة لكم ولا بصر »[1] « ولا أبا حَسَنٍ لها » .

باب الإشارة

قال ابن هشام في (تذكرته) : من أسماء الإشارة ما لا يُستعمل إلّا بـ « ها » أو بالكاف وهو : « تي » :

ومنها ما لا يستعمل بشيء منهما[2] وهو : « ثَمَّ » .

ومنها ما لا يستعمل بالكاف، وهو « ذي ». قال أحمد بن يحيى : لا يقال : ذيك . ولا أعلم منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع من « ها » . فهذا قسم ساقطٌ. والباقي يستعمل تارةً بهذا، وتارة بهذا بِحَسَب ما يَرِدِ من المعنى .

= من شواهد : سيبويه ١/٣٥٤ ، وابن الشجريّ ١/٢٣٩ ، وابن يعيش ٢/١٠٢ ، والخزانة ٢/٩٨ ، والأشموني ٢/٤ . والهمع والدرر رقم ٥٤٧ .

(١) نسب هذا القول في الهمع ١/٢٥٢ لبعض العرب ، وأورده شاهداً على أن العلم قد ينكر تحقيقاً نحو : رأيت زيداً من الزيدين أو تقديراً لقول بعض العرب : « لا بصرة لكم » وحينئذ يثنى ويجمع وتدخله « أل » ويضاف .

(٢) في ط : « منها » تحريف .

بـــابَ الموصـوول

(فـائـدة) : قـال ابن يعيش : أكثـر النحـــويين سمّي صلة الموصول صلة . وسيبويه يسمّيها حَشْواً أي أنها ليست أصلاً ، وإنما هي زيادة يتمّ بها الاسم وتوضّح معناه .

وقـال الأندلسي : الصّلة تقـال بالاشتـراك عندهم على ثـلاثة أشياء ، صلة الموصول / وهذا الحرف صلة أي زائد ، وحرف الجرّ صلة بمعنى وصلة ، كقولك : مررت بزيد فالباء صلة أي وصلة . [٢/٤١]

[تعريف الموصولات بالألف واللام ظاهر ومنويّ]

(فائدة) : ذهب قـوم إلى أن تعريف المـوصولات بـالألف واللام ظاهرة في : الّذي والّتي ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، ومنويّة في : « مَنْ » و « ما » ونحوهما .

والصحيح أن تعريف الجميع بالصّلة . ونظير ذلك المنادى نحو يا رجل . قيل يعرّف بالخطاب . وقيل : باللام المحذوفة [(١)] وكأنّ « يا » أُنِيبتْ مَنَابَهَا .

قال الأبذي في (شرح الجُزولية) : وهو الصحيح ألا ترى أنك تقول : أنت رجل قائم ولا يتعرّف رجل بالخطاب ، فكأن يا رجل في الأصل يجتلب له « أل » التي للحضور ثم اختصرت ، ولـذا ألزمت

(١) المراد: أل التعريفية

« يا » ، ولم تحذف لئلّا يتوالَى الحذف ، ولأنها صارت عوضاً . انتهى .

ضابط [في حذف العائد]

قال ابن الصائغ[١] في (شرح الألفية) : تلخيص القول في حذف العائد أن يقال : إمّا أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .

إن كان مرفوعاً فإما أن يكون مبتدأً أو غيره .

إن كان غير متبدأ لم يجز الحذف .

وإن كان مبتدأ ،فإما أن يعطف عليه أو يعطف على غيره،وأمّا لا.

في الأول لا يحذف .

والثاني إمّا أن يصلح ما بعده للصّلّة أو لا .

في الأول لاحذف .

والثاني : إما أن يقع صَدْراً وإمّا لا ، بأن تسبقه «لولا » أو «ما » .

في الثاني لا حذف .

والأول إما أن تطول الصّلة أو لا .

الثاني يجوز في «أيّ » لا في غيرها .

(١) في ط : ابن الصباغ « تحريف . وابن الصائغ محمد ابن عبد الرحمن بن علي الشيخ شمس الدين ، له شرح ألفية ابن مالك في غاية الحسن والجمع والاختصار . انظر البغية ١/ ١٥٥ .

والأول يجوز مطلقاً .

وإن كان منصوباً، فإمّا بِفِعْل أو وَصْف ،وإما بغيرهما .

إن كان بغيرهما لم يَجُز الحذف .

وإن كان بهما فإما مُتّصل أو[١] منفصُل .

المنفصل لا يحذف .

ولمتصل إما أن يكون في الصلة ضمير غيره أو لا .

إن كان ضمير غيره لم يحذف .

وإلا فإن كان من باب كان لم يحذف وإلا حذف .

وإن كان مجروراً فإما باسم أو بِحَرْفٍ .

إن كان باسم فإمّا وصف أو غيره .

إن كان غير وصف لم يحذف .

وإن كان وصفاً فإما عامل أو لا .

إن لم يكن عاملاً فلا حذف ، وإلا جاز الحذف .

وإن كان بحرف فإما أن يكون الموصول مجروراً أو لا

إن لم يكن فلا حذف .

وإن كان فإما بحرف أو غيره . إن كان بغيره فلا حذف .

(١) في ط : «ومنفصل» بالواو

وإن كان بحرف / فإما أن يماثل جارّ الضمير لفظاً ومعنى وعاملاً [٤٢/٢] أوْ لا .

إن لم يماثله لا يحذف .

وإن ماثله في ذلك كله جاز الحذف . انتهى .

وكتب بعض الفضلاء الى الشيخ تاج الدين بن مكتوم :

أيا تاجَ دين الله والأوحد الّذي ... تسنّم مَجَداً قَدْرُه ذِرْوة العُلا
وجامع أشتات الفضائل حاوياً ... مَدى السّبق حلاّلاً لما قد تَشَكّلا
وبحرَ علوم في رياض مكارمٍ ... أبي حالة التسآل إلاّ تَسَلْسُلا
لعلّك والإحسان منك سجيَّةٌ ... وأوصافك الأعلام طاولْن يَذْبُلا
تعدّد لي نَظْماً مواضِع حَذْف ما ... يعود على الموصول نَظْماً مُسَهّلا
وأكثر من الإيضاح واعْذُر مُقَصِّراً ... وعِشْ دائم الإقبال تَرْفُل في الحُلا

فأجابه :

ألا أيها المولى المجلّي قَرِيضهُ ... إذا راح شعر النّاس في البيد فَسْكلا
وجالي أبكار المعاني(١) عرائساً ... عليها من التنميق ما سَمّج(٢) الحلى
ومُسْتَنْتِجِ الأفكار تُشْرِق كالضّحى ... ومُسْتَخْرِج الألفاظ تُجْلب كالطّلا
وغارِسٌ مِنْ غَرْس المكارم مُثْمِراً ... وجاني من ثمر الفضائل ما حَلا

(١) في ط فقط : « المعاني » باللام
(٢) في القاموس: « سمج »: سَمُجَ كـ« كَرُم» سماجة قَبُح . وسمّجه تسميجاً .

كتبت إلى المملوك نَظْماً بمدحه ... ووصفك في الآفاق ما زال أَفْضَلا
وأرسلت تبغي نَـظْمه لمسـائـلٍ ... ومن عجب أن يسأل البحرُ جَدْولَا
فم يَسَـعِ المملوك إلّا امتثالـه ... وتمثيل ما ألوي وإيضاح ما جَلا
ولم يألُ جُهداً في اجتلاب شديدةٍ ... ومَنْ بذل المجهود جُهْداً فما ألا (١)
فقلت وقد أهديت فَجْراً إلى ضحى ... وسؤلاً إلى بحر وسحقاً لذي ملا
إذا عائد الموصول حاولت حذفه ... فطالع تجد ما قد نَظَمْتُ مفصّلا
فما كان مـرفوعـاً ولم يـك مبتدا ... فَأَثْبِت وأما الحذفُ فاتْركه واحْظَلا
وإن كـان مرفـوعـاً ومبتـدأ غـدا ... وفي وصل أيّ صدراً احْذِف مسهّلا
بشـرط بناء أي وأمـا إن أعـربت ... فقيـل بتجويـز لحـذف وقيـل لا
وإن يك ذا صَدْر لـوصْلة غيرهـا ... وطالت فإن لم يصلح العجزُ موصلا / [٤٣/٢]
فدوَنك فاحذفه وإن لم تَطل فقد ... أجيز على قول ضعيفٍ واخمـلا
وشاهد ذا فاقرأ تماماً على الّذي ... وأحسنٌ (٢) مرفوعاً لذا نَقْل مَنْ تلا
وأثبته مَحصوراً كـذا أن نفيت ما ... تميم كجاء اللّذ ما هو ذو ولا (٣)
وفي حذفه خُلْفٌ لَدَى عطف غيره ... عليه ومنع الحذف في عكسه انجلا
وما كان مفعولاً لغير ظَنَنت وهْـــو متّصل فاحذفه تَظْفر بـالاعتلا
ويُشْرَط في ذا عودهُ وحـده فإن ... يعد غيره فالحذْف ليس مُسَهّـلاً
وهذا إذا الموصول لم يَكُ ال فإن ... يكنها فلا تحذف وقد جـا مقلّلا

(١) ما ألا : أي ما قصّر .
(٢) يشير الى قوله تعالى : ﴿ تماماً على الذي أحسن ﴾ الأنعام / ١٥٤ .
(٣) أي جاء الذي ما هو ذو ولاء .

وما كان خَفْضاً بالإضافة لفظه ... ومعناه نصبٌ كان بالحذف أسْهلا
وخافضهُ إن ناب عن حرف مصدر ... وفعل فلم يحذفه أعني السموءلا
كقولك تتلو فاقض ما أنت قاضٍ[1] أو ... فإن كان مجروراً بحرف قد أعملا
وموصوله أَحْجى لذلك فاحْذِفَن ... إذا ما استوى الحرفان ياحَاوِيَ العُلا
واعني به لفظاً ومعنى ولم يكن ... فديتك حرف العائد الحصر قد تلا
ولم يك أيضاً قد أقيم مقام ما ... غدا فاعلاً فاسمع مقالي ممثّلا
ويشرب مما يَشْربون[2] وإن غدا ... تساويهما في اللفظ مُنْفرداً حَلا

باب المعرف بالأداة

ضابط [في تقسيم اللام]

قال في (البسيط) : تنقسم اللاّم إلى تسعة أقسام :

أحدها : لتعريف الجِنس نحو قولهم : الرّجل خيرٌ من المرأة إذا قُوبِل جنسُ الرّجال بجنس النّساء ، كان جنس الرجال أفضل ، وإلاّ فكم من امرأة خيرٌ من رجل .

الثاني : لتعريف عهد وجودي بين المتكلّم والمخاطب

(١) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ فاقْضِ ما أنت قاض ﴾ ط / ٧٢ .
(٢) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ ويشرب مما تشربون ﴾ ، المؤمنون / ٣٣ .

كقولك :قدم الرجل ، وأنفقتُ الدِّينار لمعهود بينك وبين المخاطب. وفي التنزيل : ﴿ كما أرْسلنا إلى فِرْعون رَسولاً ، فعصى فرعونُ الرّسول ﴾(١) ، وقوله : ﴿ إن جَاءَهُ الأعمى ﴾(٢) ، لأن المراد به عبد الله بن أم مكتوم . / . [٢/٤٤]

الثالث : لتعريف عهد ذِهْنيّ كقولك : أكلت الخُبْز ، وشَرِبْتُ الماء ، ودخلت السوق ، فإنه لا يمكن حمله على إرادة الجنس ، ولا على المعهود في الوجود لعدم العهد بين المتكلّم والمخاطَب ، فلم يبق إلّا حملُهُ على الإشارة إلى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذّهن ، إلّا أن هذا التعريف قريبٌ من النّكرة ، لأن حقيقة التّعريف ، إنما يكون باعتبار الوجود ، وهو باعتبار الوجود نكرة ، لأنه لم يَقْصِد مسمًّى معهوداً(٣) في الوجود ، ولهذا قال المحقّقون : إن نحو قوله :

٣٠٤= * ولقد أمرّ على اللئيم يسبني(٤) *

(١) المزمل / ١٥ ، ١٦.
(٢) عبس / ٢ .
(٣) في ط فقط : « معهود » تحريف .
(٤) لرجل من بني سلول . وتمامه :

* فمضيت ثُمّتَ قلت لا يعنيني *

من شواهد : سيبويه ١/٤١٦ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطيّ ١/٣١٠ ، والخزانة ١/١٧٣ ، ٥٢٨ ، ٢/١٦١ ، ١٦٦ ، ٢٩٣ ، ٤٩٧ ، ٣/٢٣٢ ، ٤/١٠٤ ، والخصائص ٣/٣٣٠ ، ٣٣٢ ، والتصريح ٢/١١ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٠ ، ١٦٢٢ ، والأشموني ١/١٨٠ ، ٣/٦٠ ، ٦٣ .

صفة لكونه لم يقصد مسمى معهود في الوجود .

الرابع : لتعريف الحضور كقولك : هذا الرجل ، وهو يصحب اسم الإشارة .

وقياس يأيّها الرّجل وما شاكله أن يكون من تعريف الحضور لوجود القصد إليه بالنّداء .

الخامس : أن تكون بمعنى الذي إذا اتّصلت باسم فاعل أو اسم مفعول .

السادس : أن تكون عِوَضاً عن تعريف الإضافة نحو: مررت بالرّجل الحسن الوجه ، فالقياس أن لا تجتمع الألف واللام وا لإضافة إلا أن الإضافة لَمّا لَمْ تُعَرف احتيج إلى الألف واللام ليجري صفةً للمعرفة السابقة .

السابع : أن تكون زائدة في الاعلام .

الثامن : ان تكون تحسينيّة والتعريف بغيرها كلام[1] الّذي والتي .

التاسع : أن تكون لِلّمْح .

قال واعلم أن أقوى تعريف اللاّم الحضور ، ثم العهد ، ثم الجنس .

(١) في ط : « كلام والذي والتي » بزيادة اللام قيل الذي ، تحريف واضح .

وقال المهلّبيّ :

تعلم فللتّعـريـف ستّـة أَوْجـه   إذا لامُـهُ زيدت إلى أول الإسمِ
حضـورٌ وتفخيمٌ وجِنْسٌ ومَعْهَـدٌ   ومعنى الّذي ثُم الزيادة في الرّسْمِ

[فائدة في فينة]

(فائدة) : فينة اسم من أسماء الزّمان معرفة .

قال ابن يعيش وهو معرفة عَلَم ، فلذلك لا ينصرف تقول : لقيته فَيْنَةَ بعد فَيْنَةَ أي الحينَ بعد الحين .

وحكي أبو زيد : الْفَيْنَةَ بعد الْفَيْنَة بالألف واللام ، فهذا يكون [٢/٤٥] مما اعتقب عليه تعريفان : أحدهما / بالألف واللّام ، والآخر بالوضع والعلميّة . وليس كالحسن والعبّاس، لأنه ليس بصفة في الأصل . ومثله قولهم للشمس : إلاهة ، وإلإلاهة في اعتقاب تعريفين عليه .

وأسماء العدد معارف أعلام . وقد يدخلها الألف واللام فيقال الثّلاثة نصف السّتة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان .

وذكر ابن جنّي في « الخصائص » الأوَّلَ، وقال : وهو كقولك :شَعُوب، والشّعوب للمنيّة، ونَدَرَي والنّدري[1] .

وذكر المهلّبي من ذلك : غُدْوة والغُدوة ، ونَسْر والنّسْر .

(١) في القاموس : « ندر » : « ولقيته ندْرةً وفي النّدرتين مفتوحتين ، وندَرى ، وفي ندرَى والنّدَرى محركات .

بـــاب المبتــدأ والخَبـــر

قال ابن يعيش : ذهب سيبويه وابن السّراج : إلى أنّ المبتدأ والخبـر هما الأصـل . والأوَّل في استحقـاق الـرّفـع وغيـرهمـا من المرفوعـات محمولٌ عليهمـا ، وذلك لأن المبتـدأ يكون معـرًّى من العوامل اللفظيّة ، وتعرّي الاسم من غيره في التّقدير قبل أن يقترن به غيره .

قال : والّذي عليه حُذّاق أصحابنا اليوم أن الفاعل هو الأصل ، لأنّه يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب للكلام من حيث كان تكلّف زيادة الإعراب إنما احْتُمِل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لَبْسٌ ، فالرّفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللّذَيْنِ يجوز أن يكون كلٌّ واحدٍ منهمـا فاعـلاً ومفعولاً .

ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمْرٍ يُخْشى التباسُهُ ، بل لِضَرْبٍ من الاستحسان ، وتشبيه بالفاعل من حيث كان كلُّ واحد منهما مخبراً عنه ، وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ، ولذلك رفع المبتدأ الخبر .

[المبتدأ الذي ليس له خبر]

(فائدة) : قال ابن النّحاس في (التعليقة) : قولنا : أقائم الزيدان ،وما ذاهبٌ أخواك مبتدأ ، ليس له خبر لا ملفوظٌ به ولا مُقَدّر .

قال ومن المبتدآت التي لا خبر لها أيضاً قولهم : أقلُّ رَجُلٍ يقول ذلك ، فأَقَلُّ مبتدأ لا خبر له ، لأنه بمعنى الفعل في قولهم : قلّ رجلٌ يقول ذاك . ويقول ذاك صفةٌ لرجل وليس بخبر بدليل جَرْيِه على رَجُلٍ في تثنيته وجمعه .

وكذلك قولهم : كلّ رجل وضيعته ، فإنه لا خبر له على أحد [٢/٤٦] الوجهين وكذلك قولهم : حسبك / مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين لكونه في معنى : اكتف . وكذلك قول الشاعر :

٣٠٥= غَيْـر مَأْسـوفٍ على زَمَـنٍ يَـنْقَضي بـالـهمّ والحَـزَنِ[١]

ومثله قول الآخر :

٣٠٦= غيـرُ لاهٍ عِـداك فـأطَّرِحِ اللـهْـوَ ولا تَغْتَـرِرْ بـعـارضٍ سِلْمِ[٢]

---

(١) لأبي نواس . وبعده :
إنـمـا يـرجـو الحيـاة فـتىً عـاش فـي أمْـنٍ مـن الـمِحَـنِ
من شـواهـد : ابن عقيـل ١/٨٩ ، والخـزانـة ١/١٦٧ ، والأشمـوني ١/١٩١ ، والهمع والدرر رقم ٣١٢.

(٢) من شواهد : المغنى ٢/٧٥٣ ، والأشموني ١/١٩١ .

فغيرُ في البيتين مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين ، لأنه محمول على « ما » ، كأنه قيل : ما يؤسف على زَمَنٍ، كما في قولهم : ما قائم أخواك .

قاعدة [في أن أصل المبتدأ التعريف ، والخبر التنكير]

أصل المبتدأ أن يكون معرفةً ، وأصل الخبر أن يكون نكرةً ، وذلك،لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، فإن أفاد جاز .

مسوّغات الابتداء بالنّكرة

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (المغني)[١] : لم يعوّل المتقدّمون في ضابط ذلك إلّا على حصول الفائدة .

ورأى المتأخّرون : أنه ليس كُلّ أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فَتَتبّعوها ،فمن مُقِلٍّ مُخِلٍّ ، ومن مُكْثِرٍ مُوردٍ ما لا يصّح ، أو معدّد لأمور متداخلة .

قال والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور :

أحدها : أن تكون موصوفة لفظاً نحو : ﴿ وأَجَلٌ مُسمًّى

(١) انظر المغنى ٢ / ٥٢٠ - ٥٢٥ .

عنده ﴾[1] ، ﴿ ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[2] وتقديراً نحو : السَّمْنُ منوان بدرهم ، أي منه ، أو معنىً نحو : رُجُيْلٌ جاءني ، لأنه في معنى رجلٌ صغيرٌ .

الثاني : أن تكون عاملة إمَّا رفْعاً نحو : « قائم الزيدان » عند من أجازه ، أو نَصْباً نحو : « أمر بمعروف صدقة » ، أو جَرّاً نحو : « غلام رجل جاءني » .

الثالث : العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف عليه مِمّا يسوغ الابتداء به نحو ﴿ طاعةٌ وقول معروف ﴾[3] ، أي أمثل من
[٤٧/٢] غيرهما ونحو : ﴿ قَولٌ / معروفٌ ومغفرةٌ خَيْرٌ من صَدَقَةٍ يَتْبَعُها أذىً ﴾[4] .

الرّابع : أن يكون خبرها ظَرْفاً أو مجروراً . قال ابن مالك : أو جملة نحو: « وَلَدْينا مزيدٌ ﴾[5] ، ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتابٌ ﴾[6] ، قَصدك غُلامُهُ رَجُلٌ .

الخامس : أن تكون عامّة، إما بذاتها كأسماء الشّرط

---

(١) الأنعام / ٢ .
(٢) البقرة /٢٢١ .
(٣) محمد / ٢١ .
(٤) البقرة /٢٦٣ .
(٥) قٓ /٣٥ .
(٦) الرعد /٣٨ .

والاستفهام ، أو بغيرها نحو : « مَا رَجُلٌ في الدّار ، » و« هل رَجُلٌ في الدّار » ؟ و « أَإِلَهٌ مع الله» ؟[١] .

وفي « شرح منظومة ابن الحاجب » له : أن الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو : « أَرَجُلٌ في الدّار أم أمرأة ؟ » كما مثل في (الكافية) وليس كما قال .

السادس : أن يكون مراداً بها الحقيقة[٢] من حيث هي نحو : رَجُلٌ خير من امرأةٍ ، وتَمْرَةٌ خيرٌ من جَرَادَةٍ .

السابع : أن تكون في معنى الفعل ، وهو[٣] شامل لنحو : عجبٌ لزيد . وضبطوه بأن يراد بها التعجّب ، ولنحو:﴿ **سلامٌ على إلْ ياسين** ﴾[٤] ، و ﴿ **وَيْلٌ لِلمُطَفِّفين** ﴾[٥] . وضبطوه بأن يراد بها الدّعاء .

الثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنّكرة من خوارق العادة نحو : شجرة سجدت ، وبقرة تكلَّمَت .

التاسع : أن تقع بعد «إذا » الفجائية نحو : خرجت فإذا رَجلٌ

---

(١) النمل ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.
(٢) في المغنى ٢/٥٢٢ : « صاحب الحقيقة » .
(٣) في المغنى ٢/٥٢٢. و« هذا » مكان : « وهو » .
(٤) الصافات /١٣٠. وفي ط « آل » .
(٥) المطففين /١.

بالباب .

العاشر : أن تقع في أول جملة حالية نحو :

٣٠٧= * سرينا وَنْجمٌ قَد أضاء[1] *

٣٠٨= * وكُلّ يوم تَراني مُدْيَةٌ بيدي[2] *

وبهذا يُعْلَمُ أن اشتراط النحويّين وقوع النّكرة بعد واو الحال ليس بلازم .

ونظير هذا الموضوع قول ابن عصفور في « شرح الجمل » : تكسر إنّ إذا وقعت بعد واو الحال ، وإنّما الضّابط أن تقع في أول جملة حاليّة بدليل قوله تعالى : ﴿ **وَما أَرْسَلْنا قبلك من المُرْسَلِين إلاّ إنهم ليأكلون الطّعام** ﴾[3] . انتهى .

وقد ذكر أبو حيّان في أرجوزته المسماة (بنهاية الإعراب في عِلْمي التّصريف والإعراب) جُملة من المسوّغات ثم قال :

---

(١) قطعة من بيت لقائل مجهول، وهو بتمامه :

سَرَيْنا ونجمٌ قد أضاء فَمُذْ بدا مُحيّاك أخفى ضَوْءُهُ كُلّ شارِق

وفي ط : « شربنا » بالشين ، تحريف .

وهو من شواهد : ابن عقيل ١/٩٩ ، والمغنى ٢/٥٢٣ ، والأشموني ١/٢٠٦ ، والهمع والدرر رقم ٣٢٦.

(٢) قائله مجهول ، وصدره :

* الذئب يطرقها في الدهر واحدةً *

من شواهد : المغنى ٢/٥٢٣ .

(٣) الفرقان / ٢٠ .

وكـلّ مـا ذكـرت في التّتّمـيم يَـرْجِـع للتخصيص والتّعميم / [٤٨/٢]

وقال المهلبي في (نظم الفرائد) :

وقَـعَ الإبتـداءُ بـالتّـنكيـر في ثمـانٍ وأربـعٍ لِلْخبيـرِ
بـعـد نَفْـيٍ أَو جَـوابٍ لِنَفْيٍ أو لمعنـاه مـوجبـاً كـالنـظّيـرِ
ثم إن كنت سـائـلاً أو مجيبـاً لـسـؤال وسـابـقٍ مـجـرورِ
ثم مـوصـولـة بمـن وإذا مـا رفعت ظـاهـراً لَـدى مستخير
ولـمعـنى تـعـجّـب أو دعـاء أو عـمـوم ونعـتهـا للبصيـر

وقال أيضاً :

قد جاء ما أغني وسدّ عن الخبر في حذفه وزوالـه في اثني عشرْ
حـالٌ وشرطٌ أو جـوابُ مسائـلٍ أو حـالِفُ بـرّ ومعمـول الخبـرْ
وجـواب لـولا ثم وصف بعـده أو فاعل أو نقض نفي في الأثـرْ
أو في سؤال في العموم وواو مع وحديث معطوف كفانا مَنْ غَبْـر

مثال الحال : أَكَثَرُ شُرْبِي السّويق ملتوتاً .

والشرط : سروري بزيد إن أطاعني، أي ثابت إذا أطاعني ، حُذِف الخبر فَأقيم الشّرط مقامه .

والجواب لسؤال: زيدٌ، لمن قال : مَنْ عندك ؟ .

وجواب القسم : لعمْرُ الله لَأفْعَلَنّ .

ومعمول الخبر : ما أنت إلا سَيْراً أي تسير سيراً .

وجواب لولا : لولا زيد لأكرمتك .

والوصف : أقلُّ رجل يقول ذلـك ، فـ «يقول» في مـوضع خفض صفة لِرَجُل ، وقد سدّ مسد الخبر .

والفاعل : أقائم الزيّدان .

ونقض النّفي : بلى زيد ، لمن قال ما عندي أحد .

والسؤال في العموم : هل طعام ، أي عندكم .

وواو مع : كلّ رجل وضيعتُهُ .

والعطْف :

٣٠٩= نَحْنُ بِما عِنْدَنا وأَنْتَ بما عِنْـدك راضٍ[١] . . . .

---

(١) البيت بتمامه :

نحن بمـا عِنْـدنـا وأنت بمـا عنـدك راضٍ والـرّأي مُخْتَلِفُ

من قصيدة لقيس بن الخطيم ، ديوانه / ١١٥ ، وفي هامشه ذكر محقق الديوان أن ناسخ الأصل كتب شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد . وقـد نفَاها أيضاً الأغـاني ١٩/٣ ، ٢٠ طبع دار الكتب المصرية .

والبيت من شواهد : سيبـويه ١/٣٨ ، وابن الشجـري ١/٣١٠ والمغنى ٦٨٧/٢ ، والعيني ٥٥٧/١ ، والخـزانـة ٢٨٩/٢ ، ١٩٠ ، والأشمـوني ١٥٢/٣ ، والهمع والدرر رقم ١٥١٨ .

ضابط [في أن المبتدأ لا يعطف عليه خبره إلاَّ بالفاء]

قال ابن الدّهان في (الغرّة) : المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتَّة إلاّ بالفاء في موضعين : أحدهما يلزمه الفاء ، والآخر لا يلزمه الفاء .

فأمّا الذي يلزمه الفاء ففي موضعين :

أحدهما : في بعض الخبر ، وهو أن يكون المبتدأ شَرْطاً جازماً بالنّيابة ، وجزاؤه جملة اسميّة أو أمريّة أو نهيّيّة نحو : « مَنْ يأتني فله درهم » / ، ﴿ ومَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ منه ﴾[1] ، ﴿ ومَنْ يَتَوكّل على اللهِ فهو حَسْبُه ﴾[2] . [٢/٤٩]

والثاني : قولهم : أمّا زيدٌ فقائم .

فأمّا الّذي يجوز دخول الفاء في خبره ، ولا يلزم فالموصولُ والنّكرة الموصوفة إذا كانت الصّلة أو الصّفة فعلاً أو ظرفاً نحو : ﴿ وما بِكُم مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾[3] والّذي يأتيني فَلَهُ درهم ، ﴿ واللّذان يَأْتِيانِها مِنْكم فَآذوهما ﴾[4] ، وكلُّ رجل يأتيني فله درهم .

(١) المائدة / ٩٥.
(٢) الطلاق /٣.
(٣) النحل / ٥٣ .
(٤) النساء / ١٦.

[وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثة]

(فائدة) : قال ابن مكتوم في (تذكرته) : قال أبو الخصيب الفارسِيّ نحويٌّ من أصحاب المبرّد في (كتاب النوادر) له : اللّيلَة الهِلالُ» ليس في الكلام شخصٌ خَبره ظَرْفٌ من الزّمان إلاّ هذا ومثله قوله :

٣١٠= * أكل عام نَعَمٌ يحوونه[١]

ضابط [في روابط الجملة بما هي خبر عنه]

روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة :

الأول : الضّمير وهو الأصل .

الثاني : الإشارة نحو : ﴿ **ولباس التّقوى ذلك خَيْرٌ** ﴾[٢] .

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظة نحو : ﴿ **الحاقّة ما**

(١) بعده :

* يُلْقِمُهُ قَوْمٌ وينْتِجونَهُ *

وفي ط : « تحوونه » بالتاء .

وقد استشهد به في اللسان : « نعم » على أنّ « النَّعَم » إذا أفردت لم يريدوا بها إلا الإبل ، فإذا قالوا : الأنعام أرادوا بها الإبل والبقر، والغنم ،واستدل بهذا الشاهد أيضاً على أن النّعم يذكرّ .

(٢) الأعراف / ٢٦ .

الحاقّة ﴾(١) .

الرابع : إعادته بمعناه نحو : زيد جاءني أبو عبد الله ، إذا كان كُنيةً له .

الخامس : عموم يشمل المبتدأ نحو : ﴿ والّذين يُمَسِّكُون بالكتاب وأقاموا الصّلوة ، إنّا لا نُضيع أَجْر المُصْلِحين ﴾(٢) .

السادس : أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة حاليّة منه أو بالعكس نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ أنّ الله أنزل من السّماء ماءً فَتُصْبِحُ الأرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾(٣) .

٣١١=وإنسان عَيْني يَحْسُرُ الماءَ تارةً فيبدو وتاراتٍ، يَجِمّ فَيَغْرَقُ(٤)

---

(١) الحاقة / ١ .
(٢) الأعراف / ١٧٠ .
(٣) الحج / ٦٣ .
(٤) من قصيدة لذي الرّمّة يتغزل بها على محبوبته مَيّ . انظر ديوانه / ٤٧٩ وهو من شواهد : المقرب لابن عصفور ١ /٨٣، والمغنى ٢ / ٥٥٤، والعيني هامش الخزانة ١/٥٧٨ ، ٤/١٧٨، ٤٤٩، والأشموني ١/١٩٦ ، ٣/١٦ ، والهمع والدرر رقم ٣٢٠ .
وحسر الماء من باب ضرب ونصر : نضب عن موضعه وغار .
ويجم بكسر الجيم وضمها : يكثر .
ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسره.

السابع : العطف بالواو عند هشام وحده نحو : زيد قامت هند وأكرمها .

الثامن : شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام .

التاسع : أل النّائبة عن الضّمير في قول طائفة نحـو : ﴿ فإنّ الجَنّة هي المأوى ﴾(١) / أي مأواه . [٢/٥٠]

العاشر : كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو : « هِجِّيرَي أبي بكر» : ﴿ لا إله إلاّ الله ﴾(٢) .

قاعـدة [في عدم جواز تقديم الخبر]

إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجُزْ تقديم الخبر ، لأنه يُشْكِل ويُلْبِس ؛ إذْ كُلّ واحدٍ منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه .

قال ابن يعيش : ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا ممّا لا يظهر فيهما الإعراب ، فإنه لا يجوز نحو ؛ ضرب مُوسى عِيَسى .

---

(١) النازعات /٤١ .

(٢) انظر المغنى ٢/٥٥٥، وهجّيري : أي دأبه وشأنه ، وعادته ومعنى الجملة أن عادة أبي بكر وشأنه : وذكره : لا إله إلا الله .

قاعدة

[في الأولى بالحذف : المبتدأ أو الخبر ؟]

قال ابن إياز : إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيّهما أولى ؟

قال الواسطي : الأوْلى كون المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر محطّ الفائدة ومعتمدها .

وقال العبدي في (البرهان) : الأولى كونه الخبر ، لأن الحذف اتساع وتصرّف، وذلك في الخبر دون المبتدأ، إذ الخبر يكون مفرداً جامداً، ومشتقًّا، وجملةً على تشعّب أقسامها، والمبتدأ لا يكون إلّا اسماً مفرداً .

وقال شيخنا : الحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدر والأوائل ، مثاله : « فَصَبرٌ جميلٌ »(١) ، أي شأني صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره . ومثله : « طاعةٌ وقولٌ معروفٌ »(٢) أي المطلوب منكم طاعةٌ ، أو طاعةٌ أمثل لكم .

قال ابن هشام في (المغني) : ولو عرض ما يوجب التّعيين عمل به كما في : نِعْم الرّجل زيدٌ ، إذ لا يحذف الخبر إلا اذا سدّ شيء مسدّه .

---

(١) يوسف /١٨ .

(٢) محمّد /٢١ .

وجزم كثيرٌ من النحويين في نحو : عَمْرك لَأفْعَلَنّ ، وأيمن الله لَأفعلَنّ بأن المحذوف الخبر .

وجوّز ابن عصفور كونه المبتدأ .

قاعـــدة

[في الأولى بالحذف الأول من الجملة أم الثاني ؟]

قـال ابن هشـام في (المغني) : إذا دار الأمـر بين كـون المحذوف فِعْلاً والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأ والباقي خبراً ، فالثّاني [٥١/٢] أولى ، لأن المبتدأ عَيْنُ الخبر / ، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون حذفاً كلا حذف ، فأمّا الفعل فإنه غير الفاعل اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخـرى كقراءة شُعْبـة : ﴿ **يُسَبَّحُ لـه فيها بـالغدو والآصـال رجالٌ** ﴾(١) بفتح الباء ، فإنه يقدّر الفعل ، والموجود فاعـل لا مبتدأ لوقوعه فاعلاً في قراءة مَن كسر الباء ، أو بموضع آخَرَ يُشْبِهُهُ نحو : ﴿ **لئن سَـأَلْتَهم مَنْ خلَقَهم لَيقُولنّ الله** ﴾(٢) . فـلا يقدّر : لَيَقُولُنّ الله خلقهم ، بل خلَقَهم الله ؛ لمجيء ذلك في شِبْه هذا الموضع وهـو : ﴿ **لَئِن سـألتهم مَن خَلَق السّمواتِ والأرَض ليقـوُلنّ خَلَقَهُنّ العزيـزُ العليمُ** ﴾(٣) .

---

(١) النـور/ ٣٦ هي قراءة شعبـة، وابن عامـر، وعاصم وأبي عمـرو وآخـرين، انظر معجم القراءات قراءة رقم ٥٨٩٠

(٢) الزخرف /٨٧.

(٣) الزخرف /٩.

وقال ابن النّحاس في (التّعليقة) ؛ إذا تردّد الإضمار بين أن نكون قد أضمرنا خبراً ، وأضمرنا فعلاً كان إضمار الخبر وحذفه أَوْلى بالحذف مِنْ أَوّلها، لأن أولها موضع استجمام وراحة،وآخرها موضع تَعب ، وطلب استراحة .

[الاختلاف في تنكير المبتدأ]

(فائدة) : قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في تعليقه على (المقرب) : اعلم أن تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النّحاة، فقال ابن السرّاج : المعتبر في الابتداء بالنّكرة حصول الفائدة ، فمتى حصلت الفائدة ، في الكلام جاز الابتداء ، وُجد شيء من الشّرائِط أو لم يُوجَد .

وقال الجرجاني : يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا تشترك النّفوس في معرفته نحو : « رجلٌ من تميم شاعر أو فارس » فالمجوز عنده شيء واحدٌ ، وهو جهالة بعض النفّوس ذلك ، وما ذكره لا يحصر المواضع .

وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عمرون : الضابط في جواز الابتداء بالنّكرة قربها من المعرفة لا غير . وفسّر قربها من المعرفة بأحد شيئين : إما باختصاصها كالنّكرة الموصوفة ، أو بكونها في غاية العموم كقولنا « تَمْرةٌ خيرٌ من جرادة » .

فعلى هذه الضّوابط لا حاجة لنا بتَعْداد الأماكن ، بل نعتبر كلّ ما يرد ، فإن كان جارياً على الضابّط أجزناه ، وإلا منعناه .

وإن سلكنا مسلك تَعَداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة كما فعل جماعة كثيرة فنقول : الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة تنيف على الثّلاثين ، وإن لم أجد أحداً من النحاة بلغ بها زائداً على [٥٢/٢] أربعة وعشرين فيما عَلِمْتُهُ / :

أحدها : أن تكون موصوفة . وهذا تحته نوعان : موصوف بصفة ظاهرة كقوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾(١) ، وموصوف بصفة مقدّرة كمسألة : السمّن مَنَوان بدرهم ، فإنّ تقديره : منوان منه منه بدرهم ، « ومنه » في موضع الصفّة لِلْمَنَوَيْنِ .

الثالث : أن تكون خَلَفاً من موصوف كقولهم : «ضعيفٌ عاذ بقرملة» أي إنسان ضعيف أو حيوان التجأ إلى ضعيف .

الرابع : مقاربة المعرفة في عدم قبول الألف واللاّم كقولك : أفضل من زيد صاحبك .

الخامس : أن تكون اسم استفهام نحو : من جاءك ؟ .

السادس : اسم شرط نحو : من يأتني أكرمه ؟ .

السابع : كم الخبريّة نحو : كم غلام لي .

(١) البقرة / ٢٢١.

الثامن : أن يكون معنى الكلام التعجب كقولهم : عجبٌ لك .

التاسع : أن يتقدّمها أداة نَفْيٍ نحو : ما رجل قائم .

العاشر : أن يتقدّمها أداة استفهام نحو : أرجل قائم ؟

الحادي عشر : أن يتقدّمها خبرها ظَرْفاً نحو : عندي رجل .

الثاني عشر : أن يتقدّمها خَبَرُها جارًّا ومجروراً نحو : في الدّار رجل .

وينبغي أن يشترط في هذين القِسْمَين أن يكون مع المجرور أو الظرف معرفةٌ ، وإلاّ فلو قيل : «في دارٍ رجل » لم يجز، وإن كان الخبر مجروراً . وقد تقدّم .

وأجاز الجُزولِيّ والواحِدِيّ في كتابه في (النحو) : تأخيَر الخبر في الظّرف والمجرور على ضعف . نقله عنهما شيخنا .

الثالث عشر : أن يكون فيها معنى الدّعاء نحو : سلامٌ عليكم ، وويلٌ له .

الرابع عشر : أن يكون الكلام بها في معنى كلام آخر كقولهم : «شيء ما جاء بك» ،وقولهم : « شرٌّ أهر ذا ناب » ؛ لأنه في معنى النفّي أي ما أهر ذا ناب إلا شَرٌّ .

الخامس عشر : أن تكون النّكرة عامّةً نحو قول عمر : « تمرةٌ

[٥٣/٢] خيرٌ من جَرادةٍ » / ونحو : « مسألةٌ خير من بطالة » .

السادس عشر : أن تكون في جواب من يسأل بالهمزة وأم نحو : « رجل قائم » في جواب من قال : أرجل قائم أم أمرأة ؟

السابع عشر : أن يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا : النّاس رجلان ، رجل أكرمته ، ورجل أهنته ، وقول امرىء القيس :

٣١٢= فأقبلْتُ زَحْفاً على الرُّكْبَتَيْنِ　　فثوبٌ عليّ وثوب أَجُرْ(١)

التاسع عشر : أن تكون معتمدة على لام الابتداء نحو : لَرَجلٌ قائم .

التاسع عشر : أن تكون عاملة نحو : « أُمر بمعروف صدقة » .

العشرون : أن تكون ما التعجبية نحو : « ما أحسن زيداً » ، على رأي سيبويه .

الحادي والعشرون : أن تكون مضافة إضافة محضة نحو : « غلام امرأة خارجٌ » .

---

(١) لامرىء القيس ، ديوانه / ١١٠ ، وروايته .

فلّما دنوت تسدّيتها　　فثوباً نسيت وثوباً أجُرْ

وتسديتها : علوتها .

من شواهد : سيبويه ١/٤٤ ، والمحتسب ٢/١٢٤، وابن الشجري ١/٩٣ ، ٣٢٦ ، والخزانة ١/١٨٠ ، والمغنى ٢/٥٢٤ ، ٧٠٤، والعيني ١/٥٤٥.

الثاني والعشرون : أن تكون مضافة إضافة غير محضة نحو : « مِثْلُك لا يَفْعَلُ كذا » .

الثالث والعشرون : أن تكون في معنى الموصوفة ، وهو أن تكون مصغّرةً نحو : رُجَيل قائم ، فالتّصغير وصفٌ في المعنى بالصِّغَر .

الرابع والعشرون : أن تكون النّكرة يراد بها واحدٌ مخصوصٌ نحو : ما حُكِيَ أنه لما أسلم عمر بن الخطاب ، قالت قريش صبأ عمر ، فقال أبو جهل : مَهْ رجلٌ اختار لنفسه أمراً فما تريدون . ذكره الجُرجانِيّ في مسائله .

الخامس والعشرون : أن يتقدّم خبرها غير ظرف ولا مجرور ، بل جملة نحو : قام أبوه رجل بشرط أن تكون فيه معرفة أيضاً .

السادس والعشرون : ما دخل عليها إنّ في جواب النّفي نحو قولك : إنّ رجُلاً في الدار ، في جواب من قال : ما رجلٌ في الدّار .

السابع والعشرون : أن تكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو : قائمٌ الزّيدان على رأي الكوفيين والأخفش .

الثامن والعشرون : أن تكون معتمدة على واو الحال كقوله / [٢/٥٤] تعالى ﴿ وطائفةٌ قد أَهَمّتْهُم أَنْفُسُهُم ﴾(١) .

(١) آل عمران / ١٥٤ .

التاسع والعشرون : أن تكون معطوفةً على نكرة قد وُجِدِ فيها شيءٌ من شروط الابتداء بالنّكرة ، فَصُيِّرتْ مُبتدأة كقول الشاعر :

٣١٣=* عِنْدي اصطبارٌ وَشَكْوى عِنْد قَاتِلَتِي[1] *

الثلاثون : أن يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى : ﴿ طاعةٌ وَقَوْلٌ معروفٌ ﴾[2] على أحد الوجهين .

الحادي والثلاثون : أن تلي « لولا » كقول الشاعر :

٣١٤ * لَولا اصْطبار لأودي كُلُّ ذي مِقَةٍ[3] *

الثاني والثلاون : أن تلي فاء الجزاء نحو قولهم في المثل :

« إنْ مَضَى عَيْرٌ فَعْيرٌ في الرِّباط »

قال : فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة ، ولا أدّعي الإحاطة فلعلّ غيري يقف على ما لم أقف

---

(١) تمامه :

* فهل بأعجَبَ من هذا امْرؤٌ سَمِعَا *

قائله مجهول . من شواهد المغنى ٢/٥٢١ .

(٢) محمد /٢١ .

(٣) تمامه :

* لما استقلّت مطاياهُنّ بالظَّعَنِ *

قائله مجهول .

وهو من شواهد : أوضح المسالك رقم ٧٠، وابن عقيل ١/٩٩ والهمع والدرر رقم ٣٢٥ .

عليه، ويهتدي إلى ما لم أهتد إليه فمن كانت عنده زيادة فليضفها إلى ما ذكرته راجياً ثواب الله عز وجلّ إن شاء الله تعالى . انتهى كلام ابن النّحاس .

ثم رأت بعد ذلك مؤلّفاً لبعض المتأخرين ، قال فيه : قد تتبع النّحاة مسوّغات الابتداء بالنّكرة . وأنهاها بعض المتأخرين إلى اثنين وثلاثين قال : وقد أنهيتها بعون الله إلى نيف وأربعين ، فذكر الاثنين والثّلاثين التي ذكرها ابن النّحاس ، وزاد .

أن تكون معطوفةً على معرفة كقولك : زيدٌ ورجلٌ قائمان فرجل نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة .

وأن تلي إذا الفجائية .

وأن تقع جواباً كقولك : درهم ، في جواب : ما عندك ؟ أيْ درهم عندي .

وأن تكون محصورةً نحو : إنما في الدار رجلٌ .

وان تكون للمفاجـأة ، . قالـه ابن الطّراوة ، ومثله بقـولهم : « شيءٌ ما جاء بك » .وجعل منه المثل : « ليس عبد بأخ لك » . وهذه زيادة غريبة .

وأن يؤتى بها للمناقضة كقولـك : رجل قـام لِمَن زعم أنّ امرأة قامت .

وأن يقصد بها الأمر كقوله تعالى : ﴿ وصيةٌ لأزواجهم ﴾[١] على قراءة الرّفع .

[٢/٥٥] وأن يُفِيد خبرُها / نحو : ديناران أخذا من المأخوذ منه درهمان »[٢] ، و « إنسان صبر على الجوع عشرين يوماً ثم سار أربعة برد[٣] في يومه » .

وأن يتقدّم معمول خبرها نحو : في دراهمك ألف بيض » ، على أن يكون « بيض » خبراً .

وأن تكون النّكرة لا تراد لعينها كقول امرىء القيس :

٣١٥=* مُرَسَّعةٌ بَيْن أرساغه[٤] *

---

(١) البقرة / ٢٤٠ : وهي قراءة نافع ، وابن كثير ، والنسائي ، وأبي جعفر وآخرين . انظر مراجع هذه القراءة في معجم القراءات قراءة رقم ٧٢٥ .

(٢) في ط فقط : ديناران أخذا من المأخوذ منه درهمان » بزيادة : « منه » وفي نسخة المتحف البريطاني : « أخذ » بدون ألف . وفي بقية النسخ : « ديناران أخذا من المأخوذ درهمان ، وعبارة ط أوضح .

(٣) جمع بريد ، وهو اثنا عشر ميلاً .

(٤) تمامه :

* به عَسَمٌ يبتغي أرنبا *

من قصيدة مطلعها في الديوان / ٧٤ .

أيا هِندُ لا تنكِحي بوهةً عليه عقيقَتُهُ أَحْسَبَا*

والبوهة: البومة العظيمة. وتضرب مثلاً للرجل الضعيف الذي لا عقل له . والأحسب : الذي ابيض جلده من مرض ألم به والمرسّعة كما في اللسان : المعاذة (أي التميمة) وهو أن يؤخذ سير فيُخرق فيُدخِل فيه سير ، فيجعل في ارساغه دفعاً للعين . وكان حمقى العرب في الجاهلية

لأنه لا يريد مرسّعة دون مرسّعة . وهذا عموم البدل ، وقد تقدّم عموم الشمول . انتهى .

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم ـ رحمه الله تعالى :

اذا ما جعلت الاسمَ مبتدأً فَقُل ... بتعريفهِ إلاّ مواضِعَ نُكِّرا
بها وهي إن عُدّت ثلاثون بعدها ... ثلاثتها فأحفظ لكي تتمهّرا
ومرجعها لاثنين منها فَقُلْ هما ... خصوصٌ وتعميمٌ أفاد وأثّرا
فأوّلها الموصوف والوصفُ والّذي ... عن النّفي واستفهامُه[1] قد تأخّرا
كذاك اسم الاستفهام والشّرط والّذي ... أضيف وما قد عَمّ أو جا منكّرا
كقولك دينار لديّ لقائل ... أعندك دينارٌ فكن متبصِّرا
كذا كَمْ لإخبار وما ليس قابلاً ... لأَلْ وكذا ما كان في الحَصْر قد جَرى
وما جاء دعاء أو غدا عاملاً وما ... له سوغ التّفصيل أن يتنكّرا
وما بعد واو الحال جاء وفا الجَزَا ... ولولا وما كالفعل أو جا مُصّغرا
وما إن يتلو في جواب الّذي نفي ... وما كان معطوفاً على ما تَنَكّرا
وساغ ومخصوصاً غدا وجواب ذي ... سُؤالٍ بأمْ والهمزة فاخبر لتخبرا

يعلقون كعب الأرب في الرجل كالمعاذة ، ويزعمون أنّ من علّقه لم تضره عين ولا سِحْر ، ولا آفة ، لأن الجن تمتطى الثعالب والظباء والقنافذ ، وتجتنب الأرانب لمكان الحيض .

ورواية اللسان : « رسع » : * مرسّعةٌ وسط أرفاغه *

والعسَم : يبس في مفصل الرسغ تعوَجّ منه اليد أو القدم . وهو من شواهد : العيني ١/٥٤٦ ، والأشموني ١/٢٠٨ .

(١) في نسخة المتحف البريطاني : « واستفهامها » بدل : « استفهامه » .

وما قـدمت أخبـاره وهي جملة   وما نحو ما أسخاه في القَرِّ بالِقِرَا
كذا ما ولى لام ابتـداء وما غـدا   عن الظَّرف والمجرور أيضاً مُؤخَّرا
وما كان في معنى التّعجّب أو تلا   إذَا بِفُجاءة فاحْوِها تَحْوِ جَـوْهرا

[فائدة في : راكب الناقة طليحَان]

(فائدة) : في (تذكرة) التاج بن مكتوم قالوا :«راكب النّاقة طليحان» وفيه ثلاثة أقوال : قيل : تقـديره : أحـد طليحين ، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام المحذوف .

وقيل التقدير : راكب الناقة والنّاقة طليحان .

وقيل : التقدير راكب الناقة طليحٌ وهما طليحان ، وفيه حذف خبر، وحذف مبتدأ . انتهى / . [٢/٥٦]

بـــاب كان وأخواتها

قال ابن باشاذ : « كان » أمّ الأفعـال ، لأن كُلّ شيءٍ داخـل تحت الكون لا ينفكّ شيء من معناها ، ومن ثَمّ صرفوها تَصّرفاً ليس لغيرها .

وأصبح وأمسى أختان ، لأنّهما طَرفا الزّمان .

ظَلّ ، وأضحى أختان ، لأنهما لصدر النّهار .

وبات وصار أختان ، لاعتلالَ عَيْنِهما .

وزال وفتيء وانْفكّ وبرح ودام أخوات للزوم أَوّلها (ما) .

وليس منفردة لأنها لا تتصرّف .

قال ابن هشام في (تذكرته) : الصّواب أن يقال : إن ما قبل دام أخوات ، لأنّهنّ لا يعملن إلاّ في النفي وشبهه .

وليس وما دام أختان، لعدم تصرّفهما، وإلاّ فـ «ما» غير لازمة في الأربعة، وإنما بلزم قبلها نَفْيٌ أو شبهة أعمّ من أن يكونالنّفي بـ (ما) أو غيرها ، فإن اعتبر أنّها قد تنفي بـ «ما » فَلْيَعُدّ كان وأمسى ونحو ذلك .

ثم إنّ ما الداخلة على دام غير (ما) الداخلة عليهن، قال: فالذي قاله خطأ ، والّذي قلناه هو الصّواب .

قال أبو البقاء في (اللباب) : إنما كانت كان أمّ هذه الأفعال لخمسة أوجه :

أحدها : سعة أقسامها.

والثاني : أن كان التامة دالّة على الكون ، وكلّ شيء داخل تحت الكون .

والثالث : أن « كان » دالّة على مطلق الزّمان الماضي ، و « يكون » دالة على مطلق الزّمان المستقبل بخلاف غيرها ، فإنها تدلّ على زمان مخصوص كالصباح والمساء .

والرابع : أنها أكثر في كلامهم ، ولهذا حذفوا منها النّون في قولهم : لم يَك .

والخامس : أن بقيّة أخواتها تصلح أن تقع أخباراً لها كقولك : كان زيد أصبح منطلقاً، ولا يحسن أصبح زيدٌ كان منطلقاً .

[تقديم معمول خبر كان]

مسألة : قال الزجاجِيّ في (أماليه) : قال أبو بكر أحمد بن الحسين النّحوي المعروف بابن شُقير : كان زيدٌ آكلاً طعامَك جائزٌ من كل قول .

كان آكلاً طعامَكَ زيدٌ جائزٌ من كل قول .

كان زيدٌ طَعامَكَ آكلاً جائز من كل / قول . [٥٧/٢]

كان طعامَك آكلا زيدٌ جائز من قول الكوفيين ، وخطأٌ من قول البصريّين .

طعامك آكلاً كان زيدٌ جائز من قول البصريّين والكسائي ، وخطأٌ من قول الفراء.

طعامك كان زيدٌ آكلاً جائزِ من كل قول .

كان طعامَك زيدٌ آكلاً جائز من قول الكوفيين ، وخطأٌ من قول البصريين .

آكلاً كان زيدٌ طعامك جائز من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين إلاّ على كلامين من قول الكسائي .

آكلاً كان طعامَكَ زيدٌ خطأٌ من كل قول .

طعامَكَ كان آكلاً زيدٌ جائز من كل قول .

كان آكلاً زيدٌ طعامك جائز من كل قول . وفي هاتين قبح من قول الكوفيّين .

وإذا قدّمت زيداً فقلت : زيدٌ كان آكلاً طعامَكَ ، وزيدٌ آكلاً طعامَكَ كان . وآكلاً طعامَكَ زيدٌ كان . وزيد طعامَكَ كان آكلاً فهذه

كلها جازمة من كل قول .

فإذا قلت : زيدٌ طعامَكَ آكلاً كان ، أو طعامك آكلاً زيد كان جاز من قول البصريّين والكسائي ، وكانتا خطأً من قول الفِرّاء ، لأنه لا يقدّم مفعول خبر كان عليه، إذا كان خبر كان مقدّماً من قِبَل إنه لو أراد ردّه إلى فعل ويفعل لم يَجُزْ عنده . والكسائِيّ يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال ، فذا قلت : طعامَكَ زيدٌ كان آكلاً جازت من من كل قَوْل ، وإن قلت : زيدٌ طَعامَك كان آكلاً جازت من كل قول .

وقولك : آكلاً زيدٌ طَعامكَ جائزة من قول البصريّين، وخطأُ من قول الكوفيّين إلا الكسائيّ على كلامين .

فإن قلت: طَعامَكَ زيدٌ آكلاً كان جازت من قول البصريّن ، وخطأ من قول الكوفيّين إلا الكسائيّ على كلامين . انتهى .

ضـــابط

[في تقديم أخبار كان وأخواتها عليهنّ]

قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : كان وأخواتها في تقديم أخبارها عليها على أربعة أقسام :

قسمٌ لا يتقدّم خبرها عليها باتّفاق، وهو ما دام .

وقسمٌ : يتقدّم عند الجمهور إلا المبرّد ، وذلك ليس .

وقسمٌ : لا يتقدّم خبرها عليها عند الجمهور إلا ابن كيسان وهي ما زال / وما انفكّ وما فتىء وما برح . [٢/٥٨]

وقسمٌ : يتقدّم الخبر عليه باتّفاق ما لم يعرض عارض وهي كان وبقيّة أفعال الباب .

بـــاب « ما » وأخواتها

قاعدة

[في أنّ (ما) النافية هي الأصل]

قال أبو البقاء في (التبيّين) : « ما » هي الأصـل في النّفي وهي أم بابه ، والنّفي فيها آكد .

[« ما » في القرآن الكريم]

(فائدة) : : قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته : لم تقع «ما» في القرآن إلّا على لغـة الحجاز خـلا[١] حرفـاً واحداً وهـو: ﴿ وما أَنْتَ بِهَادِي العُمْيِ عن ضَلَالَتِهِم ﴾[٢] على قراءة حمزة[٣] ،

(١) في ط : « اخلا » مكان : « خلا » ، تحريف .
(٢) النمل / ٨١.
(٣) ما ذكره قراءة حفص عن عاصم ، وقراءة حمزة : « وما أنت تهدي العمى » وتهدي مضارع هدى ، والعمى بالنصب .
وقرأ يحيى بن الحرث ، وأبو حيوة : « بهادٍ » بالتنوين ، والعمى بالنصب انظر تفسير الألوسيّ ١٩ / ٢٠ ، وانظر قراءة رقم ٦٣٧٩ في معجم القراءات.

فإنّها هنا على لغة تميم .

وزَعَمَ الأصمعيّ أن « ما » لم تقع في الشّعر إلا على لغة تميم . قال بعض النحويين : فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر ما خلا ثلاثة أبيات ، منها اثنان فيهما خلاف ، قول الفرزدق :

٣١٦= * وإذ ما مثلهم بشر[1] *

وقول الآخر :

٣١٧=رؤبــةُ والــعَـجّــاج أورثـــانـــي نَجْــرين مـا مِثْلَهمُــا نَجْـرانِ[2]

كذا روي بنصب « مِثْلَهُمَا » . وهو مثل قول الفرزدق :

والثالث :

٣١٨= وأنـــا النَّــذيــر بِحَــرَّةٍ مســودّةٍ تصــل الأعم إليكـم أقــوادَهــا

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

فأصبحوا قـد أعاد الله نِعْمَتهم إذ هم قـريش وإذ ما مثلهم بشـرُ

وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز . انـظر ديوانـه ٢٢٣/ من شواهد : سيبويه ١/ ٢٩، والمقرب ١/ ١٠٢، والخزانة ٢/ ١٣، والمغنى ١/ ٨٧، ٤٠٢، ٢/ ٥٧١، والعيني ٢/ ٩٦، والتصريح ١/ ١٩٨، والهمع والدرر رقم ٤٢٤، ٨٦٩، والأشموني ١/ ٢٣٠، ٢٤٨ .

(٢) في اللسان : «نجر» : النَّجْر والنِّجار والنُّجار: الأصل والحسب .

أبـنــاؤهــا مُتـكّنّـفــون أبــاهُمُ   حَنِقُوا الصُّدورِ وما هُـمُ أولَادَها[1]

قاعــدة

[في أنّ التّصّرف في « لا » النافية اكثر من التصرف في « ما » النافية]

التصّرف في « لا » النّافية أكثر من التصرف في « ما » النافية ، ومن ثَمّ جاز حذف لا في جواب القسم نحو : « تالله تَفْتَؤ »[2] أي لا تفتؤ . ولم يجز حذف ما ، كذا نقله ابن الخبّاز عن شيخه معترضاً به على ابن معطٍ إذ قال في ألفيتّه :

(١) هذان البيتان أوردهما العيني في شواهده ٢ / ١٣٩ ، وعلّق عليهما بقوله :
« النذير من الإنذار، وهو الإعـلام . والحرّة : أرض ذات حجـارة سود ، والمراد بها هنا : الكتيبة المسودّة بكثرة حديدها .
وقوله : تصل الجيوش إليكم ، وفي رواية أبي علي : يصل الأعم اليكم والأعم : الكلأ الكثير ، وكذلك العميم .
والأقواد: جمع قوَد بفتح القاف والواو ، وهي الجماعة من الخيل .
وأراد بالأبناء : أبناء الكتيبة ، وبالآباء : الرؤساء .
وقوله : متكنفون : يريد قد صاروا حوله على أكنافه ، فجعل رئيس الكتيبة لهم بمنزلة الأب .
وقوله : حَنِقون : جمع حَنِق بفتح الحاء وكسر النون ، وهو صفة مشبهة من الحنق بفتحتين وهو الغيظ .
وقوله : وما هم أولادها : أي ليسوا بأولاد الكتيبة على الحقيقة ، وإنما هم أبناؤها على مجاز قول العرب : بنو فلان بنو الحرب .
(٢) يوسف / ٨٥

وإنّ أتى الجـوابُ منفيًّـا بـلا أو مـا كقـولي والسّمـا مـا فعـلا
فـإنـه يجـوز حـذف الحَـرْفِ إذا أَمِنوا الإلباس حَـال الحَذْفِ

قال ابن الخباز : وما رأيت في كتب النحو إلاّ حذف (لا) .

[أقسام زيادة الباء في الخبَر]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرتـه) : زيادة البـاء في الخبر على ثلاثة/ أقسام : كثير ، وقليل ، وأقل . [٥٩/٢]

فالكثير في ثلاثة مواضع: وذلك بعد«ليس»و «ما » نحو ﴿ **أليس الله بكاف عَبْدَه** ﴾[(١)] ، ﴿ **وما رَبّك بغافلٍ** ﴾[(٢)] وبعـد أوَلَمْ ﴿ **أوَلم يَـرْوا أنّ الله الّـذي خَلَق السمّـواتِ والأرض وَلَمْ يَعْي بِخَلْقِهن بقادر** ﴾[(٣)] ،وذلك ، لأنه في معنى : أوليس الله بقادر؟ فهو راجع إلى المسألة الأولى في المعنى .

والقليل في ثلاثة مواضع : بعد كان وأخواتها منفيّة كقوله :

٣١٩=وإنْ مُدّت الأيدي إلى الزّاد لم أكُـنْ
بـأَعْجَلِهـم إذْ أَجْشَعُ الـقوْمِ أَعْجَـلُ[(٤)]

وبعد ظَنّ وأخواتها منفيّةً كقوله :

(١) الزمر /٣٦.
(٢) الأنعام /١٣٢.
(٣) الأحقاف /٣٣.
(٤) من قصيدة لِلشّنْفَرَي الأزدي ، المشهورة بلاميّة العرب . انظر اللاّمية / ٣١ =

٣٢٠= دَعاني أَخِي والخيْلُ بَيْنِي وبَيْنَهُ
فلمّا دَعاني لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ [١]

وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله :

٣٢١= فَكُنْ لي شفيعاً يوم لا ذُو شَفَاعةٍ بُمْغنٍ فيتلاً عن سَوادِ بنِ قاربِ [٢]

والأقل في ثلاثة مواضع : بعد أنّ، ولكنَّ، وهل، فالأول كقوله :

٣٢٢= فإن تَنْأَ عَنْها حِقْبةً لا تُلاقِها فَإنّك مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ [٣]

= وهو من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٣ ، وابن عقيل ١/١٢١، والعيني ٢/١١٧ ، ٤/٥١ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطيّ /٨٩٩ ، والتصريح ١/٢٠٢ ، والأشموني ١/٢٥١ ، ٣/٥١ ، والهمع والدرر رقم ٤٤٨ .

(١) من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٤، والأشموني ١/٢٥١ ، والهمع والدرر رقم ٤٤٩ .
والبيت من قصيدة مشهورة لدُريد بن الصّمّة . والقعدد : الجبان اللئيم .

(٢) من قصيدة لسواد بن قارب الدّوسيّ الصحابي ، وكان كاهناً في الجاهلية يذكر قصة ربىء له من الجن ، ويخاطب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم.
من شواهد: ابن عقيل ١/١٢١، والمغنى ٢/٦٧، والأشموني ١/٢٥١ والهمع والدرر رقم ٤٥٠ .

(٣) لامرىء القيس ديوانه /٤٢ . من قصيدة مطلعها :
خليليّ مُرّا بي على أم جُندب نقض لُبانات الفؤاد المعذّب
في قصة مشهورة . وقد فضلت أم جندب علقمة على امرىء القيس

والثاني كقوله :

٣٢٣= * ولَكِنّ أَجْراً لَو عَلِمْتَ بِهَيّنٍ(١) *

والثالث كقوله :

٣٢٤= * ألاهَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بدائمٍ(٢) *

[مشابهة « لات » بـ « ليس »]

(فائدة) : قال ابن هشام في تُذكرته : نظّر سيبويه لات بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث أنه لا يستعمل معهما إلا أحد الاسمين والآخر مضمرٌ دائماً .

فتزوجته . انظر هذه القصة في الدرر اللوامع ١/٢٩٤ .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٥ ، والتصريح ١/٢٠٢ ، والأشموني ١/١٥٢ ، والهمع والدرر رقم ٢٨٧ ، ٤٥٤ .

(١) تمامه :

* وهل ينكر المعروف في الناس والأَجْرُ *

قائله مجهول .

من شواهد : ابن يعيش ٨/١٣٩ ، وأوضح المسالك رقم ١١٦ ، والخزانة ٤/١٦٠ ، والعينيّ ٣/١٣٤ ، والتصريح ١/٢٠٢ ، والأشموني ١/٢٥٢ واللسان : «كفى» ، والهمع والدرر رقم ٤٥٢ .

(٢) للفرزدق ديوانه /٨٦٣ يهجو جريراً . صدره :

* يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأَقْرَدَتْ *

واقلولى : ارتفع ، والضمير في عليها للأتان ، يرمي كل فرد من كليب بغشيان الأُتن . وأقردت : سكنت .

من شواهد : ابن الشجري ١/٢٦٧ ، والمغنى ١/٣٨٨ ، والعينيّ ٢/١٣٥ ، ١٤٩ ، والتصريح ١/٢٠٢ ، والهمع والدرر رقم ٤٥١ والأشموني ١/٢٥١ ، ٢٥٢ ، واللسان : «قرد» .

باب إنّ وأخواتها

ضابط

[في المشابهة بين خبر المبتدأ وخبر إنّ]

قال في (المفصّل) : جميع ما ذُكِرِ في خبر المبتدأ مِن أصنافه وأحواله وشرائطه قائمٌ في خبر إنّ ما خلا جواز تقديمه إلّا إذا وقع ظَرْفاً كقولك : إنّ في الدار زيداً .

وقال ابن يعيش في الشرح : كلّ ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع إنّ وأخواتها لا فرق بينهما ، ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تَقَدّم الخبر فيها على الاسم . ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرّف هذه الحروف / وكونها فروعاً على الأفعال في العمل فانحطّت [٢/ ٦٠] عن درجة الأفعال، فجاز التّقديم في الأفعال نحو: قائماً كـان زيدٌ ، وكان قائماً زيدٌ . ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجـروراً ، وذلك أنهم تـوسّعوا في الـظّروف وخَصّوها بذلك؛ لكثرتها في الاستعمال .

قاعدة

[في أنّ أصل الباب إنّ]

قال أبو البقاء في (التّبيين) : أصل الباب إنَّ .

ضابط

[في مواضع كسر إنَّ]

قال ابن هشام في (شرح الشذور) : تكسر إنّ في تسعة مواضع :

أحدها : في ابتداء الكلام نحو : ﴿ إنّا أنزلناه ﴾(١) .

الثاني : أن تقع في أوّل الصّلة نحو : ﴿ وآتيناهُ مِنَ الكُنوز ما إنّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوْ ﴾(٢) .

الثالث في أول الصّفة : كمررت برجل إنّه فاضل .

الرّابع : في أول الجملة الحاليّة نحو : ﴿ كما أَخْرَجَك ربُّك مِنْ بَيْتِك بالحقّ وإنّ فريقاً من المؤمنين لَكارِهُونَ ﴾(٣) .

الخامس : في أوّل الجملة المضاف إليها ما يختصّ بالجُمَلَ ،

---

(١) القدر / ١ .

(٢) القصص / ٧٦ .

(٣) الأنفال / ٥ .

وهو : إذْ ، وإذا ، وحيث، نحو : جلست حيث إن زيداً جالسٌ .

السادس : أن تقع قبل اللاّم المعلّقة نحو : ﴿ واللهُ يعلم إنَّك لَرسولُهُ واللهُ يشهد إنّ المنافقين لكاذبون ﴾[1] .

السابع : أن تقع محكيّةً بالقول نحو : ﴿ قال إنّي عَبْدُ الله ﴾[2] .

الثامن : أن تقع جواباً للقسم : ﴿ حَمٓ والكتابِ المُبين إنّا أنزلناه ﴾[3] .

التاسع : أن تقع خبراً عن اسم عين نحو : زيد إنّه فاضلٌ .

[مواضع فتح أنّ]

وتفتح في ثمانية مواضع :

أحدها : أن تقع فاعلاً نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِم أنّا أَنْزَلنا ﴾[4] .

الثاني : أن تقع نائباً عن الفاعل نحو : ﴿ أُوْحِي إليَّ أَنه اَسْتَمَعَ ﴾[5] . [٦١/٢]

(١) المنافقون / ١ .
(٢) مريم / ٣١.
(٣) الدخان / ١/ ٢ .
(٤) العنكبوت / ٥١.
(٥) الجن / ١ .

الثالث : أن تقع مفعولاً لغير القول نحو : ﴿ ولا تَخَافون أَنَّكُم أَشْرَكْتُم ﴾[١] .

الرّابع : أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو : ﴿ ومِنْ آياته أنّك ترى الأرْضَ خاشعةً ﴾[٢] .

الخامس : أن تقع في موضع خبر اسم معنى نحو : اعتقادي أنّك فاضل .

السادس : أن تقع مجرورةً بالحرف نحو : ﴿ ذلك بأنّ الله هو الحَقُّ ﴾[٣] .

السابع : أن تقع مجرورة بالإضافة نحو : ﴿ مثل ما أَنّكُم تَنْطِقون ﴾[٤] .

الثامن : أن تقع تابعةً لشيء مما ذكر نحو : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمتي الّتي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُم وأَنّي فَضَّلْتكم ﴾[٥] ، ﴿ وإذ يَعِدُكُمُ الله إحْدى الطَّائِفَتَيْن أنّها لَكُم ﴾[٦] .

(١) الأنعام / ٨١.
(٢) فصلت / ٣٩.
(٣) الحج / ٦٢.
(٤) الذاريات / ٢٣.
(٥) البقرة / ٤٧.
(٦) الأنفال /٧.

[جواز فتح همزة إنّ وكَسرها]

ويجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع :

أحدها : بعد إذا الفجائيّة نحو : خرجت فإذا أن زيداً بالباب .

الثاني : بعد الفاء الجَزائيّة نحو : ﴿ مَنْ عَمِلَ منكم سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تاب من بعده وأَصْلَح فأنه غَفورٌ رحيمٌ ﴾[١] .

الثالث : إذا وقعت خبراً عن قولٍ، وخبرها قول، وفاعل القولين واحدٌ نحو : أول قولي إنيّ أحمد اللهَ .

ضابط

[في أنّ إنْ المخففة لا تعمل في الضمير]

قال أبو حيّان : حالُ إنْ المخففة إذا عملت كحالها وهي مشدّدة في جميع الأحكام إلاّ في شيء واحد وهو أنها لا تعمل في الضّمير إلاّ ضرورةً بخلاف المشدّدة ، تقول : إنّك قائم ولا يجوز : إنْك قائمُ .

[أيهما أشد توكيداً اللاّم أو إنّ ؟]

(فائدة) : قال السّخاوي في (شرح المفصل) : اختلفت النحاة في إنّ واللاّم أيّهما أشد تأكيداً؟ فقال بعضهم : «إنّ»لتأثيرها في المعمول، وتغييرها لفظ الابتداء أشد تأكيداً ؛ وأقعد من اللام .

(١) الأنعام / ٥٤.

وقال آخرون: اللّام أشد تأكيداً لأنه يتمحض دخوله لذلك، ولا يكون له شَبَهٌ بالفعل .

بـــاب لا

(فائدة) : قال ابن يعيش نظير « لا » في اختصاصها بالنّكرة
رُبّ وكَمْ ، لأن / رُبّ للتقليل، وكم للتكثير. وهذه معانٍ الإبهام أولى ٦٢/٢
بها .

[نظير « ما » في كفها : «اللاّمُ»]

(فـائدة) : في تعـاليق ابن هشام : نـظير مـا في كفّهـا إنّ وأخواتها عن العمل اللام في : « لا أنا لزيد » ، ولا غلامي لِعمْروٍ ، في أنّها هيّأت « لا » للعمل في المعارف ولولا وجودهـا لـم تكن أن تعمل فأما قوله :

٣٢٥= أبـالْمَـوْتِ الّـذي لا بُـدّ أَنّيَ   مـلاقٍ لا أبـاكِ تُـخَـوِّفيـنِي(١)

فإنه على نيّتها كما أن قوله :

(١) لأبي حية النميري أو للأعشي .
من شواهد : الخصائص ١/٣٤٥، وإيضاح الوقف والإبتداء ١/٦٩٦، والعقد الفريد ٢/٤٨٨، وابن الشجريّ ١/٣٦٢، وابن يعيش ٢/١٠٥، والمقرب ١/١٩٢، والخزانة ٣/١١٨، وشرح شذور الذهب /٢٩٣، والهمع والدرر رقم ٥٥٣، والتصريح ٢/٢٦، واللسان . « أبي » .

٣٢٦= * إنّي رأيت مِلاكُ الشِّيمة الأدبُ [1] *

على نيّة اللاّم المعلّقة حُذِفت وأُبقي حُكمُها .

ضـــابط

[في «رُبّ» و « لا »]

قال سيبويه: كلّ شيء حَسُن أن تعمـل فيه « رُبَّ » حسن أن تعمل فيه « لا » .

(١) الشاهد أورده أبو تمام مع بيت قبله في الحماسة ونسبه إلى بعض الفزاريين وصدره :

* كذاك أُدِّبْتُ حتى صار مِنْ خُلُقي *

من شواهد : المقرب ١١٧/١ ، وابن عقيل ١٥٢/١ ، وأوضح المسالك رقم ١٨٩ ، والخزانة ٥/٤، والعينيّ ٤١١/٢، والتصريح ٢٥٨/١، والأشموني ٢ / ٢٩، والهمع والدرر رقم ٥٩٤ .

باب ظنّ وأخواتها

ضابــط

[في التعليق]

قال ابن عصفور: لم يعلّق من الأفعـال إلا أفعال القلوب ، وهي : ظننت وعَلِمْتُ ونحوهما ، ولم يُعلّق من غير أفعال القلوب إلاّ انظر ، واسأل ، قالوا : انظر مَن أبو زيد ، واسأل أبو مَنْ عمرو . وكأنّ الّذِي سوّغ ذلك فيهما كونُهما سببين لِلْعِلْم ، والْعِلْمُ من أفعال القلوب ، فأجرى السّبب مجرى المُسبَّب .

[خواصّ ظنّ وأخواتها]

(فـائدة) : قـال ابن القوّاس في (شـرح الـدرة) : لهـذه الأفعال خواصّ لا يشاركها فيها غيرها من الأفعال المتقدّمة .

منها : أن مفعوليها مبتدأ وخبر في الأصل .

ومنها : أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها غالباً ، كما جاز في باب أعطيت .

ومنها : الإلغاء .

ومنها : التّعليق .

ومنها : جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لِمُسمًّى واحد، نحو ظننتني قائماً وعلمتني منطلقاً/ . [٦٣/٢]

والمخاطب : ظننتك منطلقاً أي نفسك .

والغائب : زيد رآه عالماً أي نفسه ، وفي التّنزيل : ﴿ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَىٰ ﴾[١] أي رأى نفسه .

وإنّما جاز ذلك فيها دون غيرها لأمرين :

أحدهما : أنه لما كان المقصود هو الثّاني لتعلّق العلم أو الظّنّ به ، لأنه محلّهما بقي الأول ، كأنه غير موجود بخلاف : ضربتني وضربتك ، فإن المفعول محلّ الفعل فلا يتوهّم عدمه . ونشأ منها أنّ علم الإنسان وظنّه بأمور نفسه أكثر من علمه بأمور غيره . فلمّا كَثُرَ فيها، وقلّ في غيرها جمع بينهما حملاً على الأكثر. فإذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرها من الأفعال أبدل المفعول بالنفس نحو : ضربت نفسي ، وضربت نفسك .

وقد حملوا : عدمت وفقدت في ذلك على أفعال القلوب ، فقالوا : عدمتني وفقدتني ، لأنه لما كان دعاءً على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره ، فكأنه قال : عدمني غيري . انتهى .

---

(١) العلق / ٧

بـــاب الفاعــــل

[ألفاظ مترادفة لمعنى واحد]

(فـائدة) : وقـال أبـو الحسين بن أبي الـربيـع في (شـرح الإيضاح) : الإسناد والبناء والتّفريغ والشغل ألفـاظ مترادفـة لمعنًى واحد . يدلّك على ذلك أن سيبويه قال : « الفاعل شغل به الفعل » . وقال في موضع « فرغ له » ، وفي موضع « بني له » ، وفي مـوضع « أسند له » ، لأنها كلّها معنى واحد .

قاعــــدة

[في أنّ الفاعل جزء من أجزاء الفعل]

الفـاعـل كجـزء من أجـزاء الفعــل . قـال أبـــو البقـاء في (اللّباب) : والدليل على ذلك اثْنا عشرَ وَجْهاً :

أحدها : أنّ آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلاّ يتوالى أربع متحّركات كَضَرْبْتُ وضَرَبْنا ، ولم يسكّنوه مع ضمير المفعول نحو : ضَرَبنا زيدٌ ، لأنه في حكم المنفصل .

الثاني : أنهم جعلوا النّون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك / [٦٤/٢]

الثالث : أنّهم لم يعطفوا على الضمير المتّصل المرفوع من غير توكيد، لجَرَيانه مَجْرى الجزء من الفعل واختلاطه به .

الرّابع : أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالةً على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه .

الخامس : أَنّهم قالوا : ألقيا، وقفا مكان الْق الْق ، ولولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيبت منابه .

السادس : أنهم نَسبوا إلى كنت فقالوا : كُنْتِيّ. ولولا جعلتم التّاء كجزء من الفعل لم تبْقَ مع النسّب .

السابع : أنهم ألغوا ظننت إذا توسّطت أو تأخرت. ولا وجه إلى ذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ، ومثل ذلك لا يعمل .

الثامن : امتناعهم من تقدّم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقدّم بعض حروفه

التاسع : أنهم جعلوا حبّذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل .

العاشر : أنّ من النّحويين من جعل حبّذا في موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه ، والجملة لا يصحّ فيها ذلك إلا إذا سمّى بها .

الحادي عشر : أنهم جعلوا « ذا » في حبّذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد .

الثاني عشر : أنهم قالوا في تصغير : « حبّذا » : « ما أُحَيْبذَه » ، فصغّروا الفعل وحذفوا منه إحْدى الباءين ، ومن الاسم الألف . ومن العرب من يقول(١) : لا تحبّذه فاشتّق منهما . انتهى .

وهذه الأوجه مأخوذة من (سِرّ الصناعة) لابن جنّي .

قـاعــــدة
[في تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه]

الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول .

قال ابن النّحاس : وإنما كان الأصل في الفاعل التّقديم، لأنه يتنزّل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول .

وقال ابن عصفور في (المقرب) : ينقسم الفاعل بالنظر إلى تقديم المفعول عليه / وحده، وتأخيره عنه ثلاثة أقسام : [٢/٦٥]

(١) انظر سر الصناعة ١/٢٢٥ ـ ٢٣١ حيث تناول هذا الموضوع في شدّة اتصال الفعل بالفاعل .

قسم : لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متّصلاً ، أو لا يكون في الكلام شيء مبيّن ، أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدّر بأنْ والفعل ، أو بأن التي خبرها فعل ، أو اسم مشتّق منه .

وقسم : يلزم فيه تقديمه عليه وهو أن يكون المفعول ضميراً متّصلاً والفاعل ظاهراً ، أو يكون متّصلاً بالفاعل ضمير يعود على المفعول ، أو على ما اتّصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتّصل بالمفعول ، أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو المصدر المقدّر بأن والفعل ، أو بأن التي خبرها فعل ، أو يكون الفاعل مقروناً بإلّا ، أو في معنى المقرون بها .

وقسم : يجوز فيه التّقديم والتأخير ، وهو ما عدا ذلك .

ضابط

[في حذف الفاعل]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : اعلم أن الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع :

أحدها : إذا بنى الفعل للمفعول نحو : ضُرِب زيد ، فههنا يحذف الفاعل وهو غير مراد .

الثاني : في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مُظْهَراً يكون

محذوفاً، ولا يكون مضمراً، لأن المصدر غير مشتقّ عند البصريّين، فلا يتحمل ضميراً بل يكون الفاعل محذوفاً مراداً إليه نحو : يعجبني ضَرْبٌ زيداً ، ويعجبني شُرْبٌ الماءَ .

والثالث : إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى كقولك للجماعة : اضربوا الْقوم . وللمخاطبة اضربِي القوم . ومنه نوناً التوكيد نحو : هل الزيدون يقومُنّ ، وهل تَضْرِبنّ يا هِنْد .

ضابط

[في تقسيم المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير]

قال ابن النّحاس في (التّعليقة) : المضمر والمظهر من جهة التقديم / والتأخير على أربعة أقسام : [٢/٦٦]

أحدها : أن يكون الظّاهر مقدّماً على المضمر لفظاً ورتبة ، نحو ضرب زيدٌ غُلاَمَه .

والثاني : أن يكون الظّاهر مقدّماً على المضمر لفظاً دون رتبة ، نحو : ضرب زيداً غلامُهُ .

والثالث : أن يكون الظاهر مقدّماً على المضمر رتبةً دون لفظ ، نحو ضرب غلامَهُ زيدٌ ، فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع .

والرابع : أن يكون الظّاهر مؤخراً لفظاً ورتبة ، نحو ضرب غلامُهُ زيداً ، فهذا أكثر النحاة لايجيزه، لمخالفته بابَ المُضمر . ومنهم من أجازه .

باب النّائب عن الفاعل

ضابط

[في تقسيم الأفعال]

قال ابن عصفور في (المقرب) : الأفعال ثلاثة أقسام :

قسم : لا يجوز بناؤه للمفعول باتّفاق، وهو الأفعال التي لا تتصرّف ، نحو : نعم وبئس .

وقسم : فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة .

وقسم : لاخلاف في جواز بنائه للمفعول[1] وهو ما بقي من الأفعال المتصرّفة .

ضابط

[في جواز بناء الفعل لحروف الجر]

قال ابن الخبّاز في (شرح الجُزوليّة) : حروف الجرّ يجوز بناء

(١) في ط : « هو » بإسقاط الواو

الفعل لها إلّا ما استثنيته لك . ولم يتعرّض أحد لهذا .

فمن ذلك : لام التّعليل لا يقال : أكرم لزيد ، وكذلك الباء ، ومن : إذا أفادتا ذلك ، وربّ ، لأن لها صدر الكلام ومذ ، ومنذ ، لأنهما ضعيفتا التّصرف .

وزاد ابن إياز : الباء الحاليّة ، نحو خرج زيد بثيابه ، فإنها لا تقوم مقام الفاعل . وكذلك خلا ، وعدا ، وحاشا ، إذا جُرِرْنَ ، والمميّز إذا كان معه نحو : « طِبْتَ مِنْ نَفْس » ، لا يقوم شيءٌ من ذلك مقام الفاعل/. [٢/٦٧]

[مسألة في امتحان النشأة]

(فائدة) : قال ابن معط في الفيّته :

مسألةٌ بها امتحان النشأهْ　　أُعْطِي بالمُعْطَى به ألف مائهْ
وكسى المكسوّ فَرْواً جُبّهْ　　ونقص الموزون ألفا حبّهْ

قال ابن القوّاس : هذه المسألة تذكّر في هذا الباب لامتحان النشأة بها، ولإفادة الرّياضة والتّدرب . ولها أَربع صور :

الأولى : أن يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء ، نحو : أُعْطِي بالمعطى به ألف مائة ، فأُعْطِي : فِعْلُ ما لم يُسَمّ فاعلهُ . ويتعدّى في الأصل إلى مفعولين . والمعطى : اسم المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم

يُسمّ فَاعله ، ويتعدى أيضاً إلى اثنين ، فلا بدلهما من أربعة مفاعيل : اثنين لأُعطى ، واثنين للمُعْطى .

أما أعطى فمفعوله الأول (مائة) والثّاني (بالمُعطى) . ويتعيّن رفعُ « المائة » بأُعْطِي ، لوجوب قيامها مقام الفاعل ، وامتناع قيام الحال والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصّريح ، فالمُعْطى في محل النّصّب على ما كان أَوّلاً .

وإمّا المعطى فمفعولَهُ الأول ألفٌ . ويتعيّن رفعُهُ لقيامه مقام الفاعل ، والثّاني في محل النّصب وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو « به » لامتناع قيامه مقام الفاعل .

فإن قيل : فهلاّ جعلت المائة مرتفعة بالمُعْطى والألف بأُعْطِي .

أجيب : بأن الألف واللاّم لما كانت في المعطى اسماً موصولاً بمعنى الذي ، وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصّلةٌ امتنع رفع المائة ، لامتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبيّ وهو الألف .

والضّمير في « به » بعود على الألف واللام في المعطى ؛ لأن التّقدير أعطيت بالثوب المُعطى به زيدٌ أَلَفا مائة ، فلما حُذِف الفاعل منهما وَبُنِيا للمفعول أقيم المائة والألف مقامه .

الثانية : أن يجرّد من حرف الجرّ ، نحو : كسى المكسوّ فَرْواً جُبّه ، فالمكسوّ مرفوع بالفعل الذي هو كسي ، وَجُبّه منصوبة لأنها مفعوله الثّاني . وفي المكسو ضميرٌ يعود على الألف واللاّم وهو قائم

مقام فاعله، و « فرواً » منصوب لأنها المفعول الثاني للمكسوّ .

ولا يجوز أن يكون الفرو منصوباً بِكسي ، لامتناع الفصل بين الصلة / والموصول . ويجوز أن يُرْفع ، الفروُ والجُبّة ، لقيامهما مقام [٦٨/٢] الفاعل ، ويُنْصَب المكسوّ والضّمير الذي كان في اسم الفاعل ، فيعود منفصلاً منصوباً ، فيقال : كسي المكسوّ إياه فَرْو جبّة ، لعدّمّ اللّبس كما يجوز أعطى زيداً دِرْهَمٌ .

الثالثة : أن يشتغل الفعل بالباء ، ويجرّد اسم المفعول فيقال : أعطى بالمُعْطى ألفاً مائةٌ ، فيتعيّن رفع المائة لقيامهما مقام فاعل أُعطى ، لاشتغال الفعل عن المعطى بالباء ، وأمّا الألْف فالأوْلىٰ نَصْبُه لقيام الضمير المستكنّ مقام الفاعل .

ويجوز رفع الألْف وجعل الضّمير منصوباً على العكس .

الرابع : أن يُجَرّد الفعل ويشتغل اسم المفعول بالباء ، فيقال : أعطى المُعطى به ألف مائة ، فيقام المُعْطَى مقام الفاعل ، لعدم اشتغاله بحرف ، وينصب المائة . ويجوز أن يقام المائة مقام الفاعل ، وينصب المُعطى على العكس .

وأمّا الألف فيتعيّن رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل ، وامتناع قيام الجارّ والمجرور مقامه ، وأما * ونقص الموزون ألفا حبّة * .

فالأولى أن يحمل نقص على ضده وهو زاد ، ووزن على نظيره وهو

نَقَد[١] ، وإلاّ لم يُتَصَوّر فيها ما ذكر ، لكونهما لا يتعدّيان إلى مفعولين . انتهى .

(١) في ط : «نقد» بالقاف . وفي بعض النسخ المخطوطة : «نفذ» بالفاء والذال وبعضها الآخر : « نفد » بالفاء والدال ، وأرجحها : « نقد » بالقاف والدال ، لأنه نظير وزن ، فوزن لما يوزن ، ونقد لما يعطي دراهم أو دنانير .

باب المفعول به

ضابط

[فيما يعرف به الفاعل من المفعول]

فيما يعرف به الفاعل من المفعول . قال ابن هشام في (المغنى) : وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً ، والآخر اسماً تامّاً .

وطريق معرفة ذلك: أن تجعل في موضع التّام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلّم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتُبْدَل من النّاقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه . فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة[1] وإلاّ فهي فاسدة ، فلا يجوز : أَعْجَب زيدٌ ما كَرِهَ عمرو ، إنْ أَوْقَعْتَ « ما » على ما لا يعقل ، لأنه لا يجوز : « أعجبتُ الثّوْبَ » . ويجوزُ النّصب ، لأنه يجوز : أعجبني الثوبُ ، فإن أَوْقَعْت - « ما » - على أنواع من يعقل جاز ، لأنه يجوزُ : « أَعْجَبْتُ النِّساء » . وإن كان الاسم الناقص مَنْ أو الّذي جاز الوجهان أيضاً .

---

(١) في المغنى ٢/٥٠٦ بعد قوله : « صحيحة » كلمة : « قبله » .

[٦٩/٢] تقول : أمكن / المسافرَ السَّفَرُ بنصب « المسافر » ، لأنك تقول : أمكنني السَّفرُ ، ولا تقول : أَمْكَنْتُ السَّفر ، وتقول : « ما دعا زيداً إلى الخروج » ، « وما كره زيدٌ من الخروج » ، تنصب زيداً في الأولى مفعولاً ، والفاعل ضمير « ما » مستتراً ، وترفعه في الثانية فاعلاً والمفعول ضمير « ما » مَحذوفاً ، لأنك تقول : « ما دعاني إلى الخروج » ، « وما كرهت منه » . ويمتنع العكس لأنه لا يجوز : « دعوت الثَّوْبَ إلى الخروج » ، « وكره من الخروج » .

ضابط
[في إذا أطلق المفعول أريد به المفعول به]

قال ابن هشام : جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل : مفعول ، وأطلق لم يرد إلاَّ المفعول به . لمّا كان أكثر المفاعيل دَوْراً في الكلام خَفّفُوا اسمه ، وإن كان حقّ ذلك أن لا يصدق إلاَّ على المفعول المطلق ، ولكنّهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلاَّ مقيّداً بقيد الإطلاق .

وقال السخاوّي : قال النّحويون : أقوى تعدّي الفعل إلى المصدر ، لأن الفعل صِيغَ منه ، فلذلك كان أحق باسم المفعولِ .

ضابـــط

[في تقسيم المفعـول بالنـظر إلى تقديمـه على الفعل وتأخيره]

نقلت من خط الشّيخ شمس الدين بن الصائغ في (تذكرته) : مِمّا لَخّصه من (شرح الإيضاح) للخفاف[١] : المفعول ينقسم بالنّظر إلى تقديمه على الفعل والفاعل، وتأخيره عنهما ، وتوسيطه بينهما سبعة أقسام :

أحدها : أن يكون جائزاً فيه الثلاثة كضرب زيدٌ عَمْراً .

الثاني : أن يلزم واحداً ، التّقدم نحو : مَنْ ضربت ، أو التّوسط نحو : أعجبني إن ضرب زيداً أخوه ، أو التأخر نحو : ما ضرب زيدٌ إلّا عمراً ،

لا يجوز تقديمه على الفاعل ، ولا على الفعل ، لأنك أوجبت له بإلّا ما نفيت عن الفاعل ، فذكْر الفاعل من تمام النفي ، فكما أَنّ الإيجاب لا يتقدّم على النّفي ، فكذا لا يتقدّم على ما هو من تمامه .

وإنّما « ضرب زيدُ عمراً » مثله ، وكذا نحو : « ضرب موسى عيسى » ، وأعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً ، يلزم تأخير المفعول فيهما .

(١) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذاميّ المالقي النحوي . مات بالقاهرة سنة ٦٥٧هـ انظر البغية ١/ ٤٧٣ .

وقد اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة أقسام من السبعة .

الثالث : أن يجوز فيه وجهان من الثلاثة : إمّا التقديم والتأخير فقط / نحو : « ضربت زيداً » ، وإمّا التقديم والتوسّط ، نحو : [٢/٧٠] « ضرب زيداً غلامُهُ » ، وإمّا التأخر والتوسّط ، نحو أعجبني أن ضرب زيدٌ عمراً .

وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثة أقسام أيضاً ، وكَمُلَت السّبعة .

باب التعدّي واللّزوم

ضابط

[في تقسيم الفعل بالنظر إلى التّعدّي واللزوم]

قال ابن عصفور في (شرح الجُمل) : الأفعال بالنّظر إلى التّعدي وعدم التّعدي تنقسم ثمانية أقسام :

فعلٌ لا يتعدّى التّعدّي الاصطلاحي .

والمتّعدّي ينقسم سبعة أقسام :

قسمٌ يتعدّى إلى واحدٍ بنفسه ، وهو كلّ فِعْل يطلب مفعولاً به واحداً، لا على معنى حَرْفٍ من حروف الجرّ، نحو : ضرب ، وأكرم .

وقسم : يتعدّى إلى واحدٍ بحرف جرّ نحو : مرّ ، وسار .

وقسمٌ : يتعدّى إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بحرفب جرّ ، وهي أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو : نَصَح ، وشكر ، وكال ، ووزن . تقول : نصحت زيداً ولزيدٍ، وشكرتُ زيداً ولزيد.

وقسم : يتعَدّى إلى اثنين، أحدهما بنفسه، والآخر بحرف جرّ نحو : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسمّى ، وكنّى ، ودَعا .

وقسم : يتعـدّى إلى مفعولين بنفسه، وليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو كلّ فعل يطلب مفعولين ، يكون الأول منهما فاعلاً في المعنى ، نحو : أعطى وكسا .

وقسمٌ : يتعدّى إلى مفعولين، وأصلهما المبتدأ والخبر وهو : ظننت وأخواتها .

وقسم : يتعـدّى إلى ثلاثة مفاعيل وهو : أعلم ، وأرى ، وأخواتهما .

ضـابـط

[في معدّيات الفعل اللازم]

[٢/٧١] قال ابن هشام في (المغنى) : معدّيات الفعل اللازم سبعة / :

أحدها : همزة أفعل كذهب زيد ، وأذهبتُ زيداً .

الثاني : ألف المفاعلة كجلس زيد ، وجالسته .

الثالث : صوغه على فَعَلْت بالفتح أَفْعُل بالضّم لإفادة الغلبة ، نحو : كَرَمْتُ زيداً أي غلبته بالكرم .

الرّابع : صـوغـه على استفعـل للطّلب و النّسبة للشيء

كاستخرجت المال ، واسْتَقْبَحْتُ[١] الظّلْم .

الخامس : تضعيف العين كَفَرِحَ زيدٌ وَفَرَّحْتُه .

السادس : التَّضمين .

السابع : حذف الجار توسّعاً .

وزاد الكوفيّون ثامناً وهو تحويل حركة العين نحو : شَتِرَت عينهُ « بالكسر » ، وَشَتَرَها اللّه[٢] بالفتح .

وقال المهلّبِيّ :

خصال تَعدّى الفعل بعد لـزومه ... إلى كـل مفعول وعـدّتهـا عشـر
مفـاعلةٌ والسّين والتـاءُ بعـدهـا ... وواو لمع والحرف معمولة الجر
وتضعيفُ عين ثُـمّ لامٌ وهمــزة ... وحملٌ على المعنى وإلّا لمن تعرو
وتوسعةٌ في الظّرف كاليوم سرته ... ففكّر فلم يُجْعل لمـا قُلته سَتْـرُ

فزادوا واو مع في المفعول معه ، وإلّا في الإستثنـاء ، وتضعيف اللام نحو صَعَّر خدَّه وصعرَرْتُه أنا .

---

(١) في ط : « واستبحت » مكـان : « واستقبحت » صـوابـه من المغنـى ٢/٥٧٧، والمخطوطات .

(٢) في القـاموس : « شتـر » : الشّتر : انقـلاب الجفن من أعلى وأسفـل وانشقاقه، أو استـرخـاء أسفله . شتـرت العين كفَـرِح وعُنِي وشتـرهـا ، وأشترها ، وشتّرها » .

ضابط

[في الأفعال اللازمة]

قال ابن هشام : الأمور التي لا يكون الفعل معها إلَّا قاصراً عشرون :

كونُه على فَعُل بالضّم كَظَرُف وشَرُف .

وسُمِعَ : « رَحُبَتْكُمُ الطّاعة »، « وإنّ بشراً[١] طَلُع اليمنَ، ولا ثالث لهما » ، لأنهما ضمّنا معنى : وَسِع وَبَلَغ .

أو على فَعَل بالفتح، أو فَعِل بالكسر، ووصفهما على فعيل ، نحو : ذَلّ ، وَقَوِيَ .

أو على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو : أغدّ البعير ، وأحصدَ الزّرع إذا صارا ذوي غُدّة وحصاد .

أو على اِفْعَلَلّ كاقْشَعَرّ .

أو على افوعلّ كاكْوَهَدّ الفرخ : إذا ارتعش .

أو على اِفْعَنْلَل بأصالة اللامين كاحر نجم[٢] .

(١) في ط : « نسرا » بالنون والسين ، تحريف ، وهو من الأمثلة المشهورة .

(٢) في القاموس : حرجم الإبل ردّ بعضها على بعض ، واحرنجم : أراد الأمر ثم رجع عنه. وفي المغنى : احرنجم بمعنى : اجتمع .

أو على افْعَنْلل بزيادة إحدهما[1] كاقعنسس .

أو على افعنْلَى كاحْرَنبي الدّيك : إذا انتفش .

أو على اسْتَفْعل وهو / دالٌّ على التّحول كاستحجر الطّين . [٧٢/٢]

أو على انفعل كانطلق .

أو مطاوعاً لمتعدٍّ إلى واحد نحو : كسرْته فانْكسر، وعلّمته فتعلّم وضاعفْتُ الحساب فتضاعَف .

أو رباعيًّا مزيداً فيه نحو : تدحرج واقْشَعَرّ .

أو يتضّمن معنى قاصرٍ .

أو يدل على سجيّة كَلَؤم وَجَبُن ، أو عَرَض كَفَرِح وَكَسِل ، أو نظافة كَطَهُر، أو دَنَس كَنَجِس ،أو لون كاحمرّ واخضرّ واسوّد ، أو حليـة كَدَعِج ، وسمِن وَهَزِل .

---

(١) في ظ : « إحداهما » صوابه من المخطوطات ، وفي المغنى ٢/٧٥٤ : « بزيادة أحد اللامين » .

باب الاشتغـــال

قـال ابن النّحـاس في (التعليقـة) : ضـابطٌ لمسـائـل بـاب الاشتغـال . يجوز تعـدّى فعل المضمـر المنفصـل ، والسّببيّ إلى ضميره في جميع الأبواب .

ويجوز تعدّى الفعل المذكور إلى الظاهر مطلقاً ، سواءٌ ظاهره وغيره في جميع الأبواب .

ويجوز تعدّى فعل الظاهر إلى مضمره المتّصل في باب ظننت ، وفي : عدمت وفقدت ، ولا يجوز في غير ذلك .

ويجوز تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتّصـل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت . ولا يجوز في غير ذلك .

ولا يجوز تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره في باب من الأبواب إلّا لفظ النّفس .

ولا يجوز تعدّي فعل الظّاهر إلى ظاهره في باب من الأبواب إلّا لفظ النفس . انتهى .

باب المَصْدر

قــاعـــــدة

[في عدم نصب الفعل لمصـدرين أو ظرفي زمـان أو مكان]

قال ابن فلاح في (المغنى) : لا ينصب الفعل مَصْدرين ولا ظَرْفي زَمَانٍ ولا ظَرْفَيْ مكان لعدم اقتضائه ذلك ، لأن الفعل لا يكون مشتقًّا من مصدرين، ولا فِعْلان مشتقّان من مصدر واحد، ولا يكـون الفعل الواحد في زمانين أو مكانين في حالة واحدة .

باب المفعول له

قـال الأندلسي في (شـرح المقصـل) : قـال الخـوارزمي : المفاعيل في الحقيقة / ثلاثة، فأَمّا المنصوب بمعنى اللاّم، وبمعنى مع [٢ / ٧٣] فليسا مفعولين .

باب المفعول فيه

قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : كان أبو عليّ الشّلوبين يقـول : إن الأصل في الـظّروف التّصـرّف ، وأصـل الأسمـاء أن لا تقتصر على بـابٍ دون بـاب ، فمتى وُجِـد الاسم لا يستعمل إلاَّ في باب واحد عَلِمْت أنه قد خرج عن أصله ، ولا يوجد

هذا إلَّا في الظّروف والمصادر، وإلَّا في باب النـداء ، لأنها أبـوابٌ وضعت على التّغيير .

وقـال أبـو إسحـاق بن ملكـون : الأصـل في الـظروف أن لا تتصرّف ، وتصرّفها خروج عن القياس .

قـال ابن أبي الرّبيـع : وهذا القـول خروج عن النّـظر ، لأنه مخالف الاسم في غير هذه الأبواب الثـلاثة ، فـالحقّ ما ذهب إليـه الشَّلَوْبينِ .

ضــابــط

[في تقسيم ظرف الزمان]

قال ابن مالك في (شَرْح العمدة)[1] : ظرف الزّمان على أربعة أقسام :

ثابت التّصرف والانصراف .

ومنفيّهما .

وثابت التّصرف منفي الانصراف .

(١) حققه عدنان عبد الرحمن الدّوري باسم : « شرح عمـدة الحافظ وعُـدّة اللافظ » نشر وزارة الأوقاف (إحياء التراث الإسلامي) بالعراق وطبع بمطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٧٧ .

وثابت الانصراف منفي التّصرف ، أي لازم الظرفية .

فالأول : كثير كيوم وليلة وحين ومدة .

وللثاني(١) مثالان : أحدهما مشهور والآخر غير مشهور ، فالمشهور:(سَحَر) إذا قصد به التّعيين مجرّداً من الألف واللّام والإضافة، والتصغير نحو : « رأيت زيداً أمس سَحَر فلا ينّون لعدم انصرافه ، ولا يفارق الظّرفيّة لعدم تصّرفه .

والموافق له في عدم الانصراف والتّصرف:(عشيّة) إذا قصد بها التّعيين مجرّدة عن الألف واللام ، والإضافة . عزا ذلك سيبويه إلى بعض العرب . وأكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرّفة منصرفةً .

وللقسم(٢) الثالث : وهو الثّابت التّصرف ، المنفيّ الإنصراف مثالان : « غدوة » و « بكرة » إذا جُعِلا عَلَمَيْنِ فإنّهما لا ينصرفان للعلميّة والتأنيث .

ويتصرّفان فيقال في / الظرفية : « لقيتُ زيداً أَمْسِ غُدْوَةَ ، [٢/٧٤] ولقيت عمراً أوَّل من أمْسِ بكرةَ .

ويقال في عدم الظّرفيّة : سَهِرْتُ البارحةَ إلى غدوةَ ، وإلى

(١) في ط فقط : « والثاني » تحريف ، صوابه من المخطوطات ، وعمدة الحافظ ص ٤١٤ .

(٢) في ط : « والقسم » صوابه من المخطوطات . وعمدة الحافظ.

بُكْرَةَ . فلو لم يُقْصدا(١) بعلميّة تصرّفا وانْصَرَفا كقولك ، ما من بُكرةٍ أفضل من بكرةٍ يوم الجمعة ، وكُل غُدوةٍ يستحَبّ فيها الاستغفار .

الرابع : وهو الثابت الانصراف ، المنفيّ التّصرف ما عُيِّن من ضُحى ، وسحير(٢) وبكَرٍ ونهار ، وليل ، وعَتَمةٍ وعشاء ومساءٍ وعشيةٍ في الأشهر ، فهذه إذا قصد بها التّعيين بقيت على انْصرافها ، وألزمت الظّرفية فلم تتصرّف(٣). والاعتماد في هذا على النقل(٤) .

(فائدة) : قال بعضهم : مأخذ التّصرف والانصراف في الظّروف هو السّماع.حكاه الشلوبين في (شرح الجُزوليّة) :

ضابط
[في المتمكّن]

قال ابن الخَبّاز في (شرح الدّرة) : المتمكّن يُطلِقُهُ النّحويُّون على نوعين : على الاسم المعرب ، وعلى الظّرف الذي يعتقب عليه العوامل كيوم وليلة .

(١) في ط : « يقصد » بدون ألف للتثنية ، صوابه من المخطوطات ، وعمدة الحافظ.

(٢) في ط : « وسحر » . وفي المخطوطات ، والعمدة : « سحير » .
(٣) في ط : « تتصرف » بالنون ، تحريف
(٤) نهاية نص عمدة الحافظ / ٤١٥ .

[الفعل اللام لا يتعدى إلى ظرف مكان مخصوص إلَّا بحرف الجرّ]

(فائدة) : قال ابن يعيش كما أن الفعل اللازم لا يتعدّى إلى مفعول به إلَّا بحرف جرّ كذلك لا يتعدّى إلى ظَرْفٍ من الأمكنة مخصوص إلَّا بحرف جر نحو : وقفت في الدار ، وقمت في المسجد .

ضابط
[في التصرّف في الأسماء]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : التّصرف في الأسماء أن تستعمل بوجوه الإعراب ، فيكون مبتدأ ومفعولاً ، ويضاف إليه ، ويقابله أن يقتصر فيه على بعض الإعراب كاقتصار « أيمن » على الابتداء و « سبحان » على المصدريّة و « عندك » على الظّرف ، ونحو ذلك .

والتّصرّف في الأفعال أن يختلف أبنية الفعل لاختلاف زمانه نحو : ضَرَبَ يَضْرِب اضْرِب .

وقال الشّلوبين في (شرح الجُزوليّة) ، والأعلم في (شرح الجُمَل) : التَّصرّف وَعَدَمُهُ في عبارات / النّحويين يقال على ثلاثة [٢/٧٥]

معان : فمرّة يقال : متصرّف ، وغيـر متصرف ، ويـراد به اختـلاف الأبنيـة لاختلاف الأزمنـة ، وهو المختصّ بـالأفعال . ومـرّةً يقال : متصرف وغير متصرف ويرا به الظّرف الذي يستعمل مفعولاً فيه وغيره . وإذا أرادوا الظرف الذي لا يُسْتعمل إلَّا منصوباً على أنه مفعـول فيه خاصّة أو مخفوضاً مع ذلك بِمَنْ خاصّةً ، قالوا فيه : غير متصرّف ، ومرّة يقال : متصرّف وغير متصرف ، ويرادُ به : إنّه ما يتصرّف ذاته ومادّته على أبنية مختلفة ، كضاربٍ وقائمٍ ، وما لا يكون كذلك كاسم الإشارة .

ضـــابـــط

[الظروف كلّها مذكرة]

قال ابن عصفور في « شرح الجُمَل » : الـظروف كلّها مذكّرة إلَّا قُدّام ، ووراء ، وهما شاذّان .

قـــاعـــدة

[في جواز : نزلت عند بابه على زيد]

قال الفارسّي في (التذكرة) : نزلت عند بابه على زيد ، جائزٌ لأن نسبة الظّرف من المفعـول كنسبة المفعـول من الفاعـل ، فكما يصحّ : ضرب غلامُهُ زيداً ، كذلك يصحّ ما ذكرناه .

[بناء الاسم الزماني إذا تضمّن معنى الشرط]

(فائدة) : قال أبو الحسن عليّ بن المبارك البغداديّ المعروف بابن الزاهدة رحمه الله تعالى .

إذا اسم بمعنى الوقتُ يُبْنى لأنه   تضمّنَ مَعْنى الشَّرْطِ مَوْضعه النَّصْبُ
وَيَعْمَلُ فيه النّصْبَ مَعْنى جَوَابِهِ   وما بعدَهُ في مَوْضع الجَرِّ يا نَدْبُ(١)

ضـــابـــط
[في الظروف التي لا تدخل عليها حروف الجرّ]

قال الأندلسيّ : الظّروف التي لا تُدخل عليها مِنْ حروف الجَرّ - سوى من - خمسةٌ : عِنْد ، ومع ، وقبل ، وبعد ، ولدى . انتهى .

قلت وقد نظمتها فقلت :

من الظّروف خمسةٌ قد خُصِّصَتْ   بمـن ولم يَجُـرّهـا سِـواهـا / [٧٦/٢]
عِنْـد ومـع وقبـل بعـد ولـدى   شَـرْحُ الإمـام اللّورقيّ حَـواهـا

الأندلسيّ شارح (المفصّل) المشهور : هو الإمام عَلم الدّين اللّورقي له ترجمة جيّدة في (سِيَر النّبلاء لِلذّهَبِي) .

---

(١) في نسخة المتحف البريطاني : « يندب » مكان : « يا نـدبُ » والنـدْب كما في القاموس : « نـدب » : الخفيف في الحاجة ، الظريف النجيب .

ضابـــط

[في أقسام الظروف المبنيّة]

قال ابن الشّجري في (أماليه) : الظّروف المبنيّة ثلاثة أضرب : ضَرْبٌ زمانيّ ، وضَرْبٌ مكانيّ ، وَضَرْبٌ تجاذ به الزّمان والمكان .

فالزّماني : أمس ،والآن، ومتى ، وأيان ، وقطّ المشددة ، وإذ وإذا المقتضية جواباً .

والمكانيّ : لدن ، وحيث ، وأين ، وهنا ، وثُمّ ، وإذْ المستعملة بمعنى ثمّ .

والثالث : قبل ، وبعد .

ضابـــط

[في أقسام اسم المكان]

قال السّخاويّ في (شرح المفصل) اسم المكان ينقسم على ثلاثة أقسام .

قسمٌ ، لا يستعملُ ظَرْفاً .

وقسم ، لا يستعمل إلَّا ظَرْفاً .

وقسم ، لا يلزم الظّرفيّة .

فالأول : ما كان محدوداً نحو البيت ، والدار ، والبلد ، والحجاز ، والشام والعراق ، واليمن.

والثاني : نحو : عند ، وسوى ، وسواء ، ولدن، ودون .

والثالث : كالجهات السّت فوق ، وتحت ، وخلف ، ووراء ، وأمام ، وقدام ، ويمين ، وشمال ، وحذاء ، وذات اليمين .

باب الاستثناء

قــاعــــدة

[في أن أصل الاستثناء إلَّا]

قال ابن يعيش: أصل الاستثناء أن يكون بـ«إلّا»، وإنما كانت هي الأصل ، لأنها حرفٌ ، وأنّها تنقل الكلام من حالٍ إلى حال الحروف كما أنّ «ما»تنقلُ من الإيجابْ إلى النفي، والهمزة تنقل من الخبر إلى الاستخبار ، واللّام تنقل من / النّكرة إلى المعرفة . [٢/٧٧]

فعلى هذا تكون إلَّا هي الأصل؛ لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص ، ويكتفي بها من ذكر المستثنى منه إذا قلت : ما قام إلَّا زيدٌ .

وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها، ومحمول عليها؛ لمشابهة بينهما .

وقال ابن إياز : إلَّا أصل الأدوات في هذا الباب لوجهين :

أحدهما : أنها حرف والموضوع لإفادة المعاني الحروف

كالنفي والاستفهام والنّداء .

والثاني : أنها تقع في أبواب الاستثناء فقط وغيرهـا في أمكنة مخصوصة بها وتستعمل في أبواب أُخَر .

قــاعـــدة

[في أنّ إلّا قد تكون صفة ، وغير تكون استثناء]

قال أبو البقاء في (التّبيين) : الأصل في (إلّا) الاستثناء وقد استعملت وَصْفاً ، والأصل في (غير) أن تكون صفةً وقد استعملت في الاستثناء . والأصل في (سواء) و (سوى) الظرفيّة ، وقد استعملت بمعنى : « غير » .

[أقسام الاستثناء]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغرة) : الاستثناء على ثلاثة أضرب : استثناء بعد استثناء ، واستثناء من استثناء ، واستثناء مُطْلَقٌ من استثناء .

فالاستثناء بعد الاستثناء تكون إلّا فيه بمعنى الواو كقوله تعالى : ﴿ وعنده مفاتِحُ الغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إلَّا هُوَ ، وَيَعْلَمُ ما في البرّ والْبَحْر وما تَسْقُطُ من ورقةٍ إلَّا يَعْلَمُها ولا حَبَّةٍ في ظُلُمات الأَرْضِ ولا رَطْبٍ ولا

يابِسٍ إلاَّ في كتاب مبين ﴾[١] فكأنَّه قال : إلاّ يعلمها وهي في كتاب مبين .

والاستثناء من الاستثناء كقوله تعالى : ﴿ **إنَّا أُرسلنا إلى قَوْمٍ مُجْرِمين إلاَّ آل لوط إنَّا لَمُنَجّوهم أجمعين إلاَّ امرأَتَهُ قَدّرْنا إنّها لمن الغابرين ﴾**[٢] فتقديره : **إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين لئلاّ نُبْقِي منهم أحداً بالإهلاك إلاَّ آل لوط إنا لمنجّوهم أجمعين ، ثم استثنى من الموجب فقال : ﴿ إلاَّ امرأَتَهُ قدرنا إنَّها لمن الغابرين ﴾**، فالأصل في هذا : أن الذي يقع بعد معنى النّفي يكون بإلاَّ مُوجَباً ، وبعد معنى المُوجب يكون منفيّاً . / [٢/٧٨]

وأمّا الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه أكثر الكلام كقولك : سار القوم إلاَّ زيداً .

قـاعـــدة

[متى يعمل ما قبل إلاَّ فيما بعدها ؟]

لا يعمل ما قبل إلاَّ فيما بعدها إلاَّ أن يكون مستثنى نحو : ما قام إلاَّ زيد أو مستثنى منه نحو : ما قام إلاَّ زيداً أحدٌ ، أو تابعاً له نحو : ما قام أحد إلاَّ زيدٌ فاضلٌ .

---

(١) الأنعام / ٥٩ .

(٢) الحجر / ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ .

ضابط

[في مخالفة البدل حكم المبدل منه]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : ليس في المُبْدلات ما يخالف البدل حُكْم المبدل منه إلَّا في الاستثناء وحده ، وذلك أنك إذا قلت : ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ، فقد نفيت القيام عن أحد، وأثبت القيام لزيد، وهو بدل منه .

ضابط

[في مواضع الاسم الذي يُنصب بعد إلَّا]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : الذي ينصب بعد إلَّا ينصب في ستة مواضع :

الأول : الاستثناء من الموجب لفظاً ومعنًى نحو : قام القومُ[1] إلَّا زيداً .

الثاني : أن يكون موجباً في المعنى دون اللفظ نحو : ما أكل أحد إلَّا الخبز إلَّا زيداً ، لأن التقدير يؤدي إلىٰ الإيجاب ، فكأنه قال : كُلّ الناس أكلوا الخبز إلَّا زيداً .

الثالث : أن يكون للمستثنى منه حال موجبة نحو : ما جاءني

(١) في ط : « ما قام القوم إلَّا زيداً » بزيادة « ما » النافية ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ومن الأسلوب .

أحد إلَّا راكباً إلَّا زيداً، لأنهُ يُؤدّي أيضاً إلىٰ الإيجاب ، فيكون تقديره : كُلّ الناس جاؤني راكبين إلَّا زيداً .

الرابع : أن تكرر إلَّا مع اسمين مستثنيين ، فلا بُدّ من نصب أحدهما نحو : ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْراً ، وإلَّا زيداً إلَّا عمرو .

الخامس : أن يقدّم المستثنى على المستثنى منه نحو : ما جاءني إلَّا زيداً أحدٌ .

السادس : الاستثناء من غير الجنس نحو : ما في الدّار أحدٌ إلَّا حماراً / . [٢/٧٩]

(خــلا]

(فـائدة) : قـال ابن يعيش : خلا فعـل لازم في أصله ، لا يتعدّى إلَّا في الاستثناء خاصّة .

[نصبُ المستثنى إذا تقــدم على المستثنى منــه في الإيجاب]

(فائدة) : قال ابن يعيش : إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه في الإيجاب تعيّن نصبه ، وامتنع البدل الذي كـان مختاراً قبـل

التَّقَدّم نحو : ما جاءني إلّا زيداً أحدٌ ، لأن البدل لا يتقدّم المبدل من حيث كان من التوابع كالنّعت والتّوكيد ، وليس قبله ما يكون بدلاً منه ، فتعيّن النّصب الذي هو مرجوح للضّرورة .

ومن النّحويين مَن يُسمِّيه أحسن القبيحين .

ونظير هذه المسألة صفة النّكرة إذا تقدّمت نحو : فيها قائماً رجل ، لا يجوز في - قائم - إلّا النّصب . وكان قبل التّقديم فيه وجهان : الرفع على النّعت نحو : فيها رجلٌ قائمٌ ، والنصب على الحال إلّا أنه ضعيف ، لأن نعت النّكرة أجود من الحال منها . فإذا قدّم بطل النّعت وتعين النّصب على الحال ضرورةً ، فصار ما كان مرجوحاً مختاراً . إنتهى .

[قد يكون الاستثناء تخصيصاً واستدراكاً]

(فائدة) : قال ابن يعيش : الاستثناء من الجنس تخصيص ، ومن غيره استدراك .

قـاعـــدة

[في عدم النسق على حروف الاستثناء]

قال ابن السّرّاج في الأصول : لا ينسق على حروف الاستثناء ،

لا تقول : قامَ القوم ليس زيداً ولا عمراً ، ولا قام القوم غَيْر زيد ولا عمرٍو . قال : والنّفي في جميع العربية ينسق عليه بـ«لا» إلَّا في الاستثناء .

[إلَّا وواو المعيّة نظيرتان]

(فائدة) : قال ابن إياز : إلَّا والواو التي بمعنى مع نظيرتان ، لأن كُلّ واحدة منهما تعدّى الفعلُ الذي قَبْلها إلى الاسم الذي بعدها مع ظهور النّصب فيه ، ألا ترى أنك لو أسقطت - إلَّا - لكان الفعل غير مقتضٍ للاسم .

[تشبيهُ الاستثناء المنقطع بالعطف]

(فائدة) : قال عبد القاهر : الاستثناء المنقطع مشبّهٌ بالعَطْف ، ولك عطف الشّيء على ما هو من غير جنسه كقولك : « جاءني رجل لا حمار » ، فشبّهت إلا بلا ، لأن الاستثناء والنّفي متقاربان ، فقيل : ما مررت بأحد إلَّا حماراً ، كما قيل : مررت برجلٍ لا حمارٍ / . [٢/٨٠]

قــاعـــدة

[في أنّ إلَّا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها]

قال ابن إياز : لا يعمل ما بعد إلَّا فيما قبلها ، فلا يجوز :

ما قَوْمهُ زيداً إلَّا ضاربون، لأنّ تقديم الاسم الواقع بعد إلَّا عليها غير جائز ، فكذا معموله ، لأن مِنْ أصولهم أن المعمول يقع حيث يقع العامل إذا كان تابعاً وفرعاً عليه . فإن جاء شيءٌ يوهم خلاف ذلك أضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور .

وقيل : إنما امتنع ذلك في إلَّا حملاً لها على واو مع ولا يتقدّم ما بعد الواو عليها فكذلك إلَّا .

ضابط

[في المنفيّ عند النحويين]

قال أبو الحسن الأبّذي في (شرح الجُزوليّة) : المنفيّ عندهم هو ما دخلت عليه أداة النّفي نحو : ما قام القوم إلَّا زيداً ، وما كان خبراً لما دخلت عليه أداة النّفي نحو : ما أحدٌ يقوم إلَّا زيداً ، وما كان في موضع المفعول الثّاني من باب : ظننت نحو: ما ظننت أحداً يقوم إلَّا زيداً . وكذلك ما دخلت عليه أداة الاستفهام ، وأريد بها معنى النفي . وكذلك ما كان من الأفعال بعد قلّ أو ما يقرب منها نحو : قَلّ رجلٌ يقول ذاك إلَّا زيد ، وأقل رَجُل يقول ذاك إلَّا زيدٌ ، وقلّما يقوم إلَّا عمرو، لأن العرب تستعمل قَلّ بمعنى النفي . فإذا قلت : قَلّ رجل يقول ذاك إلَّا زيدٌ ، وأقلّ رجل يقول ذاك إلَّا زيد ، فالبدل فيهما محمولٌ على المعنى دون اللفظ ، لأن المعنى : ما رجلٌ يقول ذاك إلَّا زيدٌ . ولا يجوز أن يكون إلَّا زيد بدلاً من أقل المرفوع ، لأنه لا يحلّ محله ، لأن

إلَّا لا يبتدأ بها ، ولا من الضّمير ، لأنه لا يقال : يقول إلَّا زيد . وكذلك لا يكون بدلاً من رجل في : قَلّ رجل ، لأنه لا يقال : قَلّ إلَّا زيدٌ ، ولأن قَلّ لا تَعْمل إلَّا في نكرة ، ولا يقع بعدها إلَّا زيد ، ولا من الضّمير، لأن الفعل في موضع الصّفة ولا تنتفي الصّفة. وأيضاً فلا يقال : يقول ذاك إلَّا زيد ، ولا يجوز : أقلّ رجل يقول ذاك إلَّا زيدٍ ، بالخفض، لأن (أقلّ) لا يدخل على المعارف فهي كَرُبّ . وإنّما هو بدل من رجل على الموضع ، لأنه في معنى : ما رجل يقول ذاك إلَّا زيد / . [٢/٨١]

قــاعـــــدة

[في عدم جواز استثناء إلَّا اسمين]

قال الأبذي : ومن أصل هذا الباب : أنّه لا يجوز أن يستثنى بإلَّا اسمين كما لا يعطف بـ«لا» اسمين، ولا تعمل واو المفعول معه في اسمين ، فإذا قلت : أعطيت النّاس المال إلَّا عَمْراً الدِّينار » لم يجز . وكذلك النّفيّ لا يجوز : ما أعطيت النّاس المالَ إلَّا عمراً الدّينار ، إذا أردت الاستثناء . وإن أردت البدل جاز في النفي إبدال الاسمين وصار المعنى ـ إلَّا عَمْراً الدينارَ .

ومن هنا منع الفارسِيّ أن يقال : ما ضرب القومُ إلَّا بعضهم بعضاً ، لأنه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين .

وتصحيح المسألـة عنده : مـا ضرب القـومُ أحداً إلَّا بعضهم بعضاً .

وتصحيحها عند الأخفش أن يقدم بعضهم .

وأجاز غيرهما المسألة من غير تغيير لِلَّفظ على أن يكون البعض المتأخّر منصوباً بضرب انتصاب المفعول به لا بدل ولا مُسْتَثْنًى ، وإنما هو بمنزلة ـ اضْرِب[1] بعضاً إلَّا بَعْضَ القوم .

(١) في ط فقط : « ما ضرب » وفي النسخ المخطوطة جميعها :« اضرِب » .

باب الحـال

تقسيم

الحال تنقسم باعتبارات ، فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقلة ـ وهـو الغالب - ومـلازمـة ، وذلـك وَاجِبٌ في ثلاث : الجامدة غير المؤولة بالمشتق : نحو هذا مالكُ ذهباً .

والمؤكدة : نحو « ولّي مُدْبِراً »[١] .

والتي دلّ عاملها على تجدّد صاحبها ، نحو : « وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً »[٢] .

وتنقسم بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين :

مقصودة : وهو الغالب ، وموطئة : وهي الجامـدة الموصـوفة نحو : ﴿ فتمثّل لها بشراً سَوِيًّا ﴾[٣] ، فإنما ذكر ـ بشراً ـ توطئة لذكر ـ سوّياً .

(١) النمل / ١٠.
(٢) النساء / ٢٨.
(٣) مريم / ١٧.

وتنقسم بحسب الزّمان إلى ثلاثة :

مقارنة - وهو الغالب ، ومقدرة ، وهي المستقبلة نحو : ﴿فادْخُلوها خالدين ﴾[١] ومحكيّة - وهي الماضي نحو : جاء زيد أمْسِ راكباً .

وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين : مبيّنة ، وهو الغالب وتسمّى / مؤسسة أيضاً ، [٨٢/٢]

ومؤكّدة : وهي : التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلاثة :

مؤكّدة لعاملها نحو : ﴿ ولّي مدبراً ﴾[٢] .

ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرًّا .

ومؤكّدة لمضمون الجملة نحوْ : زيد أبوك عطوفاً .

ومما يُشْكَل قولهم : جاء زيد والشّمس طالعةٌ ، فإن الجملة الاسميّة حال مع أنها لا تنحلّ إلى مفردٍ يبيّنٍ هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكّدة، فقال ابن جني : تأويلها : جاء زيد طالعةً الشمس عند مجيئه ، يعني فهي كالحال والنعت السببيّين ، كمررت بالدّار قائماً سكانها وبرجل قائمٍ غلمانُهُ .

وقال ابن عمرون : هي مؤولة بمبكّراً ونحوه .

---

(١) الزمر / ٧٣ .

(٢) النمل / ١٠ .

قـــاعـــــدة

[في كل ما جاز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة وليس العكس]

قال ابن يعيش : كلّ ما جاز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنّكرة، وليس كلّ ما يجوز أن يكون صفةً للنّكرة يجوز أن يكون حالاً، ألا ترى أن الفعل المستقبل يكون صفةً للنّكرة نحو : هذا رجل سيكتب ، ولا يجوز أن يقع حالاً .

ضـــابـــــط

[في العوامل اللفظية]

جميع العوامل اللّفظيّة تعمل في الحال إلّا كان وأخواتها ، وعسى على الأصحّ فيهما .

قـــاعـــــدة

[الحال شبيهة بالظرف]

الحال شبيهةٌ بالظّرف . قال ابن كيسان : ولذا أُغنْت عن الخبر في : ضربي زيداً قائماً .

بـاب التمييز

قال ابن الطّرواوة : الإبهام الذي يفسّره التّمييز : إمّا في الجنس نحو : عشرون رجـلًا ، أو البعض نحو : أحسن النـاس وجهاً ، أو الحال نحو : أحسنهم أدباً ، أو السّبب نحو : أحسنهم عبداً .

قال ابن هشام في تذكرته : فهو كالبدل في أقسـامه الثّـلاثة . والقسمان الأخيران نظيرهما بدل الاشتمال . ويوضح الأول: أن الإفراد في موضع / الجمع ، فرجـل في موضـع رجال ، فـالعشرون نفس [٨٣/٢] الرجال .

ضـابـط

[في أن التمييز لا يأتي في موضعين]

قال ابن الصائغ في (تذكـرته) : التمييـز المنتصب عن تمام الكلام يجوز أن يأتي بعد كُل كلام ينـطوي على شيء مبهم إلاَّ في موضعين .

أحدهما : أن يؤدي إلى تدافع الكلام نحو ضرب زيدٌ رجلًا ،

إذا جعلت ـ رجلاً تمييزاً لما انطوى عليه الكلام المتقدّم من إبهام الفاعل ، وذلك أن الكلام مبنيٌّ على حذف العامل فذكره تفسيراً آخره متدافع ، لأن ما حذف لا يذكر .

وقد ذهب ألى إجازته بعض النّحويّين وقد يتخرّج عليه قول الراجز .

٣٢٧= يَبْسُطُ للأضياف وَجْهاً رَحْبَا   بَسْطَ ذِرَاعَيْنِ لِعَظْمٍ كَلْبَا[١]

فيكون قد نوى بالمصدر بناءَهُ[٢] للمفعول ، والتقدير ، بَسْطاً مثل ما بُسِط ذراعان[٣] .

ويحتمل هذا البيت غير هذا ، وهو أن يكون من باب القَلْبِ ، وهو كثير في كلامهم .

والموضع الثاني : أن يؤدي إلى إخراج اللفظ ، عن أصل وضعه نحو ، قولك : ادهنت زيتاً ، لا يجوز انتصاب زيت على التّمييز ، إذ الأصل : ادّهنتُ بزيت ، فلو نصب على التّمييز ، لأدّىٰ إلى حذف حرف الجرّ وإلتزام التنكير في الاسم ونصبه بعد أن لم يكن كذلك . وكلّ ذلك إخراج اللّفظ عن أصل وضعه ويوقف فيما ورد من ذلك على

(١) قائله مجهول .
من شواهد : المغنى ٢ / ٥٨٣ .
(٢) في ط : « بناؤه » ، تحريف
(٣) قدره ابن هشام في المغنى ٢ /٥٨٣ : بقوله : « إن الأصل : كما بسط كلب ذراعيه ، ثم جيء بالمصدر ، وأسند للمفعول فرفع ثم أضيف إليه ، ثم جيء بالفاعل تمييزاً .

السّمّاع .

والذي ورد منه قولهم : امتلأ الإناء ماءً ، وتفقأ زيدٌ شَحْمـاً ، والدّليل على أن ذلك نصب على التمييز التزام التّنكير ، ووجوب التأخير بإجماع . . انتهى .

باب حروف الجَرّ

تقسيم

قال ابن الخباز : حروف الجّرّ ثلاثة أقسام :

قسم : يلزم الحرفيّة وهو مِن ، وفي ، وإلى ، وحتّى ، وربّ ، [٢/٨٤] واللام ، / والواو ، والتاء ، والباء .

وقسم : يكون اسماً وحَرْفاً وهي : على ، وعن ، والكاف ، ومذ ، ومنذ .

وقسم : يكون فعلاً وحرفاً وهو : حاشا ، وعدا ، وخلا . قال : ولولا ، وكي في القسم الأول . ومع ، مِن القسم الثاني .

وحكى عن أبي الحسن: أنه قال : بَلْهَ(١) إذا جرّت حرف جر . انتهى .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : حروف الجرّ تنقسمُ أربعة أقسام :

(١) في ط فقط : « يلي » ، تحريف

قسم : لا يستعمل إلَّا حرفاً .

وقسم : يستعمل حرفاً واسماً ، وهو مذ ، ومنذ ، وعن ، وكاف التشبيه .

وقسم : يستعمل حرفاً وفعلاً وهو ، حاشا ، وخلا .

وقسم : يستعمل حرفاً واسماً وفعلاً وهو على .

قـــاعـــــدة

[الأصل في الجرّ حرف الجرّ]

الأصل في الجَرّ حرف الجرّ ، لأن المضاف مردود في التأويل إليه . ذكره ابن الخباز في (شرح الدّرّة) .

ضـــابـــــط

[في عدد حروف الجر]

قال ابن هشام في (تعليقه) : حروف الجرّ عشرون حـرفاً ، ثلاثة لا تجرّ إلَّا في الاستثناء وهي ، حاشا ، وخلا ، وعدا .

وثلاثة لا تجرّ إلَّا شذوذاً وهي لعلّ ، وَكَيْ ، ومتى .

وسبعـة تجرّ الـظاهـر والمضمـر وهي ، مِن، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، والباء ، واللام .

والسبعة الباقية لا تجرّ إلّا الظاهر وهي تنقسم إلى أربعة أقسام :

قسم : لا يجرّ إلّا الزمان وهو مذ ، ومنذ .

وقسم : لا يجرّ إلّا النكرات وهو ، ربّ .

وقسم : لا يجرّ إلّا لفظي الجلالة ، ورَبّ ، وهو التاء .

وقسم : يجرّ كل ظاهر وهو الباقي .

[مصطلحا الجر والخفض]

(فائدة) : الجرّ من عبارات البصريين ، والخفض من عبارات
[٢/٨٥] الكوفيين / ذكره ابن الخباز وغيره .

[من]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في الغُرة : (مِنْ) أقـوى حروف الجرّ ، ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند .

قــاعـــدة

[في أصل حروف القسم]

قال : أصل حروف القسم : الباء ولذلك خُصّت بجـواز ذكر الفعل معها نحو : أقسم باللّه لتفعلنّ . ودخولها على الضمير نحو :

بك لأفعلن ، واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو : باللّه هل قام زيد ؟

[معاني تعلق حروف الجرّ بالفعل]

(فـائدة) : قـال ابن فلاح في المغنى : تعلق حـروف الجر بالفعل يأتي لسبعة معان :

تعلّق المفعول به .

وتعلق المفعول له كجئتك للسّمّن واللبن .

وتعلّق الظرف كأقمت بمكة .

وتعلق الحال كخرج بعشيرته .

وتعلّق المفعول معه نحو : ما زلت بزيد حتى ذهب .

وتعلّق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيدٍ وخلا زيدٍ ، لأنها نائبة عن إلاَّ والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به . فكذا المجرور بعد هذه على التّشبيه بالمفعول به .

وتعلق التمييز نحو :

٣٢٨= * يا سيّداً ما أنت من سيّد *(١)

(١) تمامه : * موطأ الأكناف رحْبَ الذِّراعْ *

من شـواهد : شـرح شـذور الـذهب / ٢٣٠ ، والتصـريـح ١/ ٣٩٩، وهمع الهوامع والدرر رقم ٦٧٣ ، ٩٧٢، ١٤٤٧ . وقائله السفاح بن بكيـر يرثي بهـا يحيى بن ميسرة صـاحب مصعب بن الزبير ، وكان ثبت على موالاته حتى قتل معه ، وقيل : إنه لرجل من بني قريع .

[أوجه ربّما]

(فائدة) : في (تذكرة ابن الصائغ : قال : نقلت من مجموعٍ بخط ابن الرماح : (رُبّما) على ثلاثة أوجه : أحدها : أن « ما » كافّة كما قال :

٣٢٩= فإن تُمْسِ مَهْجُورَ الفِنَاءِ فَرُبّما　　أقام به بَعْدَ الوُفودِ وفُودُ(١)

وغير كافة :

٣٣٠= ماوِيّ يا رُبَّتَما غارةٍ　　شَعْواء كاللَّذْعَةِ بِالْمِيْسَمِ(٢)

ونكرة موصوفة :

٣٣١= * ربما تكرة النفوس من الأمـ ر *(٣)

(١) من شواهد : الخزانة ٤/١٦٧ ، وهو من أبيات أربعة أوردها أبو تمام في باب المراثي من الحماسة لأبي عطاء السِّندي يرثي بها يزيد بن هبيرة الفزاري ، ووأولها .

ألا إن عيناً لم تجد يوم واسط　　عليك بجاري دمعها لجمودُ

(٢) لضمْرة بن ضمرة النهشليّ .

من شواهد : الخزانة ٤/١٠٤ ، والهمع والدرر رقم ١١٥٦ ونوادر أبي زيد /٢٥٣ ، وروايته : « بل » مكان : « يا » .

(٣) الشاهد بتمامه :

ربما تكره النفوس من الأمـ　　ر له فَرْجة كحل العقالِ

نسبه سيبويه ١/٢٧٠ إلى أمية بن أبي الصلت، وهو من شواهده، وشواهد: المقتضب ١/٤٢ ، وابن الشجري ٢/٢٣٨ ، وابن يعيش ٤/٢ ، ٨/٣٠ ، والخزانة ٢/٥٤١ ، ٤/١٩٤ ، والمغنى ٢/٢ ، وشرح شذور الذهب /١٢ ، والعيني ١/٤٨٤ ، والأشموني ١/١٥٤ ، واللسان : فرج ، والهمع والدرر رقم ٨ ، ٣٠١ .

ويحتمل الثلاثة قوله :

٣٣٢= لقد رُزئتْ كعب بن عوف وربّمـــا

فـتًى لـم يكـن يرضى بشيء يضيمُهـا

فتىً مرفوع بما يفسره : (يضيمها) ، لأن ربّما صارت مختصة بالفعل كـ (إذا) ، و(إن) ، تقديره : لم يرض فتًى لم يكن يرضى ، أو لم يكن فتى يرضى ، أو مفعول بإضمار فعل تقديره : وربما رزئت فتًى لم يكن يرضى ، أو مفعول برزئت المذكور ، وفي هذه الأوجه كافّة . أو تجعل زائدة وفتى محلّه جرّ ، أو نكرة موصوفة أي : رُبّ شيء فتًى / لم يكن يرضى . [٢/٨٦]

باب الإضافة

قـــاعــــدة

[ما لا يمكن تنكيره من المعارف لا تجوز إضافته]

قــال في (البسيط) : مــا لا يمكن تنكيــره من المـعــارف كالمضمرات وأسماء الإشارة لا تجوز إضافته؛ لملازمة القرينة الدالّة على تعريفه وضْعاً .

وأما الأعلام فالقياس عدم إضافتها، وعدم دخـول اللام عليهـا لاستغنـائها بـالتّعريف الـوضْعِيّ عن التعريف بـالقـرينـة الـزّائـدة . والاشتراك الاتّفاقي فيها لا يلحقها باشتراك النّكرات الذي هو مقصود الواضع . وليس الاشتراك في الأعلام مقصوداً للواضع ، فإن النكرات تشترك في حقيقة واحدة ، والأعلام تشترك في اللّفظ دون الحقيقة . وكل حقيقّة تتميّز بوضع غير الوضع للحقيقة الأخرى بخـلاف وَضْع اللّفظ على النكرات ، ولذلك كان (الزّيدان) يدلّ على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة ، (والرجـلان) يدلّ على الاشتـراك في الاسم والحقيقة .

وقد جاء إدخال اللّام عليها . وإضافتها إلحاقاً للاشتراك الاتّفاقي بالاشتراك الوضعي ، وكأنه تخيّل في تنكيرها اشتراكها في مُسَمّى هذا اللّفظ ، فإذا اتفق جماعةٌ اسمُ كلّ واحد منهم زيدٌ ، فكل واحد منهم فَرْدٌ مَنْ يُسَمّى بزيد .

فلهذا القَدْر مِنَ التَّنكيرِ صَحّ تعريفُه باللّام وإضافته في قوله :

٣٣٣= * بَاعَد أُمّ العَمْر مِنْ أسيرها[1] *

وقوله :

٣٣٤= * علا زَيْدُنا يوم النّقا رَأس زَيْدِكُمْ[2] *

---

(١) لأبي النجم ، كما في ابن يعيش ، وبعده :

* حُرّاسُ أبوابٍ على قصورِها *

من شواهد : ابن يعيش ١/ ٤٤ ، والإنصاف ١/ ٣١٧ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٥٦ ، والمغنى ١/ ٥٢ . والهمع والدرر رقم ٢٢١ ، واللسان : « وبر » .

(٢) تمامه :

* بأبيض ماضي الشفرتين يمانِ *

من شواهد : ابن يعيش ١/ ٤٤ ، والخزانة ١/ ٣٢٧ ، ٢/ ١٦١ ، ٣/ ٢٥٢ ، والمغنى ١/ ٥٣ ، والعيني ٣/ ٣٧١ ، والتصريح ١/ ١٥٣ ، وحاشية يّس ١/ ١٠٣ .

وهو منسوب إلى رجل من طيىء ، وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلاً فأقاد عنه السلطان ، فقال يفتخر على الأسديين وبعده :

فإن تقتلوا زيداً بزيد فإنما ... أقادكم السلطان بعد زمان

والنّقا بالقصر : الكثيب من الرمل .

واجتماع اللام والإضافة في قوله :

٣٣٥= وَقَدْ كان مِنْهُم حاجِبٌ وابن مامة
أَبو جَنْدَلٍ والـزَّيْـدُ زَيْـدُ المعـارِكِ(١)

قال : والإضافة في الأعلام أكثر من تعريف اللّام ؛ وإنما كَثُرت ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللّام لوجهين :

أحدهما : التأنيس بكثرة الأعلام المسمّاة بالمضاف والمضاف إليـه كعبد الله وعبـد الـرَّحمٰن ، والكُنى فلم تكن الإضـافـة والعلم متنافيين .

والثـاني : أنه قـد عهد من الإضـافة عـدم التعـريف بهـا في المنفصلة ، فلم تستنكر كاستنكار دخول اللّام التي لا يكون ما تدخل [٨٧/٢] عليه نكرة ، وإن وجد ، كأرسلها / العراك ، وادّخلوا الأوّل فالأوّلَ ، فهو قليل بالنسبة إلى الإضافة اللفظيّة التي لا تفيد التعريف .

قـــاعــــــدة

[في سلب تعريف العلمية من العلم عند الإضافة]

قـال ابن يعيش : إذا أضفت العلم سلبته تعـريف العلميّـة ، وكسوته بعدُ تعريفاً إضافيّاً وجرى مجرى أخيك ، وغلامك ، في

(١) من شواهد : ابن يعيش / ٤٤ برواية : « ابن امه » مكان : « ابن مامة »، وقد نسبه للأخطل ،

تعريفهما بالإضافة كقوله :

٣٣٦= * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم[1] *

قال : وإذا أضيف العلم إلى اللقب صار كالاسم الواحد، وسلب ما فيه من تعريف العلميّة ، كما إذا أضيف إلى غير اللقب وصار التّعريف بالإضافة .

قـــاعـــدة

[في إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال]

قال ابن السّرّاج في (الأصول) : الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ، ولا فعل إلى اسم ، ولكن العرب اتّسَعَتْ في بعض ذلك ، فخصّت أسماء الزّمان بالإضافة إلى الأفعال ، لأن الزّمان مضارع للفعل ، لأن الفعل له بُنِي ، وصارت إضافة الزّمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدّلالة عليهما .

ضـــابـــط

[في أقسام الإضافة]

الأسماء في الإضافة أقسام :

الأول : ما يلزم الإضافة فلا يكاد يستعمل مفرداً ، وذلك

---

(١) الشاهد رقم ٣٣٤ الذي سبق ذكره .

ظـروف ، وغير ظـروف ، فمن الـظّروف الجهـات السّتّ ، وهي : فوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، وخلف ، ووراء ، وتلقاء ، وتجاه ، وحـذاء ، وحِذة[١] ، وعنـد ، ولدُن ، ولدا ، وبين ، ووسط ، وسـوى ، ومع ، ودون ، وإذْ ، وإذا ، وحيث .

ومن غيـر الظّروف : مِثْـل ، وشبه ، وغيـر ، وبيد ، وقيـد ، وقدا ، وقاب ، وَقَيْس[٢] ، وأي ، وبعض ، وكل ، وكلا ، وكلتا ، وذو مؤنثة ، ومثنّاة ، ومجموعة[٣] . وأولو ، وأولات ، وقد ، وقَط ، وحسب ، ذكر ذلك كلّه في (المفصل) .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « حدة » بادال ، وصوابها بالذال كما في ابن يعيش الذي نقل منه هذا النص ٢ / ١٢٦ .
وفي القاموس : « حذا » : حاذاه : آزاه ، والحذاء : الإزاء ويقال : هو حذاءَك ، وحِذْوتَك ، وحِذَتَك بكسرهن .

(٢) في شرح ابن يعيش ٢ / ١٢٩ : « وأمّا مثل وشبه فبمعنى واحد ، وغير وبيد بمعنى واحـد . وقيد ، وقـدا ، وقـاب ، وقيس بمعنى مقـدار الشيء ، يقـال : بيني وبينه قيـد رمح ، وقـاب رمح ، وقيس رمـح .
بمعنى : قدر رمح .

(٣) ذو بمعنى صاحب . نقول : هذا رجل ذو مال ، تعرب إعـراب الأسماء الخمسة وفي التثنية : ذَوا مال ، وأصله : ذوان ، حذفت نونه للإضافة ، وفي النصب والجرّ : ذَوَى مال : وفي الجمع ذَوُو مال : رفعاً ، وَذَوِي مال نصباً وجرّاً ، وأصله : ذوون ، وذوين ، وحذفت نونه للإضافة ، وجمـع جمع السلامة ؛ لأنه وصف به من يعقل ، فجرى مجرى مسلمين ، وصالحين وفي المؤنث ذات ، والتثنية ذواتا والجمع ذوات . انظر ابن يعيش ٢ / ١٢٩ .

والثاني : ما لا يضاف أصلاً كـ«مُذ» ومنذ إذا وليهما مرفوع أو فعل / ، والمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات سوى أي . [٢/٨٨] وأسماء الأفعال ، وكم وكأيّن .

والثالث : ما يضاف ويفرد وهو غالب الأسماء .

قـاعـــدة

[الإضافة تصح بأدنى ملابسة]

الإضافة تصحّ بأدنى ملابسة نحو قولك : لقيته في طريقي ، أضفت الطّريق إليك بمجرّد مرورك فيه . ومثله قول أحد حاملي الخشبة : خذ طرفك،أضاف الطّرف إليه بملابسته إياه في حال الحَمْل . وقول الشاعر :

٣٣٧= إذا كَوْكَبُ الخَرْقاء لاح بِسُحْرَةٍ

سهيلٌ أذاعت غَزْلَها في القَرَائِبِ[١]

(١) من شواهد ابن يعيش ٣/٨ ، وقد شرحه بقوله : « وذلك أن الكَيِّسةَ من النساء تستعد صيفاً ، فتنام وقت طلوع سهيل ، وهو وقت البرد .
والخرقاء تكسل عن الاستعداد ، فإذا طلع سهيل وبردت تجد في العمل ، وتفرّق قطنها في قبيلتها تستعين بهن ، فخصصها لذلك :
من شواهد : المقرب ١/٢١٣ . والخزانة ١/٤٨٧ ، والعيني ٣/٣٥٩ ، واللسان : « غرب » برواية الغرائب مكان : القرائب ، وكذلك في المحتسب ٢/٢٢٨ برواية : « الغرائب » . وقائل الشاهد مجهول .

أضاف الكوكب إليها لجِدّها في عملها عند طلوعه. ذكر ذلك في (المفصل) وشروحه .

ضـــابـــط

[في حيث]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : ليس في ظروف المكان ما يضاف إلى الجملة غير « حيث » لمّا أبهمت، لوقوعها على كـلّ جهة احتاجت في زوال إبهامها إلى إضافتها بِجُمْلة[1] كإذ وإذا في الزّمان .

ضـــابـــط

[في ما يكتسبه الاسم بالإضافة]

قـال ابن هشام في (المغنى) : الأمـور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة :

أحدها : التّعريف كغلام زيد .

الثاني : التخصيص كغلام رجل .

الثالث : التخفيف كضارب زيد .

الرابع : إزالة القُبْح أو التجوّز كمررت بالرّجل الحسن الوجه ، فإنّ الوَجْهَ إن رفع قَبُحَ الكلام ؛ لخلّو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف،

(١) في ط : « الجملة » بدون الباء

وإن نُصِب حصل التجوّز بإجرائك الوصف القاصر مُجْرى المتعدّي .

الخامس : تذكير المؤنث : نحو « إن رحمة الله قريب »[1] .

السادس : تأنيث المذكر نحو : قطعت بعض أصابعه / . [٢/ ٨٩]

السابع : الظرفية نحو : « تُؤتِي أُكلَهَا كُلّ حين »[2] .

الثامن : المصدرية نحو : ﴿ أيّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُون ﴾[3] .

التاسع : وجوب الصّدر نحو : غلام مَنْ عندك ، وصبيحة أيّ يوم سفرك .

العاشر : البناء في المبهم نحو : غير ، ومثل ، ودون ، والزمن المبهم المضاف إلى إذ أو فعل مبني .

وهذا الفصل أخذه ابن هشام[4] من كتاب (نظم الفرائد وحصْر الشرائد) للمهلّبي . وقال المهلبيّ في نظم ذلك :

خصال في الإضافة يكتسيها الْمضافُ من المضاف إليه عَشْرُ :

بنـاءٌ ثُـمّ تـذكـيـرٌ وظـرْفُ ومعنى الجنس والتأنيث تَقْرُو[5]

وتعـريـفٌ وتنكـيـرٌ وشَـرْطُ والاستفهام والحـدَثُ المُقـرُّ

(١) الأعراف / ٥٦ .

(٢) إبراهيم / ٢٥ .

(٣) الشعراء / ٢٢٧ .

(٤) نقل عن المغنى ٢ / ٥٦٤ ـ ٥٦٩ بتصرّف .

(٥) في القاموس : القرو : القصد والتتبع كالاقتراء والاستقراء .

وذكر في الشرح أنه أراد بالاستفهام مسألة غلام من عندك ؟ وبالحدث المصدريّة ، وبالجنس قولك : أي رجل يأتيني فله درهم ، وبالشّرط : غلام مَنْ تضرب أضرب ، وبالتّنكير قولك : هذا زيد رجل ، وهذا زيد الفقيه ، لا زيد الأمير؛ لأنك لم تُضِفْه حتى سلبته التّعريف في النيّة للاشتراك العارض في التّسمية .

وهذه الثّلاثة لم يذكرها ابن هشام ، وذكر بدلها : التّخصيص، والتخفيف ،وإزالة القبح ، والتجوّز .

ولم يذكر المهلّبي هذه الثلاثة

ومسألة اكتساب التنكير من الإضافة في غاية الحسن ، وهي سلب تعريف العلميّة ، وقد تقدم تحقيق ذلك في أول الباب .

وقلت أنا :

ويكتسب المضاف فخذ أموراً أحلتها الإضافة فوق عشر
فتعريفٌ وتخصيص بناء وتخفيف كضاربِ عبد عمرو
وَتَرْكُ القبح والتّجويز شرطٌ والاستفهام فانتسبا لصدر
وتذكيرٌ وتأنيث وظرْفٌ وسلب للمعارف شبه نُكْر
ومعنى الجنس والحدث المعرّى فخذ نظماً يحاكي عِقْد دُرِّ

وقال ابن هشام في (تذكرته) في اكتساب التأنيث : قد بسط
[٢/٩٠] الناس هذا ، فقالوا : إنه منحصر في أربعة أقسام : /

قسم : المضاف بعض المؤنّث وهو مؤنث في المعنى ، وتلفّظ بالثاني وأنت تريده نحو : قُطِعَتْ بعض أصابعه .

٣٣٨ = * إذا بعض السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنا(١) *

و « تَلْتَقِطه بعض السّيّارة »(٢).

وقسمٌ : هو بعض المؤنث وتلفظ بالثّاني ، وأنت تريده إلّا أنه ليس مؤنّثاً ، وذلك نحو :

٣٣٩= * شَرِقَتْ صَدْرُ القناة(٣) *

(١) تمامه :

* كفى الأيتامَ فَقَدُ أبي اليتيم *

لجرير من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك ومطلعها :

أَلُمْتِ وما رَفُقْتِ بأن تلومي وقلت مقالَة الخَطِل الظَّلومِ

انظر ديوانه / ٤١١ .

من شواهد : سيبويه ١ /٢٥ ، ٣٢ ، والمقتضب ١٩٨/٤ ، وابن يعيش ٩٦/٥ ، والخزانة ٢ /١٦٧ ،وحاشية يس ٢ /٣٢ . واللسان : « عرق » .

وفي الخزانة : بعض فاعل محذوف يفسّره « تعرقتنا » المذكور وتعرقتنا ، يقال : تعرقت العظم : إذا أكلت ما عليه من اللحم . يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشينا ، وكفى بمعنى أغنى يتعدّى إلى مفعولين ، أولهما : الأيتام ، وثانيهما فقد ، ومصدره : الكفاية وفي ط : « تعوقتنا » بالواو .

(٢) يوسف / ١٠ ، وفي « ط » «يلتقطه» بالياء وهي قراءة حفص وهي غير مرادة هنا ، والصواب « تلتقطه » بالتاء لأنه المناسب للاستشهاد، وهي قراءة مجاهد ، وأبي رجاء ، والحسن ، وقتادة ؛ انظر قراءة رقم ٣٧٣٧ في معجم القراءات .

(٣) قطعة من بيت للأعشي ديوانه / ١٨٤ ، والبيت بتمامه :

وتَشرقُ بالقول الذي قد أذعتَهُ كما شَرِقَتْ صدر القناة من الدم

وفي ط : « شرق صدر القناة » تحريف صوابه من المخطوطات ومراجع =

وقلنا : إنه غير مؤنث لأنّ صدر القناة ليس قناة، بخلاف بعض الأصابع فإنه يكون أصابع .

وقسم : تلفظ بالثاني وأنت تريده إلّا أنه لا بعض ولا مؤنث نحو : اجتمعت أهل اليمامة .

والقسم الرابع : زاده الفارسِيّ وهو أن يكون المضاف كُلًّا للمؤنث كقوله :

٣٤٠= وَلَهِتْ عليه كُلُّ مُعْصِفَةٍ هوجاءُ ليس لِلُبِّها زَبْرُ[1]

فأنّث كُلًّا ، لأنه المُعْصفات .

= الشواهد الآتية :
سيبويه ١/٢٥، والمقتضب ٤/١٩٧، والهمع والدرر رقم ١٢٢٩. وشرقِ بريقه : إذا غصّ وهو من باب عَلِم.

(١) لابن أحمر ، من قصيدة مطلعها :
عوجوا فحيّوا أَيّها السَّفْرُ أم كيف ينطق منزل قَفْرُ
انظر شعر عمرو بن أحمر الباهليّ ٨٦ ـ ٨٧.
وولهت : جنت ، والمعصفة : الريح الشديدة ، واللّب : العقل، والزَّبر : التماسك ، قال في أساس البلاغة /٢٦٦ : ومن المجاز : « ما له زبر » أي عقل وتماسك ثم استشهد بهذا البيت لابن أحمر
من شواهد : سيبويه ١/٢٧٢ ، وحاشية يس ٢/٣٢ ، واللسان : « هوج » و« زبر » .
وفي ط : « ليس للبهازين » تحريف واضح ، وفي حاشية يّس : « زير » بالياء ، تحريف .

[فَائدة منظومة في سقوط الهاء عند الإضافة]

(فائدة) قال بعضهم :

ثـلاثـةٌ تَـسْـقط هـاءاتُـهـا ... مضـافـةً عنـد جميـع النّحـاهْ

منهـا إذا قيـل أبـو عـذرهـا[1] ... وليت شعـري وإقـام الصّـلاهْ

باب المَصْدر :

قال ابن هشام في (تذكرته) : المصدر الصرّيح يقع في موضع الفاعل نحو : ﴿ ماؤُكُمْ غَوْراً ﴾[2] والمفعول به نحو : ﴿ هذا خَلْقُ اللّه ﴾[3] .

والمصدر المؤول كذلك في موضع الفاعل نحو : عسى زيدٌ أن يقوم ، والمفعول نحو : ﴿ ما كان هذا القرآن أَنْ يُفْتَرى ﴾[4] .

[أقوى إعمال المصدر]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرته) : قال الجرجاني :

---

(١) في اللسان : « عذر » : يقال : فلان أبو عُذْر فلانه : إذا كان افترعها وافتضّها ، وأبو عُذْرتها . وقولهم : ما أنت بذي عُذْر هذا الكلام : أي لست بأوّل من افتضه .

(٢) المُلْك / ٣٠.

(٣) لقمان / ١١ .

(٤) يونس / ٣٧.

أقوى إعمال المصدر منوّناً ، لأنه نكـرة كالفعـل ، ثم مضافـاً ، لأن إضافته في نيّة الانفصال، فهو نكرة أيضاً ، ودونهما ما فيه « أل » .

باب اسم الفاعل

قــاعــــدة

[في الكلمات التي تكسَّر والتي تجمع بالواو والنون]

قال ابن السراج (في الأصول) كل ما كان يجمع بغير الـواو
[٢/٩١] والنون/ نحو : حسن وحِسان ، فإنّ الأجود فيه أن تقول. مررت برجل حسانٍ قومهُ من قبل أن هذا الجمع المُكسّر هو اسمٌ واحدٌ صيغ للجمع ألا ترى أنه يعرب كإعراب الواحد الفرد .

وما كان يجمع بالواو والنون نحو : منطلقين فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المقدّم فتقول: مررت برجل منطلقٍ قومُه .

بـاب التّعجّب

قول البصريّين في : أَحْسِنْ بزيد يلزم منه شذوذ من أوجه :

أحدها : استعمال أفْعِل للصّيرورة قياساً ، وليس بقياس ، وإنما قلنا ذلك؛ لأن عندهم أن أفْعِل أصله أفْعَل بمعنى صار كذا .

الثاني : وقوع الظاهر فاعلاً لصيغة الأمر بغير لام .

الثالث : جعلهم الأمر بمعنى الخبر .

الرابع : حذف الفاعل في ﴿ أَسْمِعْ بهم وَأَبْصِر ﴾[1] نقله من تعاليق ابن هشام .

باب أفعل التفضيل

قـــاعـــــدة

[في تشابه التعجب بأفعل التفضيل]

قال ابن السّرّاج في (الأصول) : كُلّ ما قلت فيه : ما أَفْعَلَهُ قلت فيه : أَفْعِل به ، وهذا أفعل من هذا . وما لم تقل فيه ما أفعله لم تقل فيه : هذا أفعل من هذا ، ولا أَفْعِل به .

ضـــابـــــط

[في عدم اقتران : خير وشر بأل]

قال ابن هشام في (تـذكرتـه) : قولهم : إن أفعـل التفضيل يستعمل مضافاً وبأل وبـ « من » يستثنى من استعماله بأل خَيْرٌ وشَـرٌّ فإنّي لم أرهما استعملا بأل للتفضيل .

(١) مريم /٣٨.

باب أسماء الأفعال

[تثنية هاء وجمعها نادر وغير شاذ]

قال ابن هشامَ في (تذكرته): اعلم أن (هاؤما، و (هاؤم) نادرٌ في العربية لا نظير له ألا ترى أن غيره من : صَهْ ومهْ لا يظهر فيه الضّمير البتَّةَ وهو مع ندوره غير شاذّ في الاستعمال ، ففي التنزيل : ﴿ هاؤومُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه﴾ / (١) [٩٢/٢]

(١) الحاقة / ١٩.

بـاب النّعـت

ضـــابـــط

[في أقسام ما يوصف به]

قال في (البسيط) : جملة ما يوصف به ثمانية أشيـاء :

اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصّفة المشبّهة . وهذه الثلاثة هي الأصل في الصّفات ، لأنها التي تدخل في حدّ الصّفة ، لأنّها تدلّ على ذات باعتبار معنًى هو المقصود ، وذلك لأن الغرض من الصّفة الفرق بين المشتركين في الاسم. وإنّما يحصل الفـرق بالمعـاني القائمـة بالذّوات ، والمعاني هي المصادر . وهـذه الثّلاثـة هي المشتقّة من المصادر فهي التي توجد المعاني فيها .

والـرابـع : المنسـوب كمكّيٌ وكـوفيٌ ، وهـو في معنى اسم المفعول .

والخامس : الوصف بذي التي بمعنى صاحب .

والسادس : الوصف بالمصدر كرجل عَدْل وهو سماعيّ .

والسابع : ما ورد من المسموع غيره كمررت برجل أيّ رجل .
والثامن : الوصف بالجملة .

ضــابــط

[في أقسام الأسماء في الوصف]

قال في (البسيط) : الأسماء في الوصف على أربعة أقسام :

ما يوصف ويوصف به ، وهو اسم الإشارة ، والمعرّف بأل، والمضاف إلى واحد من المعارف إذا كان متّصفاً بالحدث .

وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ثواني الكُنَى ، واللهم عند سيبويه ، وما أوغل من الاسم في شبه الحرف ، كأين وكم وكيف ، والمضمرات . وما أحسن قول الشاعر .

أضمرت في القلب هَوى شادنٍ . مشتغلٍ بالنّحو لا يُنْصِفُ
وَصَفْتُ ما أضمْرتُ يوماً له فقال لي المضمر لا يُوصَفُ

وما يوصف ولا يوصف به : وهو الأعلام .

[٩٣/٢] وما يُوصَف به ولا يُوصَف وهو الجمل / .

[أقسام الأسماء في مجال النعت]

وقال ابن عصفور في (شرح الجُمَل) : الأسماء تنقسم أربعة

أقسام :

قسم : لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشّرّط، واسم الاستفهام، والمضمر، وكل اسم متوغّل في البناء، وهو ما ليس بمعرب في الأصل ما عدا الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة .

وقسم : ينعت به ولا يُنعت وهو ما لا يستعمل من الأسماء تابعاً نحـو : « بسن » و « ليطان » و « نـائـع » من قـولهم : حسن بسن ، وشيطان ليطان ، وجائع نائع ، وهي محفوظةٌ لا يقاس عليها .

وقسم : ينعت ولا ينعت به وهو العَلَم، وما كان من الأسماء ليس بمشتق ولا في حكمه نحو : ثوب وحائط ، وما أشبه ذلك .

وقسم : ينعت وينعت به وهو ما بقي من الأسماء .

وقال ابن هشام في تذكرته المعارف أقسام :

قسم : لا ينعت بشيء وهو المضمر .

وقسم : ينعت بشيء واحد وهو اسم الإشارة خاصة ينعت بما فيه أل خاصة .

وقسم : ينعت بشيئين وهو ما فيه أل ينعت بما فيه أل أو بمضاف إلى ما فيه أل .

وقسم : ينعت بثلاثة أشياء وهو شيئان : أحدهما : العلم ينعت بما فيه أل، وبمضاف، وبالإشارة.

والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه أل وبالإشارة .

تقسيـــم
[في تبعيّة الصّفة للموصوف في الإعراب]

قال في (البسيط) : تبعيّة الصّفة لموصوفها في الإعراب ثلاثة أقسام :

ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير ، وهو كلّ معرب ليس له موضع من الإعراب يخالف لفظه .

وما يتبع الموصوف على محلّه لاغير ، وهو جميع المبنيّات التي أُوغلت في شبه الحرف كالإشارة ، وأمس ، والمركّب من الأعداد ، وما لا ينصرف في الجرّ .

وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محلّه وهو أربعة أنواع : اسم لا ، والمنادى ، وما أضيف إليه المصدر ، واسم الفاعل / . [٢/٩٤]

باب التوكيد

[الضمير الثاني المؤكد للضمير مرفوع دائما]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : قاعـدة : الضمير إذا أكّـد بضمير كان الضّمير الثاني المؤكّد من ضمائر الرفع لا غير ، سواءُ كان الضّمير الأول المؤكّد مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً نحو : قمت أنا ، ورأيتك أنت ، ومررت به هو .

[ما لا يجوز فيه التأكيد اللفظي]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرته) : لنا موطنٌ لا يجوز فيه التوكيد اللّفظِيّ ، وذلك قولك : احْذَر الأسد . لا يجوز لك في هذا الكلام أن تُكَرّر الاسم المحذّر منه لئلّا يجتمع البدل والمبدل منه ، لأنهم جعلوا التّكرار نائباً عن الفعل .

[التوكيد اللفظي أوسع مجالاً من التأكيد المعنوي]

(فائدة) : قـال الأندلسي التـأكيد اللفـظي أوسع مجـالاً من التأكيد المعنوي ، لأنه يدخل في المفردات الثّلاث ، وفي الجمل ،

ولا يتقيّد بمُظهر أو مُضمر ، معرفة أو نكرةً ، بل يجوز مطلقاً إلا أن السماع في بعضها أكثر فلا يكاد يسمع أو ينقل : إنّ إنّ زيداً قائم ، وإنما أكثر ما يأتي في تكرير الاسم أو الجملة .

ضابط

[في تقسيم الاسم بالنسبة إلى التأكيد]

قال ابن الدّهّان في (الغرة) : الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

قسم : يوصف ويؤكد كزيد ، والرّجل .

وقسم : يوصف ولا يؤكد كرجل .

وقسم : يؤكد ولا يوصف كالمضمر .

قاعدة

[في ألفاظ التوكيد]

قال ابن هشام في (تذكرته) : إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنّفس ، فالعين ، فكُلّ ، فأجمع ، فأكتع ، فأبصع ، فأبتع .

وأنت مخيّر بين أبتع وأبصع فأيّهما شئت قدّمت .

فإن حذفت النفس أتيت بما بعدها مُرَتّباً ، أو العين فكذلك ، أو كُلّاً فكذلك، أو أجمع لم تأت بأكتع وما بعده، لأن ذلك تأكيد لأجمع فلا يؤتى به دونها . ذكره ابن عصفور في (شرح الجمل)/ . [٢/٩٥]

باب العطف

أقسام العطف ثلاثة

أحدها: العطف على اللّفظ، وهو الأصل نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعدٍ بالخفض . وشرْطُهُ إمكان توجّه العامل إلى المعطوف فلا يجوز في نحو : ما جاءني من امرأة ولا زيدٌ إلا الرفع عطفاً على الموضع ، لأن (مِنْ) الزائدة لا تعمل في المعارف .

وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحَلّ جميعاً نحو: ما زيد قائماً لكن أو بل قاعِدٌ لأنّ في العطف على اللّفظ إعمالَ ما في الموجب ، وفي العطف على المحلّ اعتبار الابتداء مع زواله بدخول النّاسخ . والصّواب الرفع على إضمار مبتدأ .

الثاني : العطف على المحلّ نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدًا بالنّصب . وله ثلاثة شروط :

أحدها : إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح ، فلا يجوز : مررت بزيد وعمراً، لأنه لا يجوز مررت عمراً .

الثاني : أن يكون الموضع بحق الأصالة ، فلا يجوز : هـذا الضارب زيد وأخيه ، لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته؛ لالتحقاقه بالفعل .

الثالث : وجود المُحْرِز أي الطّالب لذلك المحلّ ، فلا يجوز : إنّ زيداً وعمرو قائمان ،لأن الطالب لرفع عمرٍو هو الابتداء والابتداء هو التجرّد ، والتجرد قد زال بدخول إنّ .

الثالث : العطف على التّوهم نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ بالخفض على توهّم دخول الباء في الخبر . وشَرْط جوازه صحّة دخول ذلك العامل المُتَوهّم . وشرط حُسْنِه كثرة دخوله هناك .

قـــاعـــــدة

[الواو أصل حرف العطف]

الواو أصل حروف العطف ، ولهذا انفردت عن سائر حروف
[٢/٩٦] العطف بأحكام / :

أحدها : احتمال معطوفها للمعيّة والتّقدم والتأخر .

الثاني : اقترانها بإمّا نحو : ﴿ **إمّا شاكراً وإمّا كفوراً** ﴾(١) .

الثالث : اقترانها بلا إنْ سُبِقَتْ بنفي ولم يقصد المعيّة نحو :

---

(١) الإنسان /٣.

ما قام زيد ولا عمرو،ليفيد أن الفعل منفيٌّ عنهما في حالة الاجتماع والافتراق . وإذا فقد أحد الشّرطَيْن امتنع دخولها ، فلا يجوز : قام زيد ولا عمرو ، ولا ما اختصم زيد ولا عمرو .

الرابع : اقترانها بلكن نحو : ﴿ وَلَٰكِنْ رَسولَ اللّهِ ﴾[1] .

الخامس : عطف المفرد السَّبَبِيّ على الأجنبيّ عند الاحتياج إلى الرّبط : كمررت برجل قام زيدٌ وأخوه .

السادس : عطف العقد على النّيف نحو : أحد وعشرون .

السابع : عطف الصّفات المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو :

٣٤١= * عَلَىٰ رَبْعَيْن مسلوبٍ وبالِ[2] *

الثامن : عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو :

٣٤٢= * فِقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ[3] *

---

(١) الأحزاب / ٤٠ .

(٢) لرجل من باهلة ، وصدره :

* بكيْتُ وما بُكا رجُلٍ حليمٍ *

من شواهد : سيبويه ١ / ٢١٤ ، والمقتضب ٢ / ٢٩١ ، والمقرب ١ / ٢٢٥ ، والمغنى ٢ / ٣٩٣ .

وفي ط : « وبال لي » مكان : « وبال » ، تحريف .

(٣) للفرزدق ، ديوانه / ١٩٠ وصدره :

* إنّ الرزيّة لا رزية مثلُها * =

التاسع : عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيدٌ وعمرو ، وجلست بين زيد وعمرٍو .

العاشر والحادي عشر : عطف العام على الخاص وبالعكس نحو ﴿ رَبِّ آغْفِر لِي ولِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مؤمناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ والمُؤْمِنَات ﴾[(١)] ، ﴿ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وجبريلَ وميكالَ ﴾[(٢)] .

ويشاركها في هذا الحكم الأخير « حَتَّىٰ » ، كمات كالناسّ حتى الأنبياء ، فإنها عاطفة خاصًّا على عامّ .

الثاني عشر : عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر يجمعهما معنًى واحد نَحْو :

٤٤٣ = * وزجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونا[(٣)] *

= من شواهد : المقرب ٢/٤٢، والمغنى ١/٣٩٣، وشرح شواهد المغنى للسيوطي رقم ٥٦٥ ، والهمع والدرر رقم ١٥٨٩ ، والتصريح ٢/١٣٨ .

(١) نوح /٢٨ .

(٢) البقرة /٩٨. وفي ط : « وملائكته وجيريل « وميكال » باسقاط « رسله » تحريف .

(٣) للرّاعي النّميري . وصدرُهُ :

* إذا ما الغانياتُ بَرزْنَ يوماً *

من شواهد : الخصائص ٢/٤٣٢، والمغنى ١/٣٩٤، وشرح شذور الذهب /٣١٥، والعينيّ ٣/٩١، والتصريح ١/ ٣٤٦، والأشموني ٢/١٤٠، وحاشية يس ١/٣٤٢، وهمع الهوامع والدرر رقم ٨٨٠، ١٥٩٣.

أي وَكَحَّلْن العيون . والجامع بينهما التّحسين .

الثالث عشر : عطف الشّيء على مرادفه : نحو :

٣٤٤= * وأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنا(١) *

الرابع عشر : عطف المقّدّم على متبوعه للضرورة كقوله :

٣٤٥ * عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللّهِ السّلامُ(٢)* / [٩٧/٢]

الخامس عشر : عطف المخفوض على الجِوار نحو: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُم ﴾(٣)

(١) لعدي بن زيد ، وصدره :
* فقدّمت الأديم لراهشيه *
من شواهد : المغنى ١/ ٣٩٥ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي رقم ٥٦٥ والهمع والدرر رقم ١٥٨٨ .

(٢) للأحوص . وصدره :
* ألا يا نخلة من ذات عِرْقٍ *
وكنى بالنخلة عن المرأة، ومطر: اسم رجل كان متزوّجاً بامرأة وكانت تبغضه ، وكان الأحوص يهواها .
من شواهد : الخصائص ٢/ ٣٨٦، وابن الشجري ١/ ١٨٠ ، والخزانة ١٩٢/١ ، ٣١٢، والمغنى ١/ ٣٩٥، والتصريح ١/ ٣٤٤،٣٧٦، والهمع والدرر رقم ٦٦٦ ، ٨٧٦، ١٣٩٤ ، ١٥٩١ ، ١٦٥٦ .

(٣) المائدة / ٦ ، بجرّ اللام من« أرجلكم »وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو ، وحمزة وآخرين، وانظر اللسان (كعب)، وشرح التصريح ٢/ ١٣٧، والهمع ٤/ ٣٠٤،والأشموني ٣/ ٥٨ . وانظر المراجع الأساسية لهـذه القراءة في معجم القراءات ، قراءة رقم ١٧٨٨ .

السادس عشر : ذكر أبو عليّ الفارسِيّ : أَن عطف الجملة الاسمية على الفعليّة وبالعكس يجوز بالواو فقط دون سائر الحروف . نقله عنه ابن جنّي في (سر الصّناعة) .

وفي (تذكرة) ابن الصّائغ عن (شرح الجمل) للأعلم : أصل حروف العطف الواو ، لأن الواو لا تدلّ على أكثر من الجمع والاشتراك، وأَمّا غيرها فيدلّ على الاشتراك وعلى معنًى زائد كالتّرتيب ، والمُهْلة ، والشّكّ ، والإضراب ، والاستدراك ، والنّفي ، فصارت الواو بمنزلة الشّيء المفرد، وباقي الحروف بمنزلة المرّكّب، والمفرد أصل المرّكّب .

ضابط

[في العطف بأم]

قال ابن هشام في (تذكرته) : من حروف العطف مالا يُعْطف إلَّا بعد شيء خاصّ ، وهو أم بعد همزة الاستفهام .

ومنها : ما لا يعطف إلَّا بعد شيئين ، وهو (لكن) بعد النفي والنّهي خاصّة .

ومنها : مالا يعطف إلَّا بعد شيئين ، وهو (لكن) بعد النفي والنّهي خاصّة .

ومنها : ما لا يعطف إلَّا بعد ثلاثة وهو (لا) بعد النّداء ، والأمر، والإيجاب .

ومنها : ما لا يعطف إلّا بعد أربعة وهو : بل بعد النّفي ، والنهي والإثبات، والأمر :

ضابط

[في تقسيم حروف العطف]

قال ابن الخباز : حروف العطف أربعة أقسام :

قسم يشرك بين الأول والثّاني في الإعراب والحكم وهو الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى .

وقسم : يجعل الحكم للأول فقط وهو « لا » .

وقسم : يجعل الحكم للثاني فقط وهو : بَلْ، ولكن / . [٢/٩٨]

وقسم : يجعل الحُكْم لأحدهما لا بعينه وهو إمّا ، وأو ، وأم .

ضابط

[في جواز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه]

قال ابن هشام في (تذكرته) : ليس في التّوابع ما يتقدّم على متبوعه إلّا المعطوف بالواو، لأنها لا ترتّب .

[امتناع عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو]

(فائدة) : قال الأبذي في (شرح الجُزوليّة) : لا يجوز عطف

الضمير المنفصل على الظّاهر بالواو ، ويجوز فيما عدا ذلك .

قال ابن الصائغ في (تذكرته) وأورد شيخنا شهاب الدين عبد اللّطيف على ذلك قوله تعالى : ﴿ ولقد وَصَّينا الَّذين أُوتوا الكِتَاب من قَبْلِكُم وإيّاكم ﴾[١] ، وقوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُون الرَّسول وإيَّاكم ﴾[٢] .

قال ابن الصائغ : وعندي أنه ينبغي أن ينظر في علّة منع ذلك حتى يتلّخص هل هذا داخلٌ تحت منعه ، فلا يلتفت إليه أو ليس بداخل فيدورُ الحُكْم مع العلّة ؟ .

والذي يظهر من التّعليل أن الواو لمّا كانت لمطلق الجمع ، فكأن[٣] المعطوفَ مباشر بالعمل ، ولا يجوز العمل في الضّمير وهو منفصل مع إمكان اتّصاله .

أما في غير الواو فليس الأمر معها كذلك كـ «قولك» : زيد قام عمرو ثم هو ، وقوله تعالى : ﴿ وإنَّا أَوْ إيّاكم لَعَلى هُدًى ﴾[٤] فنجيء إلى

(١) النساء / ١٣١ . وفي الألوسي ٥/١٦٤ : و « إياكم عطف على الموصول وهو : « الذين » . وحكم الضمير المعطوف أن يكون منفصلاً ، ولم يقدم ليتصل لمراعاة الترتيب الوجوديّ . أي وصينا كلاًّ منهم ومنكم بأن اتّقوا الله .

(٢) الممتحنة / ١ .

(٣) في ط : « فكان المعطوف مباشر » تحريف صوابه من المخطوطات .

(٤) سبأ / ٢٤ . في الألوسيّ ٢٢/١٤٠ معناه : أن أحد الفريقين منا معشر الموحّدين ، ومنكم فرقة المشركين به العاجزين في أنفسهم عن دفع أدنى =

الآيتين[١] فنجد المكانين مكانَيْ[٢] ثُمّ ، لأن المقصود في الآية الأولى[٣] ترتيبها على الزّمان الوجوديّ مع إرادة كون المخاطب له أسوة بمَنْ مضى .

وكذلك الآية الثانية[٤] المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة شرفهما والبداءة بما هو أشنع في الرّد على فاعل ذلك .

وإذا تلخّص ذلك لم يكن فيهما ردّ على الأبذيّ .

ويحمل المنع على ما إذا لم يقصد بتقديم أحد المتعاطفين

= ضر ، وجلب أحقر نفع ، وفيهم النازل إلى أسفل المراتب الإمكانية ، المتصفون بأحد الأمرين من الاستقرار على الهدى أو الانغماس في الضلال . وهذا من الكلام المنصف الذي كل من سمعه قال لمن خوطب به : قد أنصفك صاحبك . وفي دَرْجه بعد تقدمة ماقدم من التقرير البليغ دلالة ظاهرة على من هو من الفريقين على هدى ومن هو في ضلال ؟ ولكن التعريض أبلغ من التصريح . وفي الألوسي أيضاً أن : « لعلى هدى » الخ خبر : « إنا أو وإياكم » من غير تقدير حذف إذا المعنى : أن أحدنا لمتصف . بأحد الأمرين كقولك : زيد أو عمر وفي السوق : لعلى هدي أو في ضلال مبين .
وقيل : هو خبر إنّا وخبر : « إياكم » محذوف تقديره : لعلى هدى أوفي ضلال مبين وفي البحر لاحاجة إلى تقدير الحذف في مثل هذا ، وإنما يحتاج إليه في نحو : زيد أو عمرو قائم . فتدبر .نقل من الألوسي بتصرف

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « الاثنتين » وبعضها الآخر : الاثنين .
(٢) في نسخة المتحف البريطاني : « مكان » .
(٣) الأولى وهي : ولقد وصينا الذين أوتو الكتاب » الخ .
(٤) الثانية وهي : وإنّا أو إياكم . . الخ .

معنًى ما . وهذا تأويل حَسَنٌ لكلامه موافقٌ للصّناعة وقواعدها . انتهى .

[نظم في أقسام الواوات]

(فائدة) في أقسام الواوات قال بعضهم :

وممتحن يوماً ليهضمني هضماً ... عن الواو كَمْ قِسْمٍ فقلت [1] له نَظْما
فقسّمتها عشرون ضرباً تتابعتْ ... فدونكها إنّي لأرسمها رَسْما
فاصلٌ وإضمار وجمعٌ وزائد ... وعطفٌ ، وواو الرّفع في السّتة الاسما
[٢/٩٩] ورُبّ ومع قد أنابت الواو عنهما ... وواوك في الإيمان فاستمع العِلْما /
وواوك للإطلاق والواو ألحقت ... وواو بمعنى أوفدونك والحَزْما
وواوٌ أتتْ بعد الضّمير لغائب ... وواوك في الجَمْع الذي يورث السقما
وواو الهِجا والحال واسم لماله ... وساسان من دون الجمال به يسمى
وواوك في تكسير دار وواو إذ ... وواو ابتداء ثم عدّى بها ثما

باب عطف البيان

قال الأعلم (في شرح الجمل) : هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيّون .

قاعدة

قال الأعلم : عطف البيان لا يكون إلَّا بعد مشترك .

(١) في ط : « نظمت » مكان : « قلت » .

باب البدل
[وأقسامه]

قال في (البسيط) : تنحصر مسائل البـدل في اثنين وثلاثين مسألة ، وذلك لأن البدل أربعة ، وكلّ واحد منها ينقسم باعتبار التّعريف والتّنكير أربعة ، وباعتبار الإظهار والإضمار أربعة ، وثمانيـة في أربعة باثنين وثلاثين .

وأمثلتها مجملة : جاءني زيد أخُوك ، ضـربت زيداً رأسَـهُ ، أعجبني زيدٌ علمُهُ ، رأيت زيداً الحمار . جاءني رجل غـلام لك ، ضربت رجلاً يداً له ، أعجبني رجل علمٌ له ، ضربت رجلاً حماراً . كرهت زيداً غلاماً لك ، ضربت زيداً يداً له ، أعجبني زيدٌ علمٌ له ، رأيت زيـداً حماراً . جـاءني رجل أخـوك ، ضربت رجـلاً رأسـه ، أعجبني رجلٌ علمُهُ ، رأيت رجـلاً الحمار ، قـام زيدٌ أخـوك ، زيد ضربته إياه ، ضربت زيداً إياه ، ضربته زيداً . أعجبني زيدٌ رأسه ، يد زيد قطعته إيّاها ، الرغيف أكلته ثلثه ، ثلث الرغيف، أكلت الرغيف

إياه . أعجبني زيـد علمه ، جهل الزيدين كرهتهما إيّاه ، زيدٌ كرهته جهله ، جهل زيد كرهت زيداً إياه ، أعجبني زيدٌ الحمار / زيدٌ الحمار [٢/١٠٠] كرهته إياه ، كـرهت زيداً إياه ، زيد كرهتـه حماره ، ثلث الـرغيف أكلت الرّغيف إياه ، جهل زيد كرهت زيداً إياه ، الحمار كرهت زيداً إياه .

[الأدلّة على أن البدل على نية تكرار العامل]

(فائدة) : قال الأعلم في (شرح الجمل) : الدّليل على أن البدل على نيّة تكرار العامل ثلاثة أدلة : شرعي ، ولُغوي ، وقياسِيّ .

فالشّرعي قوله تعالى : ﴿ اتّبِعوا المُرْسَلِين اتبعوا ﴾[1] الآية ، و ﴿ قال الملأ الذين اسْتَكْبَرُوا من قومه للذين اسْتُضْعِفـوا لِمَن آمن منهم ﴾[2] .

واللّغوّي قول الشاعر :

٣٤٦= إذا ما مات مَيْتٌ مِنْ تَميمٍ   فسـرّك أن يعيشَ فَجِيءْ بِزَادِ[3]

(١) يٓس / ٢٠ .

(٢) الأعراف / ٧٥. وفي ط : « استكبروا للذين استضعفوا » بإسقـاط « من قومه » ، تحريف .

(٣) من شـواهـد : المنصف ١/٣٠٥، ٣/٦٢، والمحتسب ١/٣٤٤. وفي المنصف ١/٣٠٥ : « سمّاه ميتاً ، وإن كان حيّاً قبل موته ، لأنه سيموت لا محالة ، وهذا مطرّد في كلامهم فاش .

بِـخُبْــزٍ ، أَو بِـتَمْــرٍ أو بــسمــن   أو الشّيء المُلَفّف في الـبِجَــادِ

والقياسيّ : يا أخانا زيدٌ لو كان في غير نيّة النّداء لقال : يا أخانا زيداً .

[البدل توكيد أو بيان أو استدراك]

(فائدة) : قال ابن الصائغ في (تذكرته) : نقلت من خط ابن الرماح : لا يخلو البدل أن يكون توكيداً أو بياناً أو استدراكاً ، فالبعض والاشتمال يكونان توكيداً أو بياناً .

والغلط والبَداءُ والنّسيان لا يكون إلّا استدراكاً .

فالتوكيد : ﴿ يسألونك عن الشّهر الحرام قتالٍ فيه ﴾[1] ، ﴿ ولِلّه على النّا حِجُّ البيتِ مَن استطاع ﴾[2] .

والبيان : أعجبتني الجارية وَجْهُها أو عَقْلُها .

(١) البقرة /٢١٧ .
(٢) آل عمران /٩٧.

باب النداء

قـاعـــدة

[لا ينادي ما فيه الألف واللّام]

قال في (المفصَل) : لا ينـادى ما فيـه الألف واللّام إلاَّ اللّه وحده ، لأنهما لا يفارقانه .

قـاعـــدة

[في أن أصل حروف النداء « يا »]

أصل حروف النّداء (يا) ، ولهذا كانت أكثر أحْرُفه استعمالاً ، ولا يقدّر عند الحذف سواها ، ولا ينادى اسم الله عز وجل ، واسم المستغاث ،وأيها،وأيتها إلَّا بها، ولا المندوب إلَّا بها أو بـ (وا) .

وفي (شرح الفصول) لابن إياز قال النحاة : (يا) أم الباب ولها خمسة أوجه من التّصّرف / . [١٠١/٢]

أوّلها : نداء القريب والبعيد بها .

وثانيها : وقوعها في باب الاستغاثة . دون غيرها .

وثالثها : وقوعها في باب النّدبة .

ورابعها : دخولها على أيّ .

وخامسها : أن القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه غيرها .

[تابع المنادى]

(فائدة) : قال الجُزوليّ : إذا رفعت الأول مِنْ نحو : يا زيدُ زيْدَ[1] عمرو فتنصب الثّاني من أربعة أوجه ، وزاد بعضهم خامساً ، وهي البدل ، وعطف البيان ، والنّعت على تأويل الاشتقاق ، والنّداء المستأنف ، وإضمار أعني . وأضعفها النعت وهو الذي أسقطه ، لأن العَلَم لا ينعت به .

فإذا نصبت الأول فتنصبه من وَجْه واحد على أنه منادى مضاف على تأويلين : إما إلى محذوف دلّ عليه ما أضيف إليه الثاني . وتنصب الثاني على ما كنت تنصبه مع الرفع من الأوجه الخمسة .

والتأويل الثاني : أن يكون مضافاً إلى ما بعد الثّاني ، ويكون الثاني توكيد «للأول»[2] مقحماً بينه وبين ما أضيف إليه .

---

(١) سقطت : « زيد » من ط

(٢) في ط : « توكيد الأول » .

ضـــابـــط

[الأسماء في باب النداء]

قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : الأسماء على ضربين : ضرب ينادى ، وضرب لا ينادى .

فالّذي ينادى على ثلاثة مراتب :

مرتبةٌ لا بد من وجود (يا) معها نحو: النكرة وأسمـاء الإشارة عندنا .

ومـرتبة لا بُـدّ من حذف يـا معها وهـو (اللهم) و (أي) في قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة .

وضرب يجوز فيه الأمران .

* * *

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرته) : لا يجوز عندي نداء اسم الله تعالى إلاَّ بياء .

ضـــابـــط

[في تابع المنادى المبنيّ]

في (تذكرة) ابن هشـام : تابـع المنادى المبنيّ على خمسـة أقسام :

قسم : يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذي ليس بأل .

وقسم : يجب إتباعه على اللفظ وهو أي .

وقسم : على تقديرين : يجوز إتباعه على اللّفظ وإتباعه على المحلّ وهو اسم / الإشارة . [١٠٢/٢]

وقسم : يجوز إتباعه على اللّفظ، وإتباعه على المحلّ مطلقاً وهو النعت والتّوكيد ، وعطف البيان المفردة مطلقاً ، والنّسّق المفرد الذي بأل .

وقسم : يحكم له بحكم المنادى المستقل، وهو البدل والنّسّق الذي بغير أل .

ضابط

[في وجوب ذكر حرف النداء ، وعدم وجوبه]

قال ابن فلاح في (المغنى) : يجوز حذف حرف النّداء مع كل منادى إلَّا في خمسة مواضع : النّكرة المقصودة ، والنكرة المبهمة ، واسم الإشارة عند البصريين ، والمستغاث ، والمندوب . انتهى . وزاد ابن مالك المضمر .

[منع حذف حرف النداء من الاسم الأعظم]

وفي (تذكرة) ابن الصائغ : حذف حرف النّداء من الاسم

الأعظم نصّ على منعه ابــن مُعْط في (دُرّته) .

وعلّل منع ذلك في (الدّرة) أيضاً بالاشتباه . وقرّره ابن الخبّاز بأنه بعد حذف حرف النّداء يشتبه المنادي بغير المنادي . واعترض عليه بأنك تقول : الله اغفر لي ، فلا يقع فيه اشتباه ولَبْسٌ .

قال ابن الصائغ ولابن معط أن يقول : لمّا وقع اللبس في بعض المواضع طُرِد الباب لئلّا يختلف الحكم . انتهى .

قال : والعلة في ذلك أنهم لمّا حذفوا (يا) عـوّضوا الميم ، فكرهوُ أن يقولوا : اللّه بالحذف لما فيه من حذف العِوض والمُعوّض .

قال ابن الصائغ : يعني تعويضهم من حرف النّداء دلّنـا على أنهم قصدوا أن لا يحذفوا الحرف بالكليّة .

وقد قال ابن النّحاس في (صناعة الكتاب) مـا نَصّه : جـواز ذلك ، فإنه قال في قولك : سُبْحَانك(١) اللّه العظيم : أنه لا يجوز الجرّ على البـدل من الكاف . ويجـوز النّصب على القطع والـرّفـع على تقدير : يا اللّه . انتهى .

(١) في ط : « سبحان » بدون الكاف، تحريف صوابه من النسخ المخطوطـة والأسلوب .

قـــاعــــدة

[في حذف حرف النداء مع الأعلام]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : أصل حذف حرف النّدّاء في نداء الأعلام ، ثمّ كل ما أشبه العَلم في كونه لا يجوزُ أن يكون وَصْفاً لأيّ ، وليس مستغاثاً به ولا مندوباً يجوز حذف حرف النّداء معه / . [١٠٣/٢]

باب النُّدبة

قال ابن يعيش : النّدبة نوع من النّداء ، فكُلّ مندوب منادي ، وليس كل منادًى مندوباً ، إذ ليس كلّ ما ينادي يجوز ندبته ، لأنه يجوز أن ينادي المنكور والمبهم ، ولا يجوز ذلك في النُّدبة .

وقال الأبذي في (شرح الجُزوليّة) : المندوب يشرك المنادي في أحكام، وينفرد بإلحاق ألف الندبة .

باب الترخيم

قال المُهلّبي

إن أسمــاءً تــوَالـت عَــشَــرهْ ... لم تـرخم عنـد أهــل المخبـرهْ
مـبـهـم ثُـمّـت نـعـت بـعـده ... والمضـافـان مـعــاً والـنّكـرهْ
ثُمّ شبـه لـمضـاف خـالـص ... والـثّلاثـي ومـنـدوب الـتّـرهْ
يحتـذيـه مستغـاث راحـمٌ ... وإذا كـانت جميعاً مُـضْـمـرهْ

[أكثر الأسماء المرخُمة]

(فـائدة) : قـال ابن فلاح في (المغنى) : قـالوا : أكثـر ما رخّمت العرب ثلاثة أشياء ، وهي : حارث ، ومالك ، وعامر .

باب الاختصاص

قال ابن يعيش : قد أجرت العرب أشياء اختصّوها على طريقة النّداء لاشتراكهما في الاختصاص، فاستُعِير لفظ أحدهما لـلآخر من حيث شاركه في الاختصاص كما أجروا التّسوية مجرى الاستفهام ،إذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام ، وذلك قولك : أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟، وأزيدٌ أفضل أم خالـد ؟ فالشّيئـان اللّذان تسأل عنهمـا قد استوى علمك فيهما . ثم تقول : ما أبالي أقمت أم قعدت ، وسواء على أقمت أم قعدت فأنت غير مستفهم ، وإن كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما في التّسوية ، لأن معنى قولك : لا أبالي أفعلت أم لم تفعل أي هما مستويان في علمي ، فكما جاءت التّسويـة بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التّسوية كذلك جـاء الاختصاص/ بلفظ النّداء [٢/١٠٤] لاشتراكهما في معنى الاختصاص ، وإن لم يكن منادى . انتهى / .

قـــاعــــدة

[في الكلمات المنصوبة على الاختصاص]

قال ابن فلاح في (المغنى) : قال أبو عمرو : إن العرب إنما

نصبت في الاختصاص أربعة أشياء وهي : مَعْشر ، وآل ، وأهـل ، وبنو . ولا شك أن العرب قد نصبت في (الاختصـاص) غيرهـا . وعبارة ابن النّحاس في (التعليقة) : أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب هذه الأربعة .

باب العدد

[من غريب اللغة إدخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث]

قال في (البسيط) : إدخال التّاء في عدد المذكر وتـركها في عدد المؤث لِلْفَرْق ، وعدم الإلباس قال : وهذا من غريب لغتهم ، لأن التاء علامة التأنيث وقد جعلت هنا علماً للتّذّكير .

قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله : «الموطن الذي يَلْبس فيه الذُّكر ان بَراقِع النّسوان ، وتبرز ربّات الحجال بعمائم الرجال . »

قال : ونظيره أنهم خصّوا جمع فِعال في المؤنث بأفْعُل كذِراع وَأَذْرُع ، وفي المذكر بأَفْعِلَة كعِماد وَأَعْمِدة كإلحاقهم علامة التأنيث في عدد المذكّر ، وحذفها من عدد المؤنث .

وَمِمّا وَجَّهُوا به مسألة العدد : أن العدد قبل تعليقه على معدودٍ مؤنّثٌ بالتّاء ، لأنه جماعة . والمعدود نوعان : مذكّر ومؤنث ، فسبق المذكّر لأنه الأصل إلى العلامة فأخذها ، ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامةِ له علامة .

ومسألة الجمع : أنهم قصدوا أن يصير مع جمع المذكّر تأنيث لفظِيّ ، ومع جمع المؤنث تأنيث معنويّ ، فَيَعْتَدِلَانِ[1] لمقابلة الجمع بالجمع ، والتأنيث بالتأنيث .

[هجر جانب الاثنين]

(فائدة) : قال ابن الخباز : الاثنان هجر جانبه في موضعين :

الأول : أن كسور الأعداد من الثلاثة إلى العشرة بَنَوا منها صيغ الجمع من ثلاثين إلى تسعين ، ولم يقولوا من الاثنين : ثِنِيِّين .

والثاني : أن من الثلاثة إلى العشرة اشتقت من ألفاظها الكسور ، فقيل : ثُلث ورُبْع إلى العُشْر ، ولم يقل في الاثنين : ثُني بل : نِصفٌ . نقله ابن هشام في (تذكرته) / . [٢/١٠٥]

(فائدة) : في (تذكرة ابن الصائغ) : اثنا عشر كلمتان من وَجْهٍ ، ولذلك وقع الإعراب حَشْواً ، وكلمة من وَجْهٍ أي مجموعها دال على شَيءٍ واحد ، وهو هذه الكميّة .

[العدد معلوم المقدار مجهول الصّوّرة]

(فائدة) : وفيها أيضاً : العدد معلوم المقدار ، مجهول الصورة ، ولذلك جرى مَجْرى المُبْهَم .

---

(١) في ط : (فيعتد لأن) بالهمزة ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

ضابط
[في أقسام أل المعرّفة للعدد]

قال ابن هشام في تذكرته : « أل » في العدد على ثلاثة أقسام : تارة تدخل على الأول ، ولا يجوز غير ذلك، وهو العدد المرّكب نحو الثّالثّ عشر.

وتارة على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسمائة الألف .

وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو :

٣٤٧= * إذا الْخَمْسَ والْخَمْسِينَ جَاوَزْتَ فَارْتَقِب[١] *

---

(١) قائله مجهول ، وتمامه :

* قدوماً على الأموات غير بعيد *

من شواهد الهمع والدرر رقم ١٦٩٢ .

باب الإخبار بالّذي والألف واللّام[1]

ضـــابـــط

[في شروطه]

قال ابو حيّان : من النحويين : مَنْ عَدّ ما لا يَصُّح أن يُخْبر عنه .

ومنهم : من شرط في ما يصحّ الإخبار عنه شروطاً ،

فالّذي عدّ قال : الذي يصحّ الإخبار عنه ، الفعل ، والحرْف ، والجملة ، والحال ، والتمييز ، والظرف غير المتمكّن ، والعامل دون معموله ، والمضاف دون المضاف إليه ، والموصوف دون صفته ، والموصول دون صلته ، واسم الشّرط دون شرطه ، والصّفة ، والبدل ، وعطف البيان ، والتأكيد ، وضمير الشأن ، والعائد إذا لم يكن غيره ، والمسند إليه الفعل غير الخبريّ ، ومفعوله ، والمضاف

(١) في الأشموني ٤/٥٢ : « الباء في قوله : بالذي للسببّية لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه ،لأن (الذي) يجعل في هذا الباب مبتدأً لا خبراً هو في الحقيقة مخبرٌ عنه ، فإذا قيل : أخبر عن زيد من: قام زيد ، فالمعنى أخبر عن مسمّى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذي.وهذا البـاب وضعه النحـويون للتدريب في الأحكام النحوية » .

إلى المائة ، والمجرور برب ، وبله ، وأيما رجل ، وكيف ، وكم ، وكأين ، والمصدر الواقع موقع الحال ، وفاعل نعم وبئس ، وفاعل فعل التعجب ، وما للتعجّب ، والمجرور بكاف التشبيه ، وبحتى ، وبمذ ، ومنذ ، واسم الفعل . واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر اللواتي تعمل عمل الفعل ، والمجرور بكلّ المضاف إلى مفرد ، وأقل رجل ، وشبهه ، واسم لا وخبرها ، والاسم الذي ليس تحته معنى ، والمصدر والظّرف اللازمان للنصب ، والاسم الذي إظهاره ثان عن إضمارِهِ والاسم الذي / لا فائدة في الإخبار عنه ، [٢/١٠٦] والاسم المختص بالنفي ، والمجرور في نحو : كُل شاة وَسَخْلتها ولا عن(١) سخلتها ، ولا المعطوف في باب رُبّ على مجرورها، ولو كان مضافاً للضّمير نحو : رُبّ رجل وأخِيه .

والذي شرط شروطاً ، قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع : هي اثنا عشر شَرْطاً :

أن لا يكون تضمّن حرف صدر ، وأن يكون اسماً متصرّفاً لا من المستعمل في النفي العام ، وأن يكون مِمّا يصح تعريفه لا مِمّا دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات ، وأن يكون في جملة خبريّة ، ولا يكون صفة .ولا بدّ(٢) لا ،ولا عطف بيان ، وأن لا يضمر على أن يفسره

---

(١) في ط : « ولا عسى » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في اللسان : «بدد»: « ومالك بهذا بدَدٌ ولا بِدّةٌ ، ولا بَدّةٌ أي ما لك به طاقة ، ولا بُدّ منه أي لا محالة ، وليس لهذا الأمر بُدٌّ أي لا محالة .

ما بعده ، وأن لا يكون ضميراً رابطاً ، ولا مضافاً إلى اسم رابط ، وأن لا يكون من ضمير الجملة ، ولا مصدراً خبره محذوف ، قد سدت الحال مسده . انتهى .

قال وفيه تداخل ، وينحصر في شرطين :

أحدهما: أن يكون الاسم يصحّ مكانه مضمر .

والثّاني: أن يكون يصحّ جعله خبراً للموصول .

ضـــابــــط
[في ما يجوز الإخبار عنه]

قال أبو حيّان: حصر بعضهم ما يجوز الإخبار عنه فقال: يجوز في فاعل الفعل اللاّزم الخبري ، وفي متعلّق المتعديّ بجميع ضروبه من متعدٍّ إلى اثنين وثلاثة ، والمفعول الّذي لم يُسَمّ فاعله ، وفي باب كان ، وإنّ ، وما ، والمصدر، والظّرف المتمكِّنَيْنْ ، والمضاف إليه ، وفي البدل والعطف والمبتدأ والخبر ، والمضمر ، وحادي عشر وبابه ، وفي باب الإعمال ، والمصدر النائب ، والعامل والمعمول من الأسماء ، وأشياء مركّبة من المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل والاستفهام .

ضـــابــــط

[كل ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالذي]

زعم أبو عليّ وغيره : أن كُلّ ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالّذي .

وقال أبو حيان : (الّذي) أعم في باب الإخبار ،لأنها تدخل على الجملة الاسميّة والفعليّة ، وأل لا تدخل إلاّ على الجملة المصدرة بفعل متصرّف مثبت .

قال : وذكر الأخفش موضعاً يصلح / لأل ، ولا يصلح لِلّذي [٢/١٠٧] قال : تقول : مررت بالقائم أبواه لا القاعدين ، ولو قلت : مررت بالتي قعد أبواها لا التي قاما لم يَصِحّ ، فإذا أخبرت عن زيد في قولك : قامت جارتا زيد لا قعدتا ، قلت : القائم جارتا لا القاعدتان زيد . ولو قلت : الذي قامت جارتاه لا الّتي قعدتا زيد لم يجز ، لأنه لا ضمير يعود على الّذي من الجملة المعطوفة ، فقد صار لكلٍّ من الذي ومن أل عمومُ تَصَرُّف ودخول ما لم يدخل في الآخر ، لكن ما اختصت به (الذي) أكثر .

وذكر الأخفش أيضاً : أنه قد يخبر بأل لا بالذي في قولك : المضروب الوجه زيد ، ولا يجوز الّذي ضرب الوجه زيد .

وقال ابن السّراجّ في المسألة الأولى : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين : إنّه شاذّ، خارج عن القياس .

قال وهو قول المازني ، وكلّ من يرتضي قوله : وقد كان ينبغي أن لا يجوز قولك : المضروب الوجه زيد . قال : ولكنه حُكِي عن العرب، وكثُر من كلامهم حتى صار قياساً فيما هو مثله،فلهذا لا يقاس عليه الفعل .

قال الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ : فهذا شيء يحدث مع أل ولم يكن كلام قبل أل فيه اسم يجوز الإخبار عنه بأل ، ولا يجوز بالذي . قال : فلا يرد هذا على أبي عليّ وغيره مِمّن زعم أن كل ما يخبر عنه بأل تخبر عنه بالّذي ،ولكن إذا نظرت لما وَقَعت فيه (أل) ، ولا يقع في موضعها (الذي) كان كذلك . انتهى .

باب التنوين

[تعريف التنوين]

قال ابن الخَبّاز في (شرح الدرة) : التّنوين حرفٌ ذو مَخْرَج وهو نون ساكنةٌ .

وجماعة من الجُهّال بالعربية لا يعدّونه حرف معنًى ولا مبنًى ، لأنهم لا يجدون له صورة في الخطّ .

وإنما سُمِّي تنويناً، لأنه حادث بفعل المتكلّم، والتّفعيل من أبنية الأحداث .

وفي (البسيط) : التّنوين زيادة على الكلمة كما أنّ النفل زيادة على الفَرْض .

ضـــابـــط

[المراد بالتنوين تنوين الصّرّف] عند الإطلاق

قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شـرح الإيضاح) : متى

[١٠٨/٢] اطلق التنوين / فإنّما يراد به تنوين الصّرف . وإذا أريد غيره من التنوينات قُيِّد فقيل : تنوين التّنكير ، تنوين المقابلة ، تنوين العوض .

وكذلك الألف واللام متى أطلقتا إنما يراد التي للتّعريف . وإذا أريد غيرها قيّد بالموصولة أو الزائدة .

ضـــابـــط
[في أقسام التنوين]

قال ابن الخبّاز في (شرح الجُزوليّة) : أقسام التنوين عشرة : تنوين التّمكين ، وتنوين التّنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العِوَض ، وتنوين الترنّم ، والتنوين الغالي ، وتنوين المنادى عند الاضطرار ، وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار، والتنوين الشاذ كقول بعضهم «هؤلاءٍ قومك» . حكاه أبو زيد . وفائدته تكثير اللّفظ كما قيل في ألف (قَبَعْثَري)[١] ، وتنوين الحكاية ، مثل ان تسمى رجلاً بعاقلة لبيبة فإنك تحكي اُللفظ المسمى به . وقال بعضهم نظماً :

أقسام تنوينهم عَشرٌ عليك بها ... فإنّ تحصيلَها مِنْ خَير ما حُـرِزا
مكّن وعوّض وقابِلْ والمنكّر زد ... رنّم أو احك اضطرر غالٍ وما هُمِزا

(١) القبعثري : الجمل العظيم .

ضـــابـــط

[في حذف التنوين]

قال ابن هشام وغيره : يلزم حذف التّنوين في مواضع :

لدخول أل ، وللإضافة ، ولمانـع الصرف ، وللوقف في غيـر النصب ، وللاتّصال بالضمير نحو : ضاربك ، ممن قال : إنـه غير مضاف ، ولكون الاسم عَلماً موصوفاً بما إتصل به من : ابن أو ابنة مضافاً إلى علم ، ولدخول لا ، وللنداء . وقال المهلّبي :

ثمـانيـةٌ تنـوينُهـا دُمْتَ تحـذف مع اللاّم تعريفاً وما ليس يُصْرَفُ
وما قد بُنِي منه المنادى واسمُ لا وفي الوقف رفعاً ثم خَفْضاً وَيُخَفَّفُ
ومن كل موصوف بابن مجاوراً فريداً به التّذكيـر والكِبْرُ يُعـرفُ
قـد اكتنفتـه كنيتـان أو اغتـدى متى علمين أو بـالألقاب يكنفُ
قـد ائتلقـا فيـه أو اختلفـا معـاً وثامنها نون المضافات تُوصَفُ / [١٠٩/٢]

باب نوني التأكيد

ضـــابـــط

[في المواضع التي لا تؤكد بالنون الخفيفة]

قال الزّجاجي في (الجمل) : كُلّ موضع دخلت النّون الثّقيلة

دخلت النون الخفيفة إلَّا في الاثنين المُذكَّرين ، والمؤنّثين ، وجماعة النساء ؛ فإن الخفيفة لا تدخلها .

ضــابــط

[في المواضع التي لا يفتح ما قبل نوني التوكيد فيها]

قال ابن عصفور : يستثنى من قولنا : لا يكـون مِن قبل نُونَيْ التّوكيد إلَّا مفتوحاً أربعة مواضع : إذا اتّصل بـالفعل ضميـر الجمع المذكر فإن ما قبلها يكون مضموماً ، أو ضمير الواحدة المخاطبة فإن ما قبلها يكون مكسوراً ، أو ضمير الاثنين ، أو ضمير جمع المؤنث فإن ما قبلها في الصّورتين لا يكون إلَّا ألفاً .

[دخول نون التوكيد في اسم الفاعل]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : دخول نون التّوكيد في اسم الفاعل نحو :

٣٤٨= * أقائِلنّ أَحْضِروا الشُّهودَا[1] *

---

(١) لرجل من هذيل أو لرؤبة :

من شـواهد : المحتسب ١/١٩٣ ، والخصـائص ١/١٣٦ ، والخزانـة ٤/٥٧٤ عـرضاً ، والعيني ٣/٦٤٨ ، ٤/٤٣٤ ، والتصـريـح ١/٤٢ ، والأشموني ١/٤٢ ، ٣/٢١٢ ، وحاشية يس ١/٤٢ ؛ والهمع والدرر رقم =

نظير دخول نون الوقاية عليه في قوله :

٣٤٩= * أَمُسْلِمني إلى قَوْمِي شراحي(٢) *

= ١٣٨٤ . وقبله :

أرأيت إن جاءت به أُمْلودا مرجّلاً ويلبس البرودا

(٢) ليزيد بن محمد الحارثي . وصدره :

* فما أدرى وكُلّ الظنّ ظنّي *

وشراحي : مرخم شراحيل دون نداء .

وفي شرح شواهد المغنى للسّيوطي رقم ٧٧٠ : أن البيت ليزيد بن مخزم الحارثي . قال أبو محمد : ذكر الفراء هذا البيت على هذا النّمط ليجعله باباً من النحو ، والصواب :

فما أدرى وظنّي كل ظنٍّ أيسملنى بني البدء اللقاح

وبنو البدء اللقاح : هم الذين لا يدينون للملوك أو لم يصبهم من الجاهلية سباء .

من شواهد : المغنى ١/ ٣٨٠، ٢/ ٧١٦.

باب نواصب الفعل المضارع

قـــاعـــــدة

[في أنْ]

« أَنْ » أصل النّواصب للفعل وأم الباب بالاتّفاق كما نقله أبو حيّان في (شرح التسهيل) ، ومِنْ ثَمّ اختصت بأحكام :

منها : إعمالها ظاهرة.ومضمرة وغيرها لا ينصب إلَّا مظهراً .

ومنها : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظّرْف والمجرور اختياراً قياساً على أنّ المشددة بجامع اشتراكهما في المصدرّية والعمل نحو : أريد أنْ عِندي تَقْعُدَ ، وأن في الدار تقعدَ ، ولم يُجَوِّز أحد ذلك في سائر الأدوات إلَّا اضطراراً / . [٢/ ١١٠]

ضـــابــــط

[في إذنْ]

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : إذن لها ثلاثة أحوال :

حال : تَنْصِب فيها البتّة ، وهي عند توفّر الشرائط الخمس :

أن تكون جواباً ، وأن لا يكون معها حرف عطف ، وأن يعتمد الفعل عليها ، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير الهمزة ، وأن يكون الفعل مستقبلاً .

وحال : لا تعمل فيه البتّة وهي عند اختلال أحد الشرائط .

وحال : يجوز فيها الأمران : وهو عند دخول حرف العطف عليها .

ثم لها ثلاثةُ أحوال أخرى .

أن تتقدم وأن تتوسط وأن تتأخر ، فإن تقدّمت وتوفّرت بقية الشروط أعملت .

وإن توسّطت أو تَأَخّرت لم تعمل، وضاهت في هذه الأحوال ظننت وأخواتها التي تعمل في رتبتها وهو التّقدّم . ويجوز الإلغاء إذا فارقته ، فكذلك إذا إبتدىء بها ، واعتمد[٣] الفعل عليها في الجواب أعملت، لوقوعها في رتبتها، وتلغى إذا فارقته، إلَّا أن الفعل فضّل عليها بأنه يجوز فيه الإعمال والإلغاء و « إذن » لا يجوز فيها إذا فارقت الأول إلَّا الإلغاء، لكون عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال خصوصاً إذا كانت عوامل الأسماء أفعالاً ، وعامل الفعل لا يكون إلَّا حَرْفاً .

(٣) في ط : «واعمد» ، تحريف ، صوابه من المخطوطات .

وقال الشّلوبين في (شرح الجُزوليّة) : اتّسعت العرب في « إذن » اتّساعاً لم تَتّسِعْهُ في غيرها من النّواصب ، فأجازت دخولها على الأسماء نحو : إذن عبد الله يقول ذلك ، وعلى الأفعال ،

وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل .

وأجازوا أن تتأخّر عن الفعل نحو : أكرمك إذن . فهذه اتساعات في ـ إذن ـ انفردت بها دون غيرها من نواصب الأفعال .

وأجازوا أيضاً فيها فصلها من الفعل بالقسم ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل .

فلمّا اتّسعوا في إذن هذه الاتّساعات قويت بذلك عندهم فشّبهوها بعوامل الأسماء الناصبة لقوّتها بهذا التصرف الذي تصرفته ، ولكن لا بِكُلّ عوامل الأسماء بل بظننت وأخواتها فقط، فأجازوا فيها الإعمال والإلغاء إلّا أن ـ ظننت ـ إذا توسطت يجوز فيه الإعمال
[١١١/٢] والإلغاء ، وإذن ـ إذا / توسّطت يجب فيها الإلغاء لأن المُشَبّه بالشّيء لا يقوى قُوّة المشبّه به، فحطت عنها بأن أُلْغِيت ليس إلّا .

[جواز الرفع والنصب والجزم في الأفعال الداخلة عليها إذن]

(فائدة) : يتصوّر في بعض الأفعال الدّاخلة عليه « إذن » أن تَنْصب وَتَرفع وتَجْزم ، وذلك نحو : إن تأتني أكرمك وإذن أحسنُ

إليك ، يحتمل أن يكون إنشاءً فيجوز النّصب ، والرّفع لأجل الواو ، ويحتمل التأكيد فتجزم، وتحتمل الحال فترفع أيضاً .

ضـــابـــط

[في حتّى]

قال عبد اللطيف البغداديّ في (اللمع الكاملّية) : ليس في الحروف النّاصبة للفعل ما ينصب مضمراً إلَّا «أَنْ» خاصة، كما أنه ليس فيها ما يجزم مضمراً سوى « أَنْ » وليس في نواصب الفعل ما يلغى سوى إذن .

قال ذو اللسّانين الحسين بن إبراهيم النّطنزيّ (١) :

جـواب مـا استفهمـوا بفـاءِ يـكـون نصـباً بِـلا امتـراءِ
كـالأمُـرِ والنّهْي والـتَمَـنِّـي والعَـرْض والجَحْـد والدّعـاءِ

(١) هو الحسين بن إبراهيم أبو عبد الله النَّطَنْزِيّ بفتح الطاء ، وسكون النون ، الأصبهانيّ النّحوي ، الملقّب بذي اللسانين .
مات في جمادي الآخرة سنة تسع وتسعين وأربعمائة.
ومن شعره :
العزّ مخصـوص بـه العلمـاءُ ما لـلأنـام سـواهُمُ مـا شـاءوا
إنّ الأكابر يحكمون على الورى وعـلى الأكـابـر يحكُمُ العُلماءُ
وله :
أسـوأ الأمّـة حـالاً رجُـلٌ عـالـم يـقـضـي عـلـيـه جـاهِـل

ضـــابـــط

[في الأسباب المانعة من الرفع]

قال أبو مُحَمّد بن السّيد : الأسباب المانعة من الرّفع بعد حتّى سِتّة : أربعةٌ مُتّفق عليها ، واثنان مختلف فيهما ، فالأربعة المّتفق عليها : نَفْي الفعل الموجب للدّخول نحو : ما سِرْتُ حتّى أدخَلَها ، ودخول الاستفهام عليه نحو : أسرت حتى تَدْخُلَهَا ؟ والتقليل الذي يراد به النّفي نحو : قَلّما سرت حتى أَدْخُلَها ، وأن تقع حتّى موقعاً تكون فيه خبراً نحو: كان سيري حتى أدخلها .

والاثنان المختلف فيهما : الامتناع من جواز التّقديم والتأخير ، وأن يلحق الكلام عوارض الشّك .

باب الجوازم

قـــاعـــدة [إنْ أصل أدوات الشرط]

[١١٢/٢] إنْ أصل أدوات الشّرط وأمّ الباب ، قال ابن يعيش لأنها تَدْخُل / في مواضع الجزاء كلّها .

وسائرُ حُروف الجَزاء لها مواضع مخصوصة : فَمَنْ شَرْطٌ فيمن يعقل ، ومتى شرط في الزّمان ، وليست أن كذلك ، بل تأتي شرطاً في الأشياء كلّها . انتهى .

[إنْ أصل أدوات الشرط]

وقال ابن القَوّاس في (شرح الدرة) : إنما كانت « إنْ » أصل أدوات الشرط ، لأنها حرف وأصْل المعاني للحروف ، ولأن الشّرط بها يعمّ ما كان عيناً أو زماناً أو مكاناً ، ومِنْ ثَمّ اختصت بأمور : منها جواز حذف الفعلين بعدها .

[إنْ أمّ الجزاء]

قال أبو بكر بن الأنباري : إنما صارت « إن » أمّ الجزاء ، لأنها بغلبتها عليه تنفرد ، وتؤدّي عن الفعلين ، يقول الرجل : لا أقصد فلاناً لأنه لا يعرف حَقّ مَنْ يَقْصِده ، فيقال له : زُرْه وإنْ ، يُراد : وإن كان كذلك فزره،فَتَكْفِي إنْ مِن الشَّيْئَيْن ، ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشّرط . انتهى .

قال أبو حيّان : وظاهر كلامه وكلام غيره أنه ليس مخصوصاً بالضّرورة، لكِنْ صرّح الرّضِي بأنه خاصٌّ بالشعر .

ومنها : قال أبو حيّان : لا أحفظ أنه جاء فعل الشّرط محذوفاً ، والجواب محذوفاً أيضاً بعد غَيْرِ (إنْ) .

ومنها : جَوّز بعضهم حذف « إنْ » لكن الجمهور على منعه .

ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشّرط إجماعاً، كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف حَرْف الجَرّ .

ومنها : يجوز إيلاؤها الاسم على إضمار فِعْل يفسّره ما بعده نحو : ﴿ وَإِنْ أحدٌ من المشركين اسْتَجَارَك ﴾[1] ، ولا يجوز ذلك في غيرها من الأدوات إلاّ في الضّرورة كما جَزم به في (التسهيل) .

قال ابن يعيش وأبو حيان : وخُصّت « إنْ » بالجواز لكونها في الشّرط أصلاً .

ضابط

[في أدوات الشرط بالنسبة إلى « ما »]

قال أبو حيّان : أدوات الشّرط بالنسبة إلى (ما) على ثلاثة
[١١٣/٢] أقسام : /

قسم : لا تلحقه (ما) وهو : مَنْ ، وما ، ومهما ، وأنّى .

وقسم : تكون (ما) شَرْطاً في عمله الجزم وذلك : إذْ ، وحيث .

وقسم : يكون لحاق (ما) له على جهة الجواز وهو : إنْ ، ومتى ، وأين ، وأي ، وأيّان .

(١) التوبة /٦.

[الفاء تربط شبه الجواب بشبه الشرط]

(فائدة) : قال ابن هشام كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شِبْه الجواب بشبه الشّرط وذلك في نحو : الّذي يأتيني فله درهم . وبدخولها فُهِم ما أراده المتكلّم من ترتّب لزوم الدّرهم على الإتيان . ولو لم تدخل احتمل ذلكَ وغيره .

وهذه الفاء بمنزلة لام التّوطئة في نحو ﴿ لَئِن أُخْرِجوا لا يَخْرجُون معهم ﴾[1] في إيذانها بما أراده المتكلّم من معنى القسم .

[بعض جمل لا يجوز أن تقع شرطاً]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرته) . بعض الجُمل لا تصحّ أن تقع شَرْطاً ، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعيّ بينها وبين أداة الشّرط فاستعين على إيقاعها جواباً له برابطٍ وهو الفاء أو ما يخلفها ، وهذا كمعنى التّعدية .

قــاعـــدة

[الجازم أضعف من الجارّ ، وفرْع عليه]

الجازم أضعف من الجارّ . قاله ابن الخبّاز وفرّع عليه أنه لا

(١) الحشر /١٢ .

يُضَمّنْ[(١)] البتَّة ؛ ولهذا أقسد قول الكوفيّين : إن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المضمرة .

وذكره أبو حيّان في (شرح التسهيل) وَفَرّع عليه أنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره وإن روى عنهم الفصل بين الجارّ والمجرور بالقسم نحو قولهم : اشتريتُهُ بواللهِ ألْفِ درهم ، فإن ذلك لايجوز في اللّام ، لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجَرّ .

وفرّع عليه الأخفش واختاره الشَّلَوبين وابن مالك : أن جواب الشرط مجزومٌ بفعل الشّرط لا بالأداة ، وقال : لأن الجارّ إذا كان لا يعمل عملين وهو أَقْوَىٰ من الجازم ، فالجازم أَوْلى أن لا يعْملهما .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : الجازم في الأفعال نظير الجارّ في الأسماء وأضعف منه ، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء . وإذا كان حذف حرف الجَرّ، وإبقاء عمله ضعيفاً فأَن يضعف [٢/١١٤] حَذْفُ الجازم وإبقاء عمله أَوْلىٰ وَأَحْرَىٰ / .

قــاعـــــدة

[اتصـال المجزوم بجازمـه أشد من اتصال المجرور بجـارّه]

قال ابن جنّي في (كتاب التعاقب) : اتّصال المجزوم بجازمه

(١) هكذا في النسخ ولعله : « لايضمر » بالراء .

أشدّ من اتّصال المجرور بجاره ، وذلك أن عوامل الاسم أقوى من عوامل الفعل ، فلمّا قَوِيَتْ حاجة المجرور إلى جاره كانت حاجة المجزوم إلى جازمه أَقْوَى .

قال : وجواب الشّرط أشدّ اتّصالاً بالشّرط مِنْ جواب القَسَم ، وذلك أن جواب القسم ليس بمعمول لِلْقَسم ، كما كان جواب الشَّرط معمولاً للشرط ، فقولك : لا أَقوم من قولك : أقسمت لا أقوم ليس اتّصاله بأقسمت كاتصال الجواب بالشّرط .

وإذا كان كذلك ، ولم يَجُزْ تقديم جواب القسم عليه مع كون القَسَم ليس عاملاً في جوابه كان امتناع تَقْديم جواب الشّرط عليه لكونه جواباً ، وكونه مجزوماً بالشَّرط أَجْدر .

باب الأدوات

قاعدة

[الألف أصل الأدوات]

قال ابن هشام في (المغنى)[١] : الألف أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خُصّت بأحكام .

أحدها : جواز حذفها .

الثاني : أنها تَرِد لطلب التّصور نحو : أزيد قائمٌ أم عمرو؟ ولطلب التّصديق نحو : أزيد قائم؟

(١) انظر المغنى ١/٧.

« وهل » مخّتصة بطلب التّصديق نحو : هل قام زيد . وبقيّة الأدوات مختّصة بطلب التصور نَحوُ : من جاءك ؟ وما صنعت ؟ وكم مالك ؟ وأين بيتك ؟ ومتى سفرك ؟ .

الثالث : أنها تدخل على الإثبات وعلى النّفي . ذكره بعضهم وهو منتقض بأم فإنّها تشاركها في ذلك نحو : أقام زيد أم لم يقم؟

الرابع : تمام التّصدير بدليل أنها لا تذكر بعدم أم التي للإضراب كما يذكر غيرها ، لا تقول : قام زيد أم قعد . وتقول : أم هل قَعَد، وأنها إذا كانت في جملة / معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثُمّ [٢/١١٥]
قدّمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا ﴾[١] ، ﴿ أَفَلَمْ يَسِيروا ﴾[٢] ، ﴿ أَثُمّ إذا ما وَقَع ﴾[٣] ، وأخواتها تتأخّر عن حَرْف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرون ﴾[٤] ، ﴿ فَأَيْن تَذْهَبُون ﴾[٥] ، ﴿ فَهلْ يُهْلَكُ إلاّ القَوْمُ الفَاسِقُون ﴾[٦] . هذا ما ذكره ابن هشام .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : الهمزة أصل أدوات

(١) الأعراف / ١٨٥ .
(٢) غافر /٨٢ ، ومحمد / ١٠ .
(٣) يونس /٥١ .
(٤) البقرة /٢٨ .
(٥) التكوير /٢٦ .
(٦) الأحقاف / ٣٥.

الاستفهام، وأم الباب، وأعم تصرّفاً،وأقوى في باب الاستفهام، لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلّها . وغيرها مما يُستفهم به يلزم موضعاً ويختصّ به وينتقل عنه إلى غير الاستفهام نحو : مَنْ ، وكم ، وهل ، فَمَنْ سؤال عَمّن يعقل ، وقد تنتقل فتكون بمعنى الّذي ،و « كم » سؤال عن عَدَدٍ ، وقد تستعمل بمعنى ، رُبّ ، وهل لا تسأل بها في جميع المواضع ألا ترى أنك تقول : أزيد عندك أم عمرو؟، على معنى أَيّهما عندك ؟ ولا يجوز في ذلك المعنى أن تقول : هل زيدٌ عندك أم عمرو ؟ وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى ـ قد ، نحو : ﴿ **هل أتى على الإنسان** ﴾[1] أي قد أتى . وقد تكون بمعنى النّفي نحو : ﴿ **هل جزاءُ الإحسان إلاّ الإحسان** ﴾[2] ، وإذ كانت الهمزة أعمّ تصرّفاً وأقوى في باب الاستفهام توّسّعوا فيها أكثر مما توّسّعوا في غيرها من حروف الاستفهام ، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ، ويكون الخبرُ فعلاً نحو : أزيد قام ، واسْتُقْبِح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلّة تصرّفها فلا يقال : هل زيد قَام .

[تقسيم حروف النّفي]

(فائدة) : قال الأندلسيّ : حروف النّفي ستة : ـ اثنان لنفي الماضي ، وهما : لم ، ولمّا ، واثنان لنفي الحال ، وهما : ما وإنْ ،

(١) الإنسان / ١ .

(٢) الرَّحمٰن / ٦٠ .

وإثنان لنفي المستقبل وهما : لا ولن .

[إذا التفسيرية]

(فائدة) : قال الزَّنجاني شارح (الهادي) : وقد يفسّر الكلام بإذا ، تقول : **عَسْعَس الليل** : إذا أظلم فتجعل أظلم تفسيراً لعسعس ، لكنك إذا فسرت جملة فعليّة مسندة إلى ضمير المتكلّم بأي ضَمْمت تاء[1] الضمير فتقول : استكتمتُهُ سِرّي أي سألتُهُ كِتْمانه بضمّ تاء سألتُهُ ، لأنك تحكي كلام المعبّر عن نفسه .

وإذا فسرتها بإذا فتحت فقلت : إذا سألتَهُ كِتْمَانه لأنك تخاطبه
[١١٦/٢] أي أنك تقول ذلك ، إذا نقلت / ذلك الفِعْل .

وقال بعض الشارحين للمفّصل : السِّرّ في ذلك أن (أي) تفسيرٌ فينبغي أن يطابق ما بعدَها لما قَبْلَها ، والأوّلُ مضُموم فالثاني مِثْلُه . وإذا شرط تعلّق بقول المخاطب على فعله الذي ألحقه بالضّمير فمحال فيه الضّم .

وأنشد في ذلك المعنى :

إذا كنيت بــأي فِعْــلاً تـفسّــره ... فَضُمّ تَــاءك فيـه ضَمّ مُعْتَــرِف
وإن تكن بــإذا يــومــاً تفسِّــره ... ففتحـة التّـاء أمـرٌ غيـرُ مُخْتَلِف

(١) في ط : « ناء » مكان : «تاء» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

وقد أورد ذلك الطيبي في حاشية (الكشاف) ثم ابن هشام في (المغنى) .

[مواضع « ما »]

(فائدة) : ذكر ابن عصفور أنّ لـ « ما » خمسةَ وثَلاثين مَوْضِعاً :

الأول : الاستفهامية .

الثاني : الموصولة .

الثالث : التي للتعجّب .

الرابع : النكّرة التي تلزمها الصّفة نحو: مررت بما معجب لك .

الخامس : الشرطيّة ، وهي في هذه المواضع الخمسة تكونُ اسماً .

السادس : الكافّة التي تدخُل على العامل فتبطل عمله نحو : إنما زيدٌ قائمٌ .

السابع : المسلّطة وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وذلك : حيثُ وإذ ، وهي ضدّ التي قبلها .

الثامن : التي تدخل بين العامل ومعموله فلا تمنعه العمل ، ولا

تُفيد أكثر من التأكيد كقوله : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾[١] ، ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾[٢] .

التاسع : التي تجري مجرى أنْ الخفيفة الموصولة بالفعل مثل : يعجبني[٣] ما تصنع أي يعجبني أن تصنع .

العاشر : التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك : لا أكلمك ما ذَرّ شارق .

[٢/١١٧] الحادي عشر : التي تَجْري مَجْرى الصّفة وهي ثلاثة أقسام : /

قسم : يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو :

٣٥٠= * لأمرٍ ما يسوّد مَنْ يَسُودُ[٤] *

وقسم : يراد به التحقيق نحو : وهل أعطيت إلّا عطيّةً ما .

وقسم : لايراد به واحد منهما ، بل يراد به التّنويع نحو : ضربت

(١) آل عمران / ١٥٩ .

(٢) النساء / ١٥٥ .

(٣) في ط فقط : « ويعجبني » بالواو .

(٤) لأنس بن مدركة الخثعمي كما نسبه سيبويه وصدره :

* عزمت على إقامة ذي صباح *

من شواهد : سيبويه ١/١٦ ، والهمع /٣٠٥، والهمع والدرر ٧٦٧ ، ومجاز القرآن ١/٢٠١ ، والخصائص ٣/٣٢، وابن يعيش ٣/١٢ ، والخزانة ١ /٤٦٧ ، ٢/٥٤٥ .

ضرباً ما ، أي نوعاً من الضّرب .

الرّابع عشر : النافية التي يعملها أهل الحجاز وتلغيها بنو تميمٍ :

الخامس عشر : النافية التي لا يختلفون فيها أنها لا تعمل شيئاً نحو : ما قام زيدٌ .

السادس عشر : الموجبة وهي التي تدخل على النّفي فينعكس إيجاباً، كما تدخل التي قبلها على الإيجاب، فينعكس نفياً، وهي التي في قولك : ما زال زيد قائماً ، وأخواتها .

السابع عشر : الداخلة بين المبتدأ والخبر نحو : ﴿ وقليلٌ ما هُمْ ﴾[1] .

الثامن عشر : التي تكون عِوَضاً من الفعل في قولهم : افْعَلْ هذا إمَّا لا ، أي إنْ كُنْتَ لا تفعل غيره .

التاسع عشر : التي تدخل على إن الشرطيّة فتُهَيِّئُهَا لدخول نون التوكيد على شرطها نحو : ﴿ فإمّا تَرِين ﴾[2] .

العشرون : التي تدجل على ـ لم ـ فَتُصَيِّرُها ظرف زمان بعد أن كانت حرفاً نحو : لمّا قُمْتَ قُمْتُ .

---

(١) صٓ /٢٤ .

(٢) مريم /٢٦ .

الحادي والعشرون : والثاني والعشرون : التي تدخل على لو الامتناعيّة فتصير إلى التخصيص أو بمعنى لولا الامتناعية .

الثالث والعشرون : التي تدخل على كلّ فتصيّرها ظرف زمان نحو : كلّما جِئْتَ أكرمْتُك .

الرابع والعشرون ، والخامس والعشرون : التي تدخل على إنّ فتفيد معنى التّحقير نحو قولك لمن يدعي النحو : إنما قرأت الجُمَل ،
أو معنى الحصر نحو : إنّما زيدٌ عالمٌ / . [١١٨/٢]

السادس والعشرون : التي تدخل على (قَلَّ) فتهيِّئُها للدّخول على الأفعال .

السابع والعشرون : التي تدخل على نِعْم وبئس نحو : ﴿ فَنِعمّا هِيَ ﴾[١] ، ﴿ بئسما اشتَرَوْا ﴾[٢] .

الثامن والعشرون : التي تـوصل بمن الجـارّة فتصير بمعنى : رُبّ ، نحو :

٣٥١= * وإنا لَمِمّا نَضْرِب الكَبْشَ ضَرْبَةً[٣] *

(١) البقرة /٢٧١ .
(٢) البقرة /٩٠.
(٣) لأبي حيّة النّميريّ . وتمامه :
* على رأسه تُلْقي اللّسانَ من الفَمِ *
من شواهد المغنى ١/٣٤٤، ٣٥٧، والخزانة ٤/٢٨٢، والهمع والدرر

التاسع والعشرون : المحذوفة من (أما) نحو :

٣٥٢= * ما ترى الدّهْر قد أباد معدّاً *

انتهى ما ذكره ابن عصفور فلم يذكر السّتة الباقية . وجمع بعضهم لها معاني تسعة في بيت فقال :

تعجّبْ بما اشْرط زِدْ صِلْ انْكِرْهُ واصِفاً

ويُسْتفهمُ[٦] انفِ المصدريّةَ واكْفُفا

رقم ١١٢٩ . وهو أيضاً من شواهد : سيبويه ١/ ٤٧٧ ، والمقتضب ٤/١٧٤ ، وابن الشجري ٢/ ٢٤٤ ، والتصريح ٢/ ١٠ . والكبش : سيّد القوم .

(١) قائله مجهول ، وتمامه :

* وأباد السّراة من عدنانِ *

من شواهد : المغنى ١/ ٥٧ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ١٧٣ ، والهمع والدرر رقم ١٣٣٦ .

وفي المغنى : وزاد المالقي لـ « أما » معنى ثالثاً ، وهو أن تكون حرف عَرْض : بمنزلة ألا ، فتختص بالفعل نحو : أما تقوم . . . . وقد تحذف هذه الهمزة ثم ذكر الشاهد .

(٢) في ط : « ونسبتهم » مكان : « ويستفهم » تحريف صوابه من المخطوطات والأسلوب .

باب المصدر

قاعدة [المصدر أشدّ ملابسة للفعل من الصفة]

قال ابن جنّي في (الخصائص): المصدر أشدُّ أشدُّ ملابسةً للفعل من الصِّفة ، ألا ترى أنّ في الصّفة نحو قولك : مررت بإبل مائةٍ ، ومررت برجل أبي عَشْرَة أبوه ، ومررت بقاعٍ عَرْفَجٍ [١] كلّه ، ومررت بصحيفةٍ طين خاتمها، ومررت بحيّة ذراع طولُها، وليس هذا مما يُشاب به المَصْدَر ، إنما هو ذلك الحدَثُ الصّافي كالضّرْب والقَتْل والأكل والشّرب .

[سواء أجرى مجرى المصدر]

(فائدة) : قال أبو الحسين ابن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : اعلم أن (سواء) أجرى عندهم مُجْرى المصدر ، فأخبر به عن اثنين فقيل : زيد وعمرو سواء ، كما تقول زيد وعمرو خَصْمٌ .

وفي سواء أمر آخر اختُصّ به: أنه لا يرفع الظّاهر إلّا أن يكون

(١) العرفج : شجر سهليّ ، واحدته بهاء .

معطوفاً على المضمر نحو : مررت برجلٍ سواء هو والعدَمُ .

إن خَفَضْتَ كان نَعْتاً ، وكان في (سواء) ضمير ، وكان العدم معطوفاً على الضّمير وهو توكيد .

وإن رفعت (سواء) كان خبراً مقدّماً وهو مبتدأ و (العدمُ) معطوفٌ عليه .

ولم يُثَنّ لأنه جرى عندهم مَجْرى المصدر . وهذا يُحفظ ولا يقاس عليه . ولا يجوز أن تقول : زيد / سواءٌ وعمرو ، على أن يكون [١١٩/٢] سواء خبراً عنهما، كما لا تقول: زيد قائمان وعمرو، لأن العامل في الخبر هو المبتدأ، والمبتدأ هنا مجموع الاسمين، فقدّم الخبر عليهما أو أَخّره عنهما، ولا تجعله بينهما، فتكون قد جعْلت المعمول بين أجزاء العامل وهذا لا يجوز .

قاعدة [في ورود صيغة مَفْعِل بالكسر للمصدر والزمان والمكان]

الأصل في مَفْعل للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح نحو المأْكَل والمشرَب والمذَهب والمخرَج والمدخل .

قال في (البسيط) : وقد خرج عن هذا الأصل إحدى عشرة

لفظة جاءت بالكسر وهي : المَنسِك ، والمطلِع[1] في قراءة الكسائي ، والمَجْزِر ، والمَنْبِت ، والمَشْرِق ، والمَغْرِب ، والمَسْقِط ، والمَسْكِن والمَرْفِق ، والمَفْرِق ، والمسجِد .

قال ابن باشاذ : فهذه كلّها تكسر إذا أردت بها المكان ، فإن أردت بها المصدر فتحت لا غير .

قال صاحب البسيط : ولم يأت في أسماء الزّمان والمكان مَفْعُل بالضم إلّا مع تاء التأنيث نحو مَقْبُرة ، ومكرُمة ، ومأدُبَة .

[ما يشتق من المصدر]

(فائدة) في (تذكرة) ابن الصائغ : يشتّق من المصدر تسعة : الفعل،واسم الفاعل ، والمثال ، واسم المفعول ، وصيغة المفاضلة ، والصفة المشبهة ، واسم المصدر ، واسم الآلة ، واسم الزمان والمكان .

التاسع : اسم الشيء المعدّ للفعل كالمَسْجِد اسم للبيت المعد للصّلاة والسجود ، فأما المسجد فاسم لمكان السّجود ، وليس اسماً للبيت بل لموضع السجود من البيت .

(١) من قوله تعالى : ﴿ حتى إذا بلغ مطلِع الشمس ﴾ ، الكهف ٩٠.
والقراءة بالكسر قراءة سبعية،وهي قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا.
أما قراءة الفتح فهي قراءة : ابن كثير ، وابن محيصن والحسن ، وعيسى ، ومجاهد . انظر القراءة رقم ٤٨٨٧ في معجم القراءات .

[نظم صيغ التِّفعال بالكسر]

(فائدة) قال بعضهم :

أرى التَّفعال في المصدَ ... ر بالفتح هو البابُ
وتفعال بكسر التا ... ءِ في الأسماءِ إيجابُ
وللتِّجفاف[١] والتِّقصا[٢] ... رُ والتِّلفاق[٣] أربابُ
وَتِنْبَالٌ[٤] وَتِلْقامٌ[٥] ... وَتِلْعابٌ[٦] لمن عابوا
وَتِمْثالٌ وَتِمْساحٌ[٧] ... وَتِمْرادٌ[٨] وتِضْرابُ[٩]

---

(١) التجِّفاف بالكسر : آلة للحرب يُلْبَسُهُ الفرسُ والإنسانُ ليقيه في الحرْب . انظر القاموس .

(٢) التقّصار والتّقصارة بالكسر : القلادة . انظر القاموس .

(٣) في نسخة المتحف البريطاني : « التلفاف » بالفاء ، وفي ط : « التلقاق » وهو تحريف ، والصواب : « التلفاق » بفاء وقاف في آخره كما في نسخة الأزهر ، وهذا موافق لما في القاموس : التلفاق أو اللّفاق بكسرها : ثوبان يلفق أحدهما بالآخر .

(٤) التّنبال والتنبالة بالكسر : القصير كما في القاموس .

(٥) تِلقام وتلقامة ، وتشدّ قافهما أي عظيمُ اللُقَم .

(٦) في ط : « تلقاب » بالقاف ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والمزهر ٢ /١٣٨ والتلعاب بالعين : كثير اللعب .

(٧) تِمسَاح : كذاب .

(٨) في القاموس : التّمراد بالكسر : بيت صغير في بيت الحَمام لمبيضه فإذا نَسقه بعضاً فوق بعض فهو التّماريد .

(٩) ناقة تضراب : قريبة العهد بقرع الفحل .

[١٢٠/٢] وتبـــراك (١) وتعْشــار(٢) وَترْتــاع (٣) بها عــابوا /
وَتبْيَــانٌ (٤) وَتِـهْـواء (٥) وَتِــلقــاء (٦) إذا آبــوا

فهذه ستةَ عشر اسماً مكسورة الأوائل بل لا يكاد يوجد في الكلام غيرها (٧) . وما سواها تأتي مصادر وهي مفتوحات أبداً مثل التّذكار والتّسباب ، ونحوهما .

---

(١) تِبْراك : موضع .

(٢) تِعْشَارٌ : موضع .

(٣) هكـذا في ط بالعين وتــاءين. وفي نسخة المتحف البـريطاني بـالغين وتاءين ، وبقية النسخ المخطوطة بالعين وتاءين .
ولعلّها : تِرْباع : وهو موضع انظر المزهر ٢ /١٣٨ .

(٤) وتِبيانٌ: بيان .

(٥) تِهْواء من الليل : أي قطعة .

(٦) وتِلْقاء : قبالتك .

(٧) في المزهر ٢ /١٣٨ ما نصه : « وزاد أبو العلاء فيما نقله ابن مكتوم في تذكرته : التِّيَتّاء للعِذْ يَوْط . [وهو الذي يحدث عند الجماع أو ينزل قبل الإيـلاج. . انظر القـاموس (بـاب الهـزة والتّـاء): (التيتـاء)]، والتّيعـارِ: للحبل المقطوع ، والتّنظار : من المناظرة، وتيفاق الهـلال : موافقتـه ، والتّمنان : خيط يُشَدُّ به الفسطاط والتّقوال : كثير القـول ، والتّمساح : الدابة المعروفة ، وترِعام : اسم شاعر ، والتمـزاح : الكثير المـزح . والتّيفاق : الكثيرالاتفاق، والتّطواف : ثوب كانت المرأة من قريش تعيره للمرأة الأجنبيّة تطوف به ، والتّشفاق : فرس معروف . انتهى كلام أبي العلاء .وانظر المزهر ٢ /١٣٨ ، ١٣٩ .

باب الصفات

[البأساء ليس له أفعل]

في (الصحاح) : البأساء : الشّدّة . قال الأخفش : بني على فَعْلاء ، وليس له أفعل ، لأنه اسمٌ ، كما قد يجيء أفعل في الأسماء وليس معه فعلاء نحو : أحمد .

[عدد الصفة المشبهة]

(فائدة) : قال في (البسيط) : التّركيب يقتضي أن يبلغ عدد [1] الصّفّة المشبّهة مائتين وثلاثة وأربعين بناءً .

وذلك أن معمول الصّفّة إمّا محلّى بالألف واللّام، أو مضافاً، أو مجرّداً عن كل واحد منهما . وكلّ واحد من هذه الثّلاثة قد يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً. فهذه تسعة أحوال باعتبار المعمول .

والصّفة قد تكون متضمّنة لضمير المذكّر وتثنيته وجمعه ، ولضمير المؤنّث وتثنيته وجمعه .

(١) في ط : « عدل » باللام ، تحريف واضح .

وغير متضمّنة لضمير إفرادٍ ولا تثنية ولا جمع فهذه تسعة(١) .

والصفة قد تكون مع كلّ واحد منهما معرّفة بالألف واللام أو مضافةً أو نكرة ، فهذه سبعة وعشرون باعتبار حال الصّفة .

وإذا ضربت في أحوال المعمول وهي تسعة تبلغ مائتين وثلاثة وأربعين بناءً .

باب أسماء الأفعال

ضابط [في أقسامها]

قال في (البسيط) : هي ثلاثة أقسام :

قسم : لم يستعمل إلاَّ معرفة نحو : بله ، وآمين ، لأنه لم يسمع فيهما تنوين .

وقسم : لم يستعمل إلاَّ نكرة وهو ما لم يفارقْهُ التّنوين نحو : إيهاً في الكفّ ، وَوَيْهاً في الإغراء ، وواهاً في التّعجّب .

وقسم : استعمل معرفةً ونكرةً فينّون لإرادة التّنكير . ويحذف التنوين / لإرادة التّعريف وذلك نحو : صَهْ وَمَهْ وإيهِ وأُفّ . [٢/١٢١]

(١) في هامش نسخة الأشباه الطبعة الثانية طبعة حيدر أباد ما نصه : الصواب سبعةٌ ، لأن غير المتضمنة قسم واحد ، وبهذا يختَلّ حسابه فتدبّر .

ضابط [في تقسيم أسماء الأفعال عند ابن يعيش]

قال ابن يعيش: هي ثلاثة أقسام :

قسم: لا يكون إلَّا لازماً كصه ومه .

وقسم: لا يكون إلَّا متعدّياً نحو : عليك زيداً أي الزمه ، ودونك بكراً .

وقسم : يستعمل تارةً لازماً وتارة متعدّياً كرويد وهلم وَحَيْهَل .

قال: ونظير ذلك من الأفعال باب وزنته ، ووزنْتُ له ، وكلتُه وكِلْت له .

باب التأنيث

قاعدة [الأصل في الأسماء التذكير]

قال ابن يعيش : الأصل في الأسماء التّذكير ، والتأنيث فَـرْعٌ على التّذكير لوجهين :

أحدهما : أن الأسماء قبل الاطّـلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبّر عنها بلفظ مذكّر نحو : شيء ، وحيوان ، وإنسان ، فإذا علم تأنيثها ركّبت عليها العلامة .

الثاني : أن المؤنث له علامة فكان فرعاً .

وقال صاحب (البسيط) : التأنيث فرع على التّذكير لوجهين :

أحدهما : أن لفظ شيء مذكر ، وهو يطلق على المذكّر والمؤنث .

والثاني : أن المؤنّث له علامة تدل على فرعيّته إمّا لفظيّة كقائمة ، وإمّا معنويّة وهي أن كمال المذكّر مقصودٌ بالذّات ، ونقصان المؤنّث مقصود بالعَرَض، ونقصان العَرَض فَرْعٌ على كمال الذّات .

ضابط [في الاسم المجرد من علامة التأنيث]

قال أبو حيّان : الاسم الذي لا يكون فيه علامة التّأنيث ، إمّا أن يكون حقيقيّ التّذكير أو حقيقيّ التأنيث أو مجازيّهما .

إن كان مجازيّهما فالأصل فيه التّذكير نحو : عُودٌ وحائطٌ ، ولا
[٢/١٢٢] يؤنّث شيء من ذلك إلاَّ مقصوراً على السماع وبابه اللغة / نحو : قِدْر ، وشمس .

وقد صنّف في ذلك الفَرّاء وأبو حاتم وغيرهما .

وإن كان حقيقّي التذكير والتأنيث ، فإما أن يمتاز فيه المذكّر من المؤنث أو لا يمتاز .

إن امتاز فيؤنّث إن أردت المؤنّث ، ويذكّر إن أردت المذكّر ، وذلك نحو : هند ، وزيد .

وإن لم يميّز فيه المذكّر من المؤنث ، فإن الاسم إذ ذاك مذكّر سواء أردت به المؤنّث أم المذكر ، وذلك نحو : بُرْغوث .

قاعدة [الأصل في الأسماء المؤنثة لا تدخلها الهاء]

قال أبو حيّان : الأصل في الأسماء المختّصة بـالمؤنث أن لا يدخلها الهـاء نحو : شيـخ ، وعجوز ، وحمـار ، وأتان ، وَبَكْـرَ ، وَقَلُوص ، وَجدي ، وعَناق ، وَتَيْس ، وَعَنز ، وخُزَز[١] . وأرنب .

وربّما أدخلوا الهاء تأكيداً للفرق كناقة، ونعجة ، فإنّ مقابلهما : جَمَل وَكَبْش . وقالوا : غلام ، وجارية ، وخُزَر ، وَعِكْرِشَة[٢] ، وأسد وَلَبُؤة[٣] .

ضابط [لا يوجد تأنيث بحرفين]

قال أبو حيان لا يوجد في كلامهم ما أُنّث بحرفين .

ضابط [في تاء التأنيث]

قال ابن مالك في (شرح الكافية) : الأكثر في التّاء أن يجاء بها لتميّز المؤنث من المذكّر في الصّفات ، كمسلم ومسلمـة ، وضَخْم وَضَخْمة .

ومجيئها في الأسماء غيـر الصّفات قليـل ، كامـرىء وامرأة ،

---

(١) خُزَز كصُرَد : ذكر الأرانب .

(٢) العِكْرِشة : الأرنبة الضخمة .

(٣) اللَّبُؤة : كَسَمُرة ، وهُمَزة .

وإنسان وإنسانة ، وَرَجُل وَرَجُلة ، وغلام وَغُلامة .

ويكثر مجيئُها لتميّز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق كَتَمْر وتمرة ، وَنَخْل ونخلة ، وشجر وشجرة .

ويقلّ مجيئُها لتميّز الجنس من الواحد ككَمْأَة كثيرة، وكَمْءُ(١) واحد .

وكذلك يقلّ مجيئها لتميّز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو : جرّ وَجَرّة ، ولبن ولبنة ، وَقَلَنْس وَقَلَنْسوة ، وسفين وسفينة .

وقد تكون التّاء لازمة فيما يشترك فيه المذّكر والمؤنث كَرَبْعة ، وهو المعتدل من الرّجال ، والمعتدلة من النساء .

وقد تلازم ما يخصص المذكّر كرجل بُهْمة ، وهو الشجاع .

وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كَنَعْجَة
[١٢٣/٢] وناقة ، / وقد تجيء للمبالغة كرجل راوية ونسّابة .

وقد يجاء بها معاقبة لياء مفاعيل ، كزنادقة وجحا جحة(٥) ، فإذا

(٤) الكمء : نبات : جمعه : أكمؤ، وَكَمْأَة أو هي اسم للجمع أو هي الواحد: والكمء للجمع ، أو هي تكون واحدة وجمعاً . انظر القاموس .

(٥) جحاجحة : جمع جحجح ، وهو السّيد الكريم السمح ، ولا توصف به المرأة. وفي حديث سيف بن ذي يزن : =

جيء بالياء لم يجأ بها ، بل يقال : زناديق، وجحا جيح فالياء والهاء متعاقبان في هذا النوع .

وقد يجاء بها دلالة على النّسب كقولهم : أشعثى وأشاعثة، وأزرقى وأزارقة ، ومهلّبيّ ومهالبة .

وقد يجاء بها دلالة على تعريب الأسماء العجمية نحو : كيلجة وكيالجة ، وهي مقدار من كيل معروف ، ومَوْزج وموازجة ، هو الخُفّ .

وقد يجاء بها عِوضاً من فاء نحو : عدة ، أو من عين نحو : إقامة أو من لام نحو : لغة ومئة . أو من مدّة تفعيل نحو تزكية . وقال المهلّبيّ :

أَتت الهاءُ في الكلام لِعَشْر ... وثمانٍ لِدِرَّةٍ ثم دَرّ[1]
ولمعكوس ذا ككمء وفرق ... بين مضروبة ومضروب أمر
ولمعكوسه كضربك عدًّا ... ولتكثير غرْفة للمقر
ولتأكيد جَمْعَ بَعْلٍ ومدْحٍ ... ولذم ونسبة للأبرّ
ولجمع لمَوزج ولتعويـ ... ـضك محذوف مَصْدَر مُسْتَضَرّ

= * بيضٌ مغالبةٌ غُلْبٌ جِحاجحة *

انظر اللسان : « جحجح » . وفي ط حجاجحة ، تحريف .

(١) في القاموس : الدّرُّ : اللبن كالدِّرَّة .

ولتعـويض يـا زنـاديق جـاءتْ ... ولبـاذي وأدمـة[1] في المَسَـرّ
ولإمكـان نطق عـه[2] لحديث ... ولـتعـديـد مـرة فـي الـمـمـر
وبـيـان لِحَـرْف ثُـمّ لتـحـريــك أتى فيـه أو مشـاكـل نثر
ثُـمَّ فـي ثَـمّ لـلبَـيَـان وكُـرْهُ ... لالتقـا السـاكنين في كُـلِّ ذِكْـرِ

[علامات المؤنث]

(فائدة) : قال ابن الدَّهان في (الغرة) : قال الفرّاء : للمؤنث خمسَ عَشَرة علامةً ، ثمان في الأسماء، وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات .

فثلاث في الأسماء : الهاء ، والألف الممدودة ، والمقصورة ،

---

(١) هكذا في ط (لياذي) : باللام والياء والذال : ووارمة بالواو والراء ومثلها بعض المخطوطات ، وفي مخطوطة الظاهرية : « ولبازي » بالباء والزاي ، « وأدمة » بالدال .
وفي مخطوطة المتحف البريطاني : « ولباذي وأرب » .
ولعلّ الصواب : « ولبازي » بالياء . والبازي : ضرب من الصقور ويجمع على بُزاة . بالبَاء في آخره ، فهو من المواضع التي تدخلها هاء التأنيث .
ولعل الصواب أيضاً « وأُدْمة » والأدمة : القرابة والوسيلة فهو مصدر أدمَ كما في القاموس .
وفي العمدة لابن مالك ، /٧١٧ : « وأدم أُدْمةً ؛ وأدِم البعير أدمة : إذا ابيض . فقد زيدت فيه هاء التأنيث ـ والله أعلم .

(٢) في ط فقط « عنه » مكان : « عه » تحريف ، وعه أمر من وعى يعي ع ِ ، ثم زيدت الهاء فقيل : عِهْ .

والرابعة : تاء الجمع في الهندات ، والخامس : الكسرة في أنْتِ . والسـادس : النّون في انتنّ ، وهنّ ، والسّـابعـة التـاء في : أخت وبنت ، والثامنة : الياء في هذي .

[٢/١٢٤] والتي في الأفعال التاء / السّاكنة في قامتْ ، والياء في تفعلين ، والكسرة في قُمْتِ ، والنون في فَعَلْنَ .

والتي في الأدوَات : التاء في رُبّت ، وثُمّت ، ولات ، والهاء في : هيهات ، والهاء والألف في قولك : إنها هند قائمة .

قال ابن الدّهان : وهذا نحكيه، وإن لم نعتقده مذهباً لأنفسنا .

[الهاءات]

(فـائدة) : قـال ابن مكتوم في تـذكرتـه ، قال أبـو الخطيب الفارسي في (النوادر) : الهاءات ثلاث : ما تكون بدلاً من تاء التأنيث نحو : ثمرة، وشجرة .

وهاء استراحة ، تثبت في الوقف دون الوصل نحو : كتابيه ، ولِمَه .

وهاء(١) أصل مثل هاء وجه ، وشفاه ، ومياه .

قاعدة [أصل الفعل التذكير]

قـال ابن القَوّاس في (شـرح الدرة) : أصـل الفعل التّـذكير

(١) في ط فقط : هاء أصل بدون الواو ، تحريف .

لأمرين :

أحدهما : أن مدلوله المصدر ، وهو مذكّر ، لأنه جنسٌ .

والثاني : أنه عبارة عن انتساب الحدَث إلى فاعله في الـزّمن المعيّن ، ولا مَعْنى للتّأنيث فيه لكونه معنويّاً ، وإنما تأنيثه للفاعل .

ضابط [في أقسام الأسماء]

في (تذكرة) ابن الصائغ : الأسماء أربعة أقسام : مذكّر لفظاً ومعنى كزيد .

ومؤنّث لفظاً ومعنى كفاطمة .

ومختلفان كزينب وطلحة [١] .

---

(١) لم يذكر القسم الرابع .

باب المقصور والممدود

ضابط [القصر والمدّ على ثلاثة أقسام]

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) : ما فيه وجهان القصر والمدّ على ثلاثة أقسام :

الأول : ما يقصر مع الكسر ، ويمدّ مع الفتح ، كالإِيا[1] والبِلى[2] ، والرّوى[3] وسِوَى بمعنى غير ، وقِرَى[4] الضّيف ، والقلى[5] .

والثاني : ما يقصر مع الفتح ، ويمدّ مع الكسر ، كالأضَى[6]

---

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « أبا » بالباء ، والأباء مقصور وممدود . انظر ابن يعيش ٦/٤٣ . (والإيا) ،كما في القاموس باب الألف اللينة : الشمس بالكسر والقصر ، وبالفتح والمدّ.

(٢) بَلِيَ الثوبُ كرضِيَ يَبلَى بِلًى وبلاءً .

(٣) رَوِي من الماء واللبن كرضِيَ ريّاً ، وماء روًى ورواءٌ .

(٤) قرى الضيف قرًى بالكسر والقصر ، والفتح والمدّ : أضافه .

(٥) قلاه كرماه ورضِيَهُ قِلىً وقَلاء : أبغضه .

(٦) في ط فقط : كالأضْحَى ، وهو تحريف لأن الضُّحى بالقصر مدّه : ضَحاءُ وضُحاء بفتح الضاد وضمها فهو ليس داخلاً في القسم الثاني الذي يقصر مع

[٢/١٢٥] والسّحا(١) والصّلى(٢) / والغَرى(٣) والعدى(٤) .

الفتح ، ويُمَدّ مع الكسر .

والصواب من النسخ المخطوطة وكتب اللغة . والأضاة : المستنقع من سيل وغيره ، وجمعه : أضوات وأضيات ، وأضًى وإضَاء .

(١) في ط فقط « والنّجا » بالنون والجيم ، وفي النسخة الأقدم من نسخ الأزهر : « سحا » بالسين والحاء ، وتتفق معها نسخة الظاهرية ، وفي نسخة الأزهر الأخرى : « سخا » بالسين والخاء ، وقد سقطت الكلمة من نسخة المتحف البريطاني .

أما نسخة الطاء فليس في اللسان إلا النّجاء بالمدّ وبفتح النون مما يدل على أن الصيغة ليست مرادة ، وغير داخلة في القسم الثاني ما كان مكسوراً مع الفتح وممدوداً مع الكسر .

ولعلها : سَحاً . يقال : سحا الكتاب : شدّه بسحاءة وجمعه سحاً ، وككساء : نبتٌ شائك يرعاه النحل . انظر القاموس : سحى .

(٢) في القاموس : الصِّلاء ككساء : الشّواء والوقود أو النار كالصّلي فيهما .

(٣) في القاموس : وَغَرِي به كَرَضِي غَراً وغِراءً : أولع كـأُغْرِي بـه وفي ابن يعيش ٦/٣٩ : « قالوا : غرى بالشيء يغرى به : إذا أولع فهو غرٍ ، غَراً وغِراء مقصور وممدود ، فأمّا الغِراء فممدود فهو شاذ بمنزلة الظِّماء من قولهم : سنة ظمباء: بينة الظمأ جاء على فعال بمنزلة الذهاب والبداء ، والقياس فيهما القصر على حد نظائرهما هكذا نقله سيبويه ممدوداً وعليه الفراء ، وخالف في ذلك الأصمعيّ ورواه مقصوراً . والقياس مع الأصمعيّ مع الرّواية ، فأما قول كثيّر:

إذا قيل مهلاً فاضت العين بالبكاء غـراءً ومـدّتها مـدامـعُ نُهَّـلُ

بكسر الغين كأنه جعله مصدر : غاري يغاري غِراء وهو فاعل ومصدر فاعل يأتي على فِعال مثل : رامي يرامِي رماءً .

(٤) في ط فقط : « والعِدِيَ » ، وبقية النسخ المخطوطة : « القذى » ولم

الثالث : ما يُقصر مع الضّم ويمـدّ مع الفَتْـح : كالْبُؤسى [١] والرُّغْبَى [٢] والعُلْيا [٣] والنُّعما [٤] .

فهذا ما ذكره ابن السّكيت . قال : وقد وقع لي ما يُكْسَر فَيُقْصَر وَيُضَمّ فَيُمَدّ عن ابن ولّاد وهو القِرْفصي [٥] فيكون على هذا أربعة أقسام :

قال أبو حيان وإنما ذكرت هذه الأقسام في كتب النحو وإن كان مَدْركهـا السّماع ، لأن للنحو فيها حظّاً وهو حصر ما جاء من ذلك . فلو ادّعى مُدّعٍ شيئاً خلاف هذا لم يقبل منه إلّا بِثَبَتٍ [٦] واضح عن العرب ، فصار في حصر هذه الأقسام نوعٌ من القياس النّحوِيّ .

أجد في كتب اللغة : قِذاء بالكسر .
وفي القاموس : العِدَا كالِي ، ويفتح : الناحية وجمعه : أعداء وحجر رقيق يستر به الشيء كالعِداء ، واحدته كجِرْوٍ .

(١) بئس كَسَمِع بؤساً وبُؤساً وبأساً وبُؤسَى وَبِئسي: اشتدت حاجته، والبأساء .
(٢) رَغِب فيه كَسمِع رغْباً ويضم ، ورغْبَاء كصحراء .
(٣) في القاموس : عُلْيا مضر بالضم والقصر . أعلاها ، والعلياء : السماء .
(٤) النُّعْمى : الخفض والدعة والمال. والنّعماء بالفتح ممدودة، والجمع : أَنْعُم ، ونِعم ، وَنعِمات بكسرتين ، وتفتح العين .
(٥) القرقصاء : نوع من الجلوس . انظر الممتع ١ / ١٦٠ .
وفي القاموس : القُرْفُصى مثلثه القاف والفاء مقصورة والقُرْفصاء بالضم والقُرُفصاء بضم القـاف والراء على الإتبـاع : أن يجلس على أليتيه ، ويلصق فخذيه ببطنه ، ويحتبى بيديه يضعهما على ساقه .
(٦) الثبت بفتح الباء : الحجة الواضحة .

قاعدة [في حذف تاء التأنيث من المثنّى]

كلّ مؤنّث بالتاء حكمه أن لا يحذف التّاء منه إذا ثُنّي كتمرتان وضاربتان ، لأنّها لو حذفت التبس بتثنية المذكّر .

ويستثنى من ذلك لفظان : أَلْيَة[1] وَخُصْية ، فإن أفصح اللّغتين وأشهرهما أن يحذف منهما التاء في التثنية فيقال : أليان : وخُصْيَان .

وعلل ذلك بأن الموجب له أنهم لم يقولوا في المفرد أَلًى وَخَصًى ، فأمن اللبس المذكور .

(١) الأَلية بفتح الهمزة : العجيزة . أو ما رَكِب العُجز من شحم ولحم وجمعه : أَلْيات ، وألايا ، ولا تقل : إلية بكسر الهمزة ، ولا ليّة .

(٢) الخُصْيُ والخُصْيةُ بضمهما وكسرهما : من أعضاء التناسل وهاتان : خصيان وخصيتان ، والجمع : خُصًى .

باب جمع التكسير

ضابط [في أضرب جمع التكسير]

قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : جمع التّكسير على أربعة أضرب :

أحدها : ما لفظ واحده أكثر من لفظ جمعه نحو : كِتاب وكُتُب .

الثاني : ما لفظ جمعه أكثر من لفظ واحده ، كَفلْس وأَفْلُس وَمَسْجِد ومساجد .

الثالث : ما واحده وجمعه سواء في العدّة اللفظيّة لا في الحركات نحو سَقْف وسُقُف، وأسد وأُسُد .

الرابع : ما واحده وجمعه سواء في العدّة اللفظية والحركات نحو / الفُلك للواحد والفُلْك للجمع ، وناقة هِجان، ونوق هجان، [٢/١٢٦] ودِرْع دِلاص[1] وأَدْرُعٌ دِلاص .

(١) دِرْع دِلاص ككتاب : ملساء ليّنة .

ضابط [في الحروف الزائدة في جمع التكسير]

قال ابن الدّهان : حروف الزيادة التي تزاد في هذا الجمع سبعة أحرف :

منها : ستة مُطّردة ، يجمعها : متى ، وأين .

وغير المطّردة منها : الميم في ملامح جمع لَمْحَة .

ومنها : ما يزاد أولاً كأكلب ، وأجْمال ، وملامح .

ومنها : ما يزاد حشواً كجِمال ومساجِد ، وكعوب وعبيد .

ومنها : ما يزاد آخراً كذؤبان ، وعمومة ، وعلماء .

[حصر جموع التكسير نظماً]

(فائدة) : قال أبو حيان : في حصر جموع التكسير وأسماء الجموع واسم الجنس :

لجمع قليل في المكسّر أَفْعُلٌ ... وأفعلة أفعال في كثرة فُعَل
وبالتا وَفُعْل والفِعال فعولها ... وبالتّا هما الفعّال فُعّل مع فِعَل
وَبالتّا وَفَعْلى ثم فِعْلى وأفعلاء ... فُعْلانِ فِعلان فواعِل مع فُعُل
فَعالىّ فَعَالَي فَعَالِي فعائل ... ومع فُعَلاء فَعَلَة هكذَا نقل
فُعَالى وما ضاهى وزان مفاعل ... وتمت ولاسم الجمع فُعلة مع فِعَل
فَعَالة فِعلان وفِعْلة مع فَعَل ... وفعلاء مفعولا مفعلة فُعُل

وبـالخلف فَعْل مـع فعيلٍ وفِعْلة　　وبالفتح عينا مع فُعال فعل فِعل
وقاعدة اسم الجنس ما جاء فرده　　بيا أو بتا والعكس في التاء قلَّ وقل

[نظم جموع القلة]

(فائدة) قال بعض النحويين في جموع القلة :

بـأَفْعُـل وبـأفعـال وأفـعْـلِة　　وفِعْلة يعـرف الأدنى من العـدد

وزاد أبو الحسن على بن جابر الدباج .

وسالم الجمع أيضاً داخل معها　　في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد / [١٢٧/٢]

وقال التاج بن مكتوم في نظم جموع القلة ، ومن خطه نقلت :

لـجمـع قـلة أجـمـال وأَرْغِفـةٌ　　وأَرْجـل غِـلمـة وسُـرُرٌ بـرره
وأصدقاء مع الزيـدين مع نحـل　　ومسلمات وقـد تكملت عشـره
هذا جماع الّـذي قالـوه مفترقـا　　وقد يزيـد أخا الاكثـار من كثره

قاعدة

قال في البسيط : لايوجد في الجمع ثلاثة أحرف أصول بعد ألف التكسير ، لئلا يكون صدر الكلمة أقل من عَجُزها ، ولذلك يُرَدُّ في التكسير والتصغير الخماسي إلى الرّباعي ليتناسب صدر الكلمة وعجزها في الحروف الأصول .

قاعدة [في الصفة والتكسير]

قال في (البسيط) : كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضَعُف تَكْسِيرها لقوّة شبهها بالفعل .

وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوي تكسيرها لالتحاقها بالأسماء كعبد ، وشيخ ، وكهل ، وضعيف .

وفي (تذكرة التّاج بن مكتوم): فعّال لا يكاد يكسّر لئلّا يذهب بناء المبالغة منه .

وشذ قول ابن مقبل :

٣٥٣= * عِنْدَ الجَبَابِير بالبأْسَاءِ والنِّعمِ [١] *

قاعدة [تكسير الخماسيَّ الأصول مستكره]

قال في (البسيط) : تكسير الخماسيّ الأصول مستكره لأجل حذف حرف منه ، بخلاف الرّباعي إذ لا حذف فيه .

[أقسام جمع التكسير]

(فائدة): قال ابن القَوّاس في (شرح الدرة): الجمع ثلاثة أقسام:

جمع في اللّفظ والمعنى كرجال والزيدين .

وفي اللّفظ دون المعنى كـ ﴿ قد صَغَتْ قُلُوبكما ﴾[٢] .

وفي المعنى دون اللّفظ كَرَهْط ، وَبَشَر ، وكلّ في التوكيد

---

(١) صدره :

* إلَّا الإفادة فاستولتْ ركائِبُنا *

من شواهد : سيبويه ٢/٣٥٥ ، والمنصف ١/٢٢٩ ، وابن يعيش ١٠/١٤ ، واللسان : « وفد » .

(٢) التحريم /٤ .

ونحوها مما ليس له واحد من لفظه .

قال : وينقسم أيضاً إلى عام : وهو التكسير لعمومه المذكر والمؤنّث مطلقاً ، وإلى خاص وهو المذكّر السالم ، وإلى متوسط وهو جمع المؤنث السّالم ، لأنه / إنْ لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو [١٢٨/٢]
مكسر ، وإن سَلِم فهو إمّا مذكّر أو مؤنث .

قاعدة [في تخفيف الجموع]

الجموع تستثقل ، فإذا كان فيها ياء خفّفت إمّا بالبدل كما في مدارَى (١) ومعايَا ، وإمّا بالقلب كما في : حِقِّيّ (٢) وقِسِيّ ، وإمّا بالحذف

---

(١) في النسخ المخطوطة : فراراً بالفاء والراء ، وفي ط : « قدارا » بالقاف والراء . كل ذلك تحريف ، والصواب : « مدارى » بالميم والدال أما معايا فقد اتفقت ط مع النسخ المخطوطة فيها ، والذي يلفت النظر أن في هامش الأشباه الطبعة الثانية ما نصه : « كذا ، ولعله عَدَايا وعشايا » . وهو ليس كذلك .
وقد وفقت بحمد الله الي تصويبهما ، فقد ذكر الكلمتين سيبويه في ٥٧/٢ : حيث قال ما نصه في معرض الألف الزائدة : « وإن جاءت في جميع ما لا ينصرف فهي غير منوّنة ، كما لا ينون غير المعتل ، لأن الاسم مُتَمٌّ وذلك قولك : عذارى وصحارى فهي الآن بمنزلة : « مدارى » و « معايا » لأنها مفاعل ، وقد أتم ، وقلبت ألفاً » .
وقد ذكر الكلمتين أيضاً ابن عصفور في الممتع ٥٥٧/٢ حيث ذكر أن « معاي » جمع : مُعْيِية ، وقالوا فيه : « معايا » و « مدار » جمع مدرى ، وقالوا فيه : مدارى » .

(٢) في بعض النسخ : « خفى » بالخاء والفاء . وحِقّى : جمع حَقْو ، وهو

كما في جَوارٍ وغواشٍ ، وليالٍ .

ضابط

قال في (ديوان الأدب) : لم يجمع من فعلاء على فعال إلَّا نُفَساء[1] ونِفاس وعُشَراء ، وعِشار[2] .

الكشح والإزار ، ويجمع أيضاً على : أحْق وأحْقاء .
أماقسِيّ فوزنها : فلوع بتقديم اللام على العين ، وذلك لأن الأصل قووس على وزن فُعول .
نقلت السين لام الكلمة : ووضعت موضع الواو الأولى عين الكلمة فصارت : قَسوُوٌ .
تطرّفت الواو فقلبت ياء فصار : قُسُوْيٌ .
اجتمع في الكلمة واو وياء، وسبق إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء .
أدغمت الياء في الياء فصار : قُسِيّ .
قلبت ضمة القاف كسرة تخلّصاً من الثقل فصار : قِسيّ .
انظر تصريف الأفعال /٣٢.
فإذا كانت : حِقيّ : جمع حقو فلا قلب مكاني فيها ، لأن أصلها : حُقُووٌ ثم حدث فيها من القلب ما حدث لـ « قسووٌ من القلب بعد القلب المكاني وربما تكون : « حقى »محّرّفة من كلمة أخرى لم أهتد إليها بعد طول البحث حتى يصح إلحاقها بقسيّ .

(١) في القاموس : النفاس : ولادة المرأة ، فإذا وضعت فهي نُفَساء ونفساءَ بالفتح ويحرّك جمع : نِفاس ونُفُس ، ونُفْس .

(٢) في القاموس : العُشراء من النوق : التي مضى لحملها عشرة أشهر أو ثمانية وتجمع على : عُشَراوات ، وعِشار .

باب التّصغير

قاعدة [في الاسم الذي اجتمع فيه ثلاث ياءات]

كلّ اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات : أَوّلُهُنّ ياء التصغير فإنك تحذف منهن واحدةً .

فإن لم تكن أولاهن ياء التّصغير أثبت الكُلّ ، تقول في تصغير حيّة : حُيَيّة وفي تصغير أيوب : أُيَيِّب بأربع ياءات . ذكر هذه القاعدة الجوهريّ في (صحاحه) .

ضابط [في الأسماء التي لا تصغر]

قال أبو حيّان : لا تصغّر الأسماء المتوّغلة في البناء كالضّمائر ، وأين، وكم، ومتى ، وكيف ، وحَيْث ، وإذ ، وما ، ومن، ولا الأسماء المصغّرة ، ولا غير سِوَى وَسُوَى بمعنى غير ، ولا البارحة ، وأمس وغد ، وقَصْر[1] بمعنى عشيّة ، ولا الأسماء العاملة عمل

(١) في ط : « وقصر » بالقاف وتشاركها بعض النسخ المخطوطة في ذلك والقَصْر على زنة مَقْعَد ، ومنزِل ، وَمَرْحلة : العشِيّ . وانظر القاموس .

الفعل .

وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ، ولا حسبك ولا الأسماء المختصة بالنّفي ، ولا الأسماء الواقعة على معظّم شَرْعاً ، ولا أسماء الشهور ، ولا أسماء الأسبوع على مذهب سيبويه ، ولا[1] كلّ ولا بعض ، ولا أيْ ، ولا الظّروف غير المتمكّنة نحو / ذات مرّة ، ولا [٢/١٢٩] الأسماء المحكيّة ، ولا جموع الكثْرة على الإطلاق عند البصريّين .

وزاد الزمخشري في (الأحاجي) ولا الفطر ، والأضحى والعصر ، استغناءً عنه بقولهم : مُسَيّانا[2] وعُشَيّانا[3] .

وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى : و« عصر » بالعين ، والعصر في القاموس: يطلق على اليوم والليلة، والعشيّ إلى احمرار الشمس، ويحرّك أي عَصَر والراجح أنه عَصْر لا قَصر ، وانظر المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري / ١٣٠ .

(١) في ط فقط : « لا كل » بدون واو تحريف .

(٢) المساء والإمساء : ضد الصّباح والإصباح ، والمُمْسي : الإمساء والاسم : المُسْيُ بالضم والكسر ، وأتيته مساء أمسِ وَمُسْيَة بالضم والكسر. وأُمْسِيَّتُهُ بالضم . وجاء : مُسَيّانا .

(٣) في القاموس : « وعُشّانا » بتشديد الشين ، وعلق عليه في الهامش بقوله : « قوله : وعشّانا » كذا في النسخ التشديد صوابه : « عُشَيّانا » مصغراً » . وانظر المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري / ١٣٠ .

قاعدة [التكسير والتصغير من باب واحد]

التّكسِير والتّصغير يجريان من وادٍ واحد . نصّ على هذه القاعدة سيبويه والنّحاة بأسرهم . ومِن ثَمّ فتح ما قبل الياء في التّصغير كما فتح ما قبل الألف في التكسير .

وقيل في تصغير أسود وأجدل[1] : أُسَيْوِد ، وَجُدَيْوِل ، بإظهار الواو جوازاً كما قيل في التكسير : أساود ، وجداول ، بإظهارها ، وكسر ما بعد ألف مفاعل ومفاعيل كما كُسِر ما بعد ياء التصغير .

وقالوا في تصغير عيد : عُيَيْد شذوذاً ، كما قالوا : في جمعه : أعياد شذوذاً .

ويتوَصّل إلى مثال فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل في التّصغير بما يتوصل به إلى مثال مفاعل ومفاعيل في التّكسير . وللحاذق فيه من الترجيح والتخيّير ماله في[2] التكسير .

قال أبو حيّان : وجاء من التّصغير ما هو على خلاف قياس المكبّر بقولهم في مغرب : مُغَيْرِبان ، وفي ، عَشِيّة : عُشَيْشِيَة ، وفي ، رَجل : رُوَيْجِل .

(١) الأجدل : الصّقر .

(٢) سقطت كلمة « في » من ط .

قال : وهذا نظير جمع التّكسير الذي جاء على خلاف قياس تكسير المفرد : كليالٍ ، ومذاكير ، وأعاريض جمع ليلة وذِكْر ، وَعَرُوض .

قال : وكما أن التّصغير نوعاً يسمى تصغير التّرخيم وهو التّصغير بحذف الزّوائد كُسَوَيْد في أسود كذلك في جمع التّكسير نوع يسمّى جمع ترخيم ، قالوا : ظريف وظُروف ، وخبيث وخُبوث . قال الفارسِيّ : كسّروه على حذف الزّوائد وهو مذهب الجَرْمي والمبرد، يريان هذا في كلّ ما فيه زيادة من الثّلاثي الأصل . وشبّهاه بتصغير التّرخيم ، فقالا في هذا النوع : هو جمع ترخيم .

وهو عند الخليل وسيبويه : مما جمع على غير واحده المستعمل ، لأنه مخالف لما يجب في تكسيره ، فيريانه تكسيراً لما لم ينطق به كما يقولان ذلك في التصغير .

قال : وقد يكون صورة المصغّر مثل صورة المكبّر ويكون الفرق بينهما بالتّقدير كما يكون في الجمع مِثْل ذلك، مِثَالُه : مُبَيْطِرُ[1] وَمُسَيْطِر وَمُهَيْمِن . أسماء فاعل في : بَيْطَر وَسَيْطَر وَهَيْمَنَ ، إذا صَغّرتها حذفت الياء لأنها أولى بالحذف ثم جئت بياء التصغير / [٢/١٣٠] مكانها .

(١) المبيطر : معالج الدّواب .

ونظير ذلك ، فُلْك[1] فإن مفردَه وجمعه لفظهما واحد ، وإنما يتميّزان في التقدير .

قال : وكذلك ضَمّةُ فُعَيْل[2] غير ضَمة فُعْل كما أن ضَمّة فُلْك الذي هو جمع غير ضَمةُ فُلْك الذي هو مفرد .

وقال في (البسيط) : إنما كانا من واد واحدٍ لحصول الشبه بينهما من خمسة أوجه :

اشتراكهما في زيادة حرف العّلّة فيهما ثالثاً .

وفي انكسار ما بعد حرف العلةِ فيهما فيما جاوز الثلاثي .

وفي لزوم كلّ واحد منهما حركة معيّنة .

وفي تغيير بنية الكلمة .

والخامس : أن الجمع تكثير ، والتّصغير تقليل . ومن مذهبهم حَمْل الشّيء على نقيضه كما يُحْمل على نظيره .

وقال ابن القَوّاس في (شرح ألفيّة ابن معط) : التصغير يُشبه التكسير ؛ ولذلك قال سيبويه : هما من وادٍ واحد من وجوه الفرعيّة، والتّغير، واختراع البناء، ووقوع العلامة ثالثة، وردّ اللاّم المحذوفة في الثلاثّي ، وحذف الزائد الذي ليس على رابع ، وحذف الأصليّ، وفتح ما قبل العلامة ، وحذف ألفات الوَصْل ، واعتلال اللاّم لحرف

(١) الفُلك بالضم : السفينة ، ويذكّر .
(٢) أي في تصغير : فُلْك .

اللين قبلها .

قال ابن الصائغ في (تذكرته) : وبقى حادي عشر[١] : كسرُ ما بعد العلامة قال وهو عندي أولى بالعد .

[عِلّة ضمّ أول المصغّر]

(فائدة) : قال في (البسيط) : إنما ضُمّ أول المصغّر، لأنه لمّا كان يتضمّن المكبّر ومسبوقاً به جَرى مَجْرى ما لم يُسَمّ فاعله في تضمّن معنى الفاعل ، وكونه مسبوقاً بما سُمّي فاعله، فضمّ أَوله كما ضُم أوله.

قاعدة [في جمع الأسماء المصغّرة]

قال في (البسيط) : جميع المُصغّرات لا تجمع جمع تكسير ، بل جمع سلامة ، لأنها لو كُسّرت لوقعت ألف التكسير في موضع ياء التصغير ، فيفضى إلى زوالها فيزول التّصغير بزوالها ، ولأن التّصغير يدلّ على التقليل فناسبه أن لا يجمع إلّا ما يوافقه في التّعليل ، وهو التصحيح .

(١) لأن وجه الشبه بين التصغير والتكسير عند ابن القوّاس عشرة وزاد ابن الصائغ وجهاً آخر ، وهو كسر ما بعد علامتي التصغير والتكسير فتكون الجملة أحد عشر وجهاً .

[كلمتان صغرتا بالألف]

(فائدة) : قال في (البسيط) : صغرت العرب كلمتين بالألف قالوا في / دابة : دوابّة : وفي هُدْ هد ، هَدا هِد . [١٣١/٢]

ثمانية إذا صغرت فيها وجهان]

(فائدة) : ثمانية إذا صّغّرتها فيها وجهان :

أحدهما : أن تحذف الألف وتبقى الياء فتقول ثُمَيْنِية .

والثاني : أن تحذف الياء وتبقى الألف فتقول ثُمَينـة ، فتقلب الألف ياء ، كما انقلبت في غزال ، وتدغم ياء التصغير فيها ، فترجيح الألف بالتقدّيم ، وترجيح الياء بالحَركة ، وحذف الألف وإبقاء الياء أحسن لتحرّك الياء . والألف حرفٌ ساكنٌ ميّتٌ لا يقبل الحركة ، والياء أيضاً للالحاق بعُذافِر[1] فكانت أقوى عند سيبويه .

[علة عدم تصغير الفعل]

(فائدة) : قال ابن السّراج في (الأصول) : فإن قيل : ما بال أفعال التعجّب تصغّر نحو : ما أَميلحه وما أُحَيْسنه ، والفعل لا يصغّر ؟ فالجواب أن هذه الأفعال لمّـا لزمت مـوضعاً واحـداً ، ولم تتصرّف

(١) عُذافِر كعُلابط : الأسد، والعظيم الشديد من الإبل .

ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى يفعل وغيره من الأمثلة فصغّرت كما تُصَغّر .

قال : ونظير ذلك دخول ألفات الوصْل في الأسماء نحو : ابن، واسم، وامرىء ونحوها، لمّا دخلها النّقص الذي لا يوجد إلّا في الأفعال ، والأفعال مخصوصة به دخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب فأسكنت أوائلها للنّقص .

وقال الزمخشري في (الأحاجي): فإن قلت : كيف عاق معنى الفعل أو شبهه عن التّصغير ،والفعل نفسه قد صغر في قولك: ما اميلح زيداً ؟ قلتُ هو شيء عجيب لم يأت إلا في باب التّعجب وحده وسبيله على شذوذه سبيل المجاز ، وذلك أنهم نقلوا التّصغير من المتعجّب منه إلى الفعل الملابس له، كما ينقلون إسناد الصوم من الرّجل إلى النهار في : نهارك صائم ، فكما أن الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل[١] .

(١) انظر النص في : « المحاجاة بالمسائل النحوية » / ١٣١ .

باب النّسب

قاعدة [في الأسماء التي آخرها ياء مشدّدة]

كل ما آخره ياء مشدّدة ، فإنها عند النّسب لا تبقى بـل إمّا أن تحذف بالكلية ككرسيّ وبُخْتيّ[1] وشافعيّ ، ومرميّ . أو يحذف أحد حَرَفَيْها ويقلب الثانّيّ واواً كرميّة[2] وتحيّة ، فيقال : رَمَوِيّ وَتَحَويّ ، أو يبقى أحدهما ويُقلب الآخر كحيّ / وحَيَوِيّ .

ويستثنى من ذلك كساء إذا صغّرته ، ثمّ نسبت إليه ، فإن ياءه [١٣٢/٢] المشدّدة تبقى بحالها مع ياء النّسب ، وذلك أن تصغيره كُسَيّ ، لأنه يجتمع فيه ثلاث ياءات : يـاء التصغير ، واليـاء المنقلبة عن الألف، واليـاء المنقلبة التي هـي لام الكلمة ، فتحـذف اليـاء المنقلبـة عن الألف، وتدغم ياء التّصغير في الياء الأخيرة فتبقى . كُسيّ كَأُخَيّ، ثُم تدخل ياء النسب فيقال ، كُسَيّ . ولا يجوز أن تحذف إحدى اليائين وإن كان مبنيًّا على فِعْل ثبتت نحو : يُحْيى من حَيِي يَحْيَي .

(١) البُخْت بالضم : الإبل الخراسانيّة ، والجمع : بَخاتيّ، وَبَخاتِيّ ، وبخاتٍ والبخّات : مقتنيها.

(٢) في القاموس : رميّ كغَنيّ : قطع صغار من السحاب أو سحابة عظيمـة القطر والجمع : أرماء وأرمية ، ورمايا .

الباقيين لأنك إن حذفت ياء التّصغير لم يجز ، لأنها لمعنى والمعنى باقٍ . وإن حذفت الياء الأخيرة لم يجز لما فيه من توالي إعلالين من موضع واحد ، إذ قد تقدم من حذف الياء التي كانت منقلبة عن ألف كساء مع مافيه من تحريك[1] ياء التّصغير ، فلهذا التزم فيه التّثقيل .

تقسيم [شواذّ النسب]

شواذ النّسب ثلاثة أقسام : قسمٌ كان ينبغي أن يُغيّر فلم يُغَيّر كقولهم في عميرة : عُميريّ .

وقسم كان ينبغي أن لا يغيّر فغيّر كقولهم في الشتاء شِتويّ .

وقسم كان ينبغي أن يغير نوعاً من التّغيير فغير تغييراً غيّره كقولهم في دَر ابِجرد : دراو ردى[2] . وكان القياس أن ينسب الى صدره ؛ لأنه مرّكب .

قاعدة [ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق]

باء النّسّب تصيّر الجامد في حكم المشتق حتى يَحْمِل الضّميرَ ، وَيَرْفَعَ الظّاهر ، ولذلك يُجمع بسبب النّسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنّون نحو : البصريين والكوفيّين . ذكره ابن فلاح في (المغنى) .

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « تجريده » مكان : « تحريكه » .

(٢) درا بِجْرد : كورة ببلاد فارس . عمّرها : دراب بن فارس ، وفي ط فقط : « دارا بجرد » بزيادة ألف بعد الدّال . تحريف ، صوابه من المخطوطات والمراجع كالمحاجاة بالمسائل النحوية حيث وردت الكلمة على هذه الصورة في صفحة / ١٣٥ .

باب التقاء الساكنين

قاعدة [في تحريك الساكن المتأخر]

الأصل : تحريك السّاكن المتأخّر ، لأن الثّقـل ينتهي عنده ، كما كان في تكسير الخماسيّ وتصغيره ، فإن الحذف يكون في الحرف الأخير ، لأن الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي إلى الآخر . وكذلك الجمع بين الساكنين ، ولذلك لا يكون / التغيير في الأول إلاَّ لوجه [١٣٣/٢] يرجّحه .

وقيل : الأصل تحريك السّـاكن الأول ، لأن به التـوصّل إلىٰ النّطق بالثاني فهو كهمزة الوصل .

وقيل : الأصل تحـريك مـا هو طَـرَفُ الكلمة سـواء كان أوّل السّـاكنين ، أو ثانيهمـا ، لأن الأواخر مـواضع التغيير؛ ولذلـك كان الإعراب في الآخر .

قـاعدة [الكسـرة هي الأصـل في التخلّص من التقـاء الساكنين]

الأصل فيما حرّك منهما الكسرة، لأنها حركة لا توهم الإعراب ؛

إذ الكَسْرُ الذي يكون في أحد السّاكنين لا يتخيّل أن مُوجِبَه الإعراب ، لأنه لا يكون في كلمة لا يكون فيها تنوين ولا أل ، ولا إضافة ، بخلاف الضّمّ والفتح ، فإنهما يكونان إعراباً ولا تنوين معهما، وذلك فيما لا ينصرف . فلما كانت حركة لا تكون في مُعرب أشبهت الوقف الذي هو مقابل الإعراب فحرّك بها .

قال صاحب (البسيط) : هذا موافق قول النّحويّين ، فإن حرّك بغير الكَسْر فلوجْهٍ ما .

قال : وَيُحْتمل أن يقال: الفتح أصل ، لأن الفرار من الثّقل والفتح أخفّ الحركات أو يقال الأصل التّحريك بحركة في الجملة من غير تعيين حركة خاصّة، وتعيينِ الحركة تكون لوجهٍ يخصّها .

وقال في (البسيط) : أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر لخمسة أوجه :

أحدها : أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل فأعطى حركة لا تكون له إعراباً ولا بناء لكون ذلك كالعوض من دخولها إياه في حال إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه .

والثاني : أن الضّم والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له فيما لا ينصرف، فالتّحريك بهما يلبس بما لا ينصرف. وأمّا الجرّ فلا يكون إلّا بتنوين أو معاقب له، فلا يقع لَبْس بالتّحريك به. والتحريك بغير

المُلْبِس أولى بالأصالة من التحريك بالملبس .

الثالث : أن الجر والجزم نظيران ، لاختصاص كلّ واحد منهما بنوع / فإذا احتيج تحريك سكون الفعل حرّك بحركةِ نظيره . وحمل [٢/١٣٤] بقيّة السّواكن عليه .

الرابع : أن الكسرة أقلّ من الضّمّة والفتحة ، لأنهما تكونان في الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة ، وفي الأفعال . ولا تكون الكسرة إلَّا في الأسماء المنصرفة، فالحمل على الأقلّ أولى من الحمل على ما كثر موارده؛ لِقُوةِ قليلِ الموارد، وضَعْف كثير الموارد.

الخامس : أن الكسرة بين الضّمّة والفتحة في الثقل فالحمل على الوسط أولى .

باب الإمالة

ضابط

[في أسباب الإمالة]

قال ابن السّراج: أسباب الإمالة ستة: كسرة تكون قبل الألف، أو بعدها، وياء قبلها ، وانقلاب الألف عن الياء ، وتشبيه الألف بالألف المنقبلة عن الياء، وكسرة تعرض في بعض الأحوال .

وزاد سيبويه أيضاً ثلاثة أسباب شاذّة ، وهي : شبه الألف بالألف المنقلبة ، وفرق بين الاسم والحرف ، وكثرة الاستعمال .

باب التّصريف

[الأشياء الخاصة بالمعتلّ]

(فائدة) : قال ابن الشّجَري في (أماليه) : اختصّ المعتلّ بأشياء :

أحدها : ما جاء على فَيْعِل لا يكونِ ذلك إلاّ في المعتلّ العين نحو : سيّد ، وميّت ، وهين ، وليّن ، وبيّن .

الثاني : ما جاء من جمع فاعل على فُعَلَة لم يأت إلا في المعتلّ اللاّم كقاضٍ وقُضاة ، وغازٍ وغزاة ، وداعٍ ودعاة .

الثالث : ما جاء من المصادر على : فيعلولة[1] اختّصّ بذلك المعتلّ العين نحو قولهم : بان بينونةً ، وصار صَيْرورة ، وكان كَيْنُونة .

(١) في ط فقط : « فعلولة » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة ، وسيبويه ٢/٣٧٢ ، والممتع في التصريف ٢/٥٠٢ .

والأصل عند سيبويه: بيّنونة وصيّرورة وكيّنونة (١) ثم كَيْنُونةً ، قلبت الـواو ياءً وأدغمت فيهـا الياء لاجتمـاع اليـاء / والواو، وسبق الأولى [١٣٥/٢] بالسكون(٢) .

والرّابع : ما جاء من المصادر على فُعَلٍ ، فهذا مما اختصّ به المعتل الـلام وذلك قولهم: التُّقى، والْهُدَى، والسُّرَى .

[الألف أصل في الحروف والأسماء التي تشبهها]

(فائدة) : قال ابن الدّهّان في (الغرّة) : الألف لا تكـون أصلاً في الأسماء المعربة ، ولا في الأفعال ، وإنما تكون أصلاً في

(١) في ط : « كيونونة »

(٢) المصادر التي جاءت على فيعلولة وضحها ابن عصفور في الممتع ٥٠٢/٢ بقوله : « ومن ذلك فيعلولة ، فإنه إن كان من ذوات الياء أدغمت الياء في الياء ، ثم حذفت الياء المتحركة استثقالاً للياءين مع طول البناء .
وإن كان من ذوات الواو قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ثم حذفت الياء المتحركة .
وإنما التزم في فيعلولة الحذف لأنه قد بلغ الغاية في العدد إلَّا حرفاً واحداً ألا ترى أنه على ستة أحرف ، وغاية الأسماء أن تنتهي بالزيادة إلى سبعة أحرف . . .
والذي يدل على أن كينونة وقيـدودة [مصدر قـاد : يقود] وأمثـالهما في الأصل : فيعلولةٌ ـ شيئـان : أحدهمـا أنهما من ذوات الـواو ، فلولا أن الأصل ذلك لقيل: كونونة؛ إذ لا موجب لقلب الواو ياء، والآخر : أنه ليس في كلام العرب فعلولة.

الحروف نحو : ما ، ولا ، وفي الأسماء المتوغّلة في شَبَه الحرف نحو : إذا ، وأنّى ، لأنه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زائدٌ من أصليّ .

ضـــابـــط

[الألفات في أواخر الأسماء أربعة]

في (تذكرة ابن الصّائغ) : قال نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : الألفات في أواخر الأسماء أربعة :

منقلبة عن أصل .

ومنقلبة عن زائد ملحق بالأصل ، ،

ومنقلبة عن زائد للتكثير ،

وغير منقلبة وهي ألف التأنيث كملهى وَمَعْزَى[1] وقَبَعْثَرى[2] وحُبْلى . فالأول مصروف نكرة ومعرفة، والثاني والثالث مصروف في النّكرة دون المعرفة ، والرابع لا ينصرف فيهما .

ضابط

[لا يوجد أربعة زوائد في آخر الاسم من جنس واحد ولا واو قبلها ضمة في آخر اسم معرب]

(١) مَعْزى ، ويمدّ : خلاف الضأن مِّن الغنم .

(٢) قبعثري : الجمل العظيم ، والفصيل المهزول ، ورواية تكون في البحر ، والعظيم الشديد . وفي القاموس : ألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق بل قسم ثالث ، وجمعه : مباعث .

قال أبو حيّان : لا يوجد في آخر أسم أربع زوائد من جنس واحد ، ولا يوجد في آخر اسمٍ معرب واوٌ قبلها ضمّة . ومتى أدّى الإعلال إلى شيء من ذلك وجب قلبُ الواو ياءً ، والضّمة كسرة ، فتصير من باب قاضٍ ومشترٍ ، فتحذف الياء كما تحذف فيهما .

[نظم في الدلالة على كون اللام ياء أو واواً]

(فائدة) : قال الشّيخ جمال الدين بن هشام في (تذكرته) :
وقفت على أبيات لبعض الفضلاء فيما يدلّ على كون اللّام ياءً أو واواً في المعتلّ من الأفعال والأسماء وهي :

بِعَشْرٍ يبينُ القلب في الألف التي عن الواو تبدو في الأخير أو الياءِ
بمستَقَبل الفعل الثلاثي وأمْره ومصدره والْفِعْلَيَيْن أو الفَاءِ
وعين له إن كانت الواو فيهما وتثنية والجمع خُصّا بالاسماءِ / [١٣٦/٢]
وعاشرها سير الإمالة في الذي يشذّ عن الأذهان عنصرُهُ النّائي

أمثلة ذلك : يدعو ، ادع ، غزوا ، دَعْوة ، دِعْوة ، وعي ، وهي ، هوى ، غوى ، فتيان ، عصوان .

[الثلاثيّ أكثر الأبنية]

(فائدة) : الثّلاثِي أكثر الأبنية قاله ابن دريد في (الجمهرة) .

وقال ابن جنّي في (الخصائص) : الثّلاثِيُّ أكثرها استعمالاً وأعدلها تركيباً، وذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه .

قال : وليس اعتدال الثّلاثِيّ لِقلّة حروفه حسب ، فإنّه لو كان كذلك كان الثُّنائيّ أكثر منه ، وليس كذلك بل له ولشيء آخر ، وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه لتباينهما ، ولتنادي حالهما ، لأن المبتدأ به ، لا يكون إلا متحرّكاً ، والموقوف عليه لا يكون إلاّ ساكناً . فلما تنافرت حالاهما وسَّطُوا العين حاجزاً بينهما؛ لئلا يفجأ الحس بضد ما كان آخذاً فيه ومنصبًّا إليه .

قاعـــدة

[في كيفية النطق بالحرف]

قال في (البسيط) : إذا قيل كيف تنطق بالحرف ؟

نظرت إن كان متحرّكاً الحقته هاء السكت ، فقلت : في الباء من ضرب : بَه ، ومن يضرب ، بُه ، ومن اضربي ، بِهْ .

وإن كان ساكناً اجتلبت له همزة الوصل فقلت في الباء من أضرب : إِبْ .

ضابط
[في الأشياء التي جاءت على تِفْعال]

رأيت بخط إبن القَمّاح في مجموع له قال : روي أبو الفضل محمد بن ناصر السّلامي عن الخطيب أبي زكرّيا يحي بن علي التبريزيّ إملاءً قال: أملى علينا أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرّي، قال : الأشياء التي جاءت على تِفْعال على ضربين : مصادر وأسماء ، فأمّا المصادر فالتِّلْقاء والتِّبيان وهما في القرآن[1] وقالوا : التِّنْضال من المناضلة ، فمنهم من يجعله مصدراً . ويقال : جاء لِتيفاق الهلال[2] كما يقال لميقاته ، فمنهم من يجعله مصدراً ، ومنهم من يجعله اسماً .

---

(١) أمّا « تلقاء » فقد ورد في الأعراف /٤٧ : « وإذا صرفت أبصارهم تِلْقاءَ أصحاب النار » .
وفي يونس /١٥ « قل ما يكون لي أن أبدّله من تِلْقاءِ نَفْسي» وفي القصص /٢٢ « ولمّا توجّه تِلْقاء مدين » .
وأمّا : « تبيان » فقد ورد مرّة واحدة فقط في النحل /٨٩ : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لِكُلّ شيء » .

(٢) انظر ما جاء على تِفعال في المزهر ٢/١٣٨ ، ومنها : تيفاق الهلال : موافقته وفي القاموس : « وفق » وأتيتك لتوفيق الهلال وتوفاقه ، وتيفاقه وميفاقه ، وتوفّقه أي حين أهلّ . والبيت المعمور تيفاق الكعبة ويفتح : حذاءها .

وأما الأسماء فالتِّنبال وهو القصير ، ورجل تِيتاء[١] أي عِذْيَوْط . ويقال بالضاد أيضاً ، وتِبْوال موضع : وتِعْشار: موضع ، وتقصار: قلادة قصيرة في العُنق ،وتيغار[٢]: حُبٌّ[٣] مقطوع أي خابية، وتِمْراد[٤] / بُرجٌ [١٣٧/٢]
صغُير للحمام، وتمساح معروف: من دواب الماءِ، ورجل تمساح:أي كذّاب،وتِمْتان[٥]: واحد التّماتين وهي خيوط يضرب بها الفسطاط ،

---

(١) في ط : « ورجل تنبال » تحريف ، والصواب : « ورجل تيتاء » لأن التنبال ذكره قبل ذلك ، والتصويب من المخطوطات ، والمزهر ٢ /١٣٨ .

(٢) في النسخ المخطوطة وط : « تيغار » بالغين ، وفي المزهر ٢ /١٣٨ : ما نصه : التيعار : للحبل المقطوع .
وبحثت عن مادة « يعر » و « يعز » في لسان العرب فلم أجد فيه هاتين الصيغتين .

(٣) وفي ط والنسخ المخطوطة : « حب » بالحاء وفسّر بأنه الخابية.وفي المزهر : « حبل مقطوع » ولعّل الخطأ في المزهر لأنه لا معنى للحبل المقطوع . أما الحُبُّ المقطوع فهو كما في القاموس : « حب » : الجرّة أو الضخمة منها أو الخشبات الأربع توضع عليها الجرّة ذات العروتين » والحُبُّ: بضم الحاء. وفي القاموس أيضاً: الخابئة : الحُبّ ، تركوا همزتها . وانظر شرح شافية ابن الحاجب ١ /١٦٧ في هذه الصيغة : صيغة (تفعال) .

(٤) في ط فقط : « وتمراخ » بالخاء ، تحريف ، صوابه من المزهر ٢ /١٣٨ والنسخ المخطوطة وكتب اللغة .

(٥) في المزهر ٢ /١٣٩ : « تمنان » بالنون ، تحريف صوابه من ط والنسخ المخطوطة : وفي القاموس : « متن » التمتين : خيوط الخيام كالتمتان بالكسر جمع تماتين ، وضربُ الخيام بخيوطها .

ورجل تِكْلام: كثير الكلام، وتِلْقام: كثير اللّقم، وتِلعاب: كثير اللعب، وتمثال واحد التماثيل، وتِجْفاف: الفرس معروف، وتْرِباع: موضع، وتِرْعام: اسم شاعر، وتِرْياق في معنى: دِرياق، وطرياق، ذكره ابن دريد في باب تِفْعالَ.

قال أبو العلاء: وفيه نظر، لأنه يجوز أن يكون على فِعْيال[1].
ومضى تِهْواء من اللّيل بمعنى هَوِيّ، وناقة تْضِراب وهي القريبة العهد بِضَرْب الفحْل، وتلفاق: ثوبان يخاط أحدهما بالآخر.

بـــاب الزيادة
[ضابط
في حروف الزيادة]

قال أبو حيّان: لا يزاد حرف من حروف الزّيادة العشرة وهي حروف (سألتمونيها) - إلا لأحد ستة أشياء.

الأولى: أن تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة. وما زيد لمعنى هو أقوى الزوائد.

الثاني: للمدّ نحو: كتاب، وعجوز، وقضيب.

الثالث: للإلحاق نحو واو: كوثر، وياء: ضَيْغم.

(١) في ط: «فيعال»، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

الرابع : للإمكان كهمْزة الوصل ، وهاء السّكت ، في الوقف على نحو : قِهْ .

الخامس : العوض نحو تاء التأنيث في : زنادقة ، فإنها عوض من ياء زناديق ؛ ولذلك لا يجتمعان .

السادس : لتكثير الكلمة نحو : ألف قبعثري ، ونون (كَنَهْبَل)[١] .

ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت أَوْلى من أن تكون للتكثير . وقال بعضهم :

يُعْرف الأصل من مزيدِ الحروفِ   باشْتقاقٍ لها وبالتّصريفِ
ولزومٍ وكثْرةٍ ونظيرٍ   وخروجٍ عنه اصْغ لِلتّعريف[٢]
وبأن يلزم المزيد بناء   أو يرى الحْرَف حَرْفَ معنًى لطيفِ
[١٣٨/٢] ولِفَقْدِ النّظيرِ أوسعُ بابِ   فتفطّن مخافةَ التّحريفِ/

(١) الكنهبل ، وتضم باؤه : شجر عِظام .

(٢) في ط : « عن آصغ التعريف » تحريف . وفي هامش ط : كتبت كلمة : « كذا » تعليقاً عليه لعدم الاهتداء إلى تصويبه وتصويبه من النسخ المخطوطة .

[الاختلاف في همزة الوصل]

(فائدة) : قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الأمر ، فقيل : زيدت أوّلاً ، لأنها لائقة للتغيير بالقلب والحَذْف ، والتّسهيل . وموضع الابتداء معرّض لذلك ، فكانت هنا مبتدأَةً . وقيل : أصلها الألف ، لأنها من حروف الزّيادة ، وهذا موضع زيادة ، ولكن قلبت همزة ؛ لضرورة التّحرّك ؛ إذ لا يبتدأ بساكن ، ويلزم التسلسل .

واختفوا في حركتها ، فَقِيل : أصلها الكسر ؛ لأنه في مقابلة ألف القطع ، وهي مفتوحة .

وقيل : حركتها في الأصل الكسر على أصل التقاء الساكنين . وهذا الأصل يستصحبها إلا إن كان السّاكن بعدها ضمّة لازمة .

[نظم في همزتي ألف الوصل والقطع]

(فائدة) : قال ياقوت في (معجم الأدباء) : أنشدني علم الدين ابراهيم بن محمود بن سالم التكريتي ، قال : أنشدني القاضي زكريا بن يحيى بن القاسم بن المفرح البكريّ ، لنفسه في ألفي القطع والوصل :

لألف الأمر ضروبٌ تنحصرْ　　في الفتحِ والضم وأخرىَ تَنْكسِرْ

فالفتح فيما كان من رُباعيِ　　نحو أَجِب يا زيدُ صَوْت الدّاعِي
والضّم فيما ضُمّ بعد الثاني　　من فعله المستقبل الزّمانِ
والكسر فيما منهما تخلّى　　إنْ زاد عن أربعة أو قَلاَّ

قاعدة

[في الأسماء التي تدخل عليها همزة الوصل]

حقّ همزة الوصل الدّخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو : انطلق انطلاقاً ، واقتدر اقتداراً .

فأما الأسماء التي ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها إنّما دخلت على أسماء قليلة وهي عشرة : ابن ، وابنة ، وابنم ، واسم ، واست ، واثنين ، واثنتين ، وامرىء ، وامرأة ، وأيمن . ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصّل) .

باب الحذف

قاعدة

[في الاسم الذي اجتمع فيه ثلاث ياءات]

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات : فإن كان غير مبنيّ على
[١٣٩/٢] فِعْلٍ حذفت/منه اللام نحو: عُطَيّ في تصغير عَطاء ، وَأُحَيّ في تصغير أَحْوَى .

بـــاب الإدغام

قاعدة

[الإدغام يقوي المعتل]

قال ابن جني في (الخاطريّات) : الإدغام يقوي المعتلّ ، وهو أيضاً بعينه يضعف الصّحيح .

ضابط

[في أحسن ما يكون الإدغام]

قال سيبويه : أحسن ما يكون الإدغام في كلمتين إذا تـوالى بهما خمسة أحرف متحرّكة نحو فعل لّبيدٌ ، لأن توالي الحركـات مستثقل عندهم بدليل أنه لا يتوالى خمسة أحرف متحرّكة في الشّعر ولا أربعة في كلمة واحدة إلا أن يكون فيه حذف كعُلَبِط أو واحد الأربعة تاء التأنيث كشجرة ، لأن تاء التأنيث عندهم في الحكم ككلمة ثانية .

ويحسن الإدغام أيضاً أن يكون قبل المِثْل الأول متحرّك وبعد المِثْل الثّاني ساكنٌ نحو : يد دّاود. قال سيبويه : قصدوا اعتدال أن يكون المتحرّك بين ساكنين[١] .

(١) نقل السّيوطي هذا النص من سيبويه بتصرف . انظر سيبويه ٢/٤٠٧ .

باب الخط

قال ابن مكتوم في (تذكرتـه) : اختلف النّحويّـون في عِلّة إلحاق الألف بعد واو الجمع من نحو: قاموا، فذهب الخليل إلى أنها إنّما ألحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منعطفاً لآخر الواو ، كأنه يريد بذلك أن الواو إنما مُكِّنت [١] لتصوير الألف بعدهـا ، أي ليست واواً مختلسة ، بل هي واو ممتدة ، مشبعة ، متمكّنة .

وقال أبو الحسن : إنما زيدت هذه الألف للفرق بين واو العطف وواو الجمع نحو : كفروا ،وجردوا[٢] ، ونحو ذلك من المنفصل .

فلو لم تلحق الألف للفرق بين واو الجمع لجـاز أن يظن أنـه كفر ، وفعل ، وأن الواو واو عطف ، فزادوا الألف لتحوز الواو إلى ما قبلها، وسمّاها لذلك ألف الفصل، ثم ألحقوا المتّصل بالمنفصل في نحو : دخلوا وخرجوا / ليكون العملُ من وجه واحدٍ . [٢/١٤٠]

وقـال الكسـائِيّ : دخلت هـذه الألف للفـرق بين الضّميـر

(١) في ط فقط : ركّبت .

(٢) في الهمع ٦/٣٢٥ : وذهب الأخفش ـ يعني أبا الحسن كما في الأشباه ـ وابن قتيبة إلى أنها فصل بها بين واو الجمع وواو النسق نحو : كفروا ، وردّوا ، وجاءوا ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها . هذا هو الأصل .

المرفوع ، والضمير المنصوب في نحو قول الله تعالى : ﴿ وإذا كَالُوهم أو وَزَنُوهُم ﴾[1] « فكالوهم » كتبت بغير ألف ، لأن الضّمير منصوبٌ ، ألا ترى أن معناه ، : كالوا لهم ، ووزنوا لهم . فإذا أردت أنهم كالو في أنفسهم ووزنوا في أنفسهم قلت قد كالواهم ووزنوا هم مثل : قاموا هم، وقعدوا هم ، فثبت الألف معهم، لأن الضمير مرفوع وهذا حسن . انتهى .

سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

حسب ما ذكره الكمال أبو البركات بن الأنباري في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) وأبو البقاء العُكْبري في (كتاب التبيين) في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين :

١ ـ الاسم مشتق من السّمو عند البصريين . وقال الكوفيين من الوَسْم .

٢ ـ الأسماء السّتة معربة من مكان واحدٍ . وقال الكوفيون من مكانين .

٣ ـ الفعل مشتقّ من المصدر . وقالوا : المصدر مشتق من الفعل .

٤ ـ الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب وقالوا : إنها إعراب .

(١) المطففين / ٣.

٥ ـ الاسم الذي فيه تاء التأنيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون . وقالوا يجوز .

٦ ـ فعل الأمر مبنيّ . وقالوا معرب .

٧ ـ المبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ . وقالوا المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .

٨ ـ الظرف لا يرفع ا لاسم إذا تقدم عليه . وقالوا : يرفعه.

٩ ـ الخبر إذا كان اسماً مَحْضاً لا يتضمن ضميراً . وقالوا يتضمن / . [١٤١/٢]

١٠ ـ إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب ابراز ضميره . وقالوا : لا يجب .

١١ ـ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ . وقالوا : لا يجوز .

١٢ ـ الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء. وقالوا : بها أو بفعل محذوف . قولان لهم.

١٣ ـ إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده . وقالوا : يعمل .

١٤ ـ العامل في المفعول الفعل وحده . وقالوا : الفعل والفاعل معاً أو الفاعل فقط أو المعنى . أقوال لهم .

١٥ ـ المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدّر . وقالوا : بالظاهر .

١٦ ـ الأولى في باب التنازع إعمال الثاني . وقالوا : الأول .

١٧ ـ لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح . وقالوا : يقام .

١٨ ـ نعم وبئس فعلان ماضيان . وقالوا : اسمان .

١٩ ـ افعل في التعجب فعل ماض . وقالوا : اسم .

٢٠ ـ لا يبني فعل التعجب من الألوان . وقالوا : يبني من السّواد والبياض فقط .

٢١ ـ المنصوب في باب كان خبرها ، وفي باب ظن مفعول ثان . وقالوا : حالان .

٢٢ ـ لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها . وقالوا : يجوز .

٢٣ ـ يجوز تقديم خبر ليس عليها . وقالوا : لا يجوز .

٢٤ ـ خبر ما الحجازيّة ينتصب بها . وقالوا : بحذف حرف الجرّ .

٢٥ ـ لا يجوز طعامك ما زيد آكلاً . وقالوا : يجوز .

٢٦ ـ يجوز ما طعامك آكلٌ زيد . وقالوا : لا يجوز / . [١٤٢/٢]

٢٧ ـ خبر إن وأخواتها مرفوع بها . وقالوا : لا تعمل في الخبرِ .

٢٨ ـ إذا عطفت على اسم إن قبل الخبر لم يجز فيه إلّا النصب . وقالوا : يجوز الرّفع .

٢٩ ـ إذا خففت إنّ جاز أن تعمل النصب . وقالوا : لا تعمل .

٣٠ ـ لا يجوز دخول لام التّوكيد على خبر لكن . وقالوا : يجوز .

٣١ ـ اللّام الأولى في لعلّ زائدة . وقالوا : أصلية .

٣٢ ـ لا النّافية للجنس إذا دخلت على المفرد بُني معها . وقالوا : معرب .

٣٣ ـ لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها نحو : دونك ،

وعليك . وقالوا : يجوز .

٣٤ - إذا وقع الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل أو وصف مقدّر . وقالوا : بالخلاف .

٣٥ - المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو . وقالوا : بالخلاف .

٣٦ - لا يقع الماضي حالاً إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة . وقالوا : يجوز من غير تقدير .

٣٧ - يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهراً أو مضمراً . وقالوا : لا يجوز إذا كان ظاهراً .

٣٨ - إذا كان الظرف خبراً لمبتدأ ، وكرّرته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرّفع والنصب نحو زيد في الدار قائماً فيها ، وقائم فيها . وقالوا : لا يجوز إلّا النصب .

٣٩ - لا يجوز تقديم التّمييز على عامله مطلقاً . وقالوا : يجوز إذا كان متصرّفاً .

٤٠ - المستثني منصوب بالفعل السّابق بواسطة إلّا . وقالوا : على التشبيه بالمفعول .

٤١ - لا تكون إلا بمعنى الواو . وقالوا : تكون .

[١٤٣/٢] ٤٢ - لا يجوز تقديم الاستثناء في أوّل الكلام . وقالوا : يجوز /

٤٣ - حاشا في الاستثناء حرف جَرّ . وقالوا : فعل ماض .

٤٤ - إذا أضيفت غير الى متمّكن لم يجز بناؤها . وقالوا :يجوز .

٤٥ ـ لا يقع سِوى وسواءٌ إلّا ظرفاً . وقالوا : يقع ظَـرْفاً وغيـر ظَرف

٤٦ ـ كم في العدد بسيطة. وقالوا: مركّبة.

٤٧ ـ إذا فصل بين كم الخبريّة وبين تمييزها بظرف لم يجز جرّه. وقالوا: يجوز.

٤٨ ـ لا يجوز إضافة النّيف إلى العشرة. وقالوا: يجوز.

٤٩ ـ يقال قبضت الخمسة عشر درهماً ولا يقال الخمسة العشر الدراهم. وقالوا: يجوز.

٥٠ ـ يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر. وقالوا لا يجوز.

٥١ ـ المنادى المفرد المعرفة مبني على الضّمّ، وقالوا: معرب بغير تنوين.

٥٢ ـ لا يجوز نداء ما فيه ـ أل ـ في الاختيار. وقالوا: يجوز.

٥٣ ـ الميم المشدّدة في اللّهم عوض من ـ يا ـ في أوّل الأسم. وقالوا: أصله: يا الله أمّنا بخير، فحذف ووصلت الميم المشدّدة بالاسم.

٥٤ ـ لا يجوز ترخيم المضاف . وقالوا : يجوز .

٥٥ ـ لا يجوز ترخيم الثّلاثي بحال . وقالوا : يجوز مطلقاً . وإذا كان ثانيه متّحركاً قولان .

٥٦ ـ لا يحذف في التّرخيم من الرّباعيّ إلّا آخره . وقالوا : يحذف ثالثه أيضاً .

٥٧ ـ لا يجوز نُدبة النّكرة ولا الموصول . وقالوا : يجوز .

٥٨ ـ لا تلحق علامة النّدبة الصفة . وقالوا : يجوز .

٥٩ ـ لا تكون من لابتداء الغاية في الزمان . وقالوا : تكون .

٦٠ ـ رب حرف . وقالوا : اسم .

٦١ ـ الجر بعد واو رب برُبّ المقدّرة . وقالوا : بالواو / . [١٤٤/٢]

٦٢ ـ منذ بسيطة . وقالوا : مركّبة .

٦٣ ـ المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدأ . وقالوا : بفعل محذوف .

٦٤ ـ لا يجوز حذف حرف القسم وأبقاء عمله من غير عوض إلّا في اسم الله خاصة . وقالوا : يجوز في كُلّ اسم .

٦٥ ـ اللّام في قولك : لزيد أفضل من عمرو ، لام الابتداء . وقالوا : لام القسم محذوفاً .

٦٦ ـ أيمن الله في القسم مفرد . وقالوا : جمع يمين .

٦٧ ـ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول . وقالوا : يجوز .

٦٨ ـ لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه مطلقاً . وقالوا : يجوز إذا اختلف اللّفظان .

٦٩ ـ كلا وكلتا مفردان لفظاً مثنّيان معنًى . وقالوا : مثنيان لفظاً ومعنًى .

٧٠١ ـ لا يجوز توكيد النكرة توكيداً معنويًّا . وقالوا يجوز إذا كانت محدودة .

٧١ ـ لا يجوز زيادة واو العطف . وقالوا يجوز.

٧٢ ـ لا يجوز العطف على الضّمير والمجرور إلا باعادة الجارّ . وقالوا يجوز بدونه .

٧٣ ـ لا يجوز العطف على الضّمير المتّصل المرفوع . وقالوا : يجوز .

٧٤ ـ لا تقع أو بمعنى الواو ولا بمعنى بل . وقالوا : يجوز .

٧٥ ـ لا يجوز العطف بلكن بعد الإيجاب . وقالوا : يجوز .

٧٦ ـ يجوز صرف أفضل منك في الشعر . وقالوا : لا يجوز .

٧٧ ـ لا يجوز ترك صرف المنصرف في الضرورة . وقالوا : يجوز .

٧٨ ـ الآن اسم في الأصل . وقالوا : أصله فعل ماضٍ / . [٢/١٤٥]

٧٩ ـ يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل . وقالوا : بحروف المضارعة .

٨٠ ـ لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب بأن مضمرة . وقالوا : على الصّرف[1] .

٨١ الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الأشياء السبعة منصوب بإضمار أن . وقالوا: على الخلاف .

٨٢ ـ إذا حذفت أن الناصبة فالاختيار أن لا يبقى عملها . وقالوا : يبقى .

(١) في هامش ط : « كذا » ويعني هذا الجهل بمدلول هذه الكلمة.والصرف في مصطلح الكوفيّين هو مخالفة الثاني للأول ، / ٥٥٦ أو مخالفة ما بعد واو المعية لما قبلها . انظر الإنصاف ٢/٥٥٦ .

٨٣ ـ (كي) تكون ناصبة وجارة . وقالوا : لا تكون حَرْف جَرّ .

٨٤ ـ لام كي ولام الجحود ينصب الفعل بعدهما بأن مضمرة . وقالوا باللاّم نفسها .

٨٥ ـ لا يجمع بين اللاّم وكي وأن . وقالوا : يجوز .

٨٦ ـ النصب بعد حتى بأن مضمرة . وقالوا : بحتى .

٨٧ ـ إذا وقع الاسم بين إن وفعل الشرط كان مرفوعاً بفعل محذوف يفسّره المذكور . وقالوا : بالعائد من الفعل إليه .

٨٨ ـ لا يجوز تقديم معمول جواب الشّرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط . وقالوا : يجوز .

٨٩ ـ إن لا تكون بمعنى إذْ . وقالوا : تكون .

٩٠ ـ إذا وقعت إن الخفيفة بعد ما النّافية كانت زائدة . وقالوا : نافية .

٩١ ـ إذا وقعت اللاّم بعد إنْ الخفيفة كانت إن مخففة من الثّقيلة واللاّم للتأكيد . وقالوا : إنْ بمعنى ما ، واللاّم بمعنى إلاّ .

٩٢ ـ لا يجازي بكيف ، وقالوا : يجازي بها .

٩٣ ـ السّين أصل . وقالوا : أصلها سوف حذف منها الواو والفاء .

[١٤٦/٢] ٩٤ ـ إذا دخلت تاء الخطاب على ثاني الفعل جاز حذف الثّانية/ وقالوا : الأولى .

٩٥ ـ لا يؤكّد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنّث بالنّون الخفيفة . وقالوا : يجوز .

٩٦ ـ ذا ، والّذي ، وهو ، وهي ، بكمالها الاسم . وقالوا : الذّال ،

والهاء فقط .

٩٧ - الضّمير في لولاي ، ولولاك ، ولولاه في موضع جرّ . وقالوا : في موضع رفع .

٩٨ - الضّمير في نحو : إيّاي وإياك ، وإيّاه . : إيا ، وقالوا : الياء والكاف والهاء .

٩٩ - يقال : فإذا هو هي . وقالوا : فإذا هو إياها .

١٠٠ - (تمام المائة) أعرف المعارف المضمر . وقالوا : المبهم .

١٠١ - ذا وأولاء ونحوهما لا يكون موصولاً . وقالوا : يكون .

١٠٢ - همزة بين بين غير ساكنة . وقالوا : ساكنة .

وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن إياز في مؤلف.

منها : الإعراب أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال عند البصريين. وقال الكوفيون : أصل فيهما .

ومنها : لا يجوز حذف نون التّثنية لغير الإضافة . وجوّزه الكوفيون .

* * *

انتهى الفن الثاني من الأشباه والنظائر النحوية

ويليه سلسلة الذهب وهو الفنّ الثّالث

الفن الثالث

بناء المسائل بعضها على بعض

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أَنْعم وَأَلْهم ، وأوضح مِنْ دقائق الحقـائق وفـهَّم ، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسَلّم .

هذا هو الفنّ الثالث من الأشباه والنّظائر وهو فنّ بناء المسائل بعضها على بعض ، مرتّب على الأبواب وسميّته : (سِلْسلة الذّهب في البناء من كلام العرب) .

بـــاب الإعراب والبـناء

مسألة [الاختلاف في بناء الأمر وإعرابه]

اختلف في فعل الأمر العـاري من اللاّم وحـرف المضارعـة نحو : اضْرِبْ على مذهبين :

احدهما : أنه مبنيّ . وعليه البصريّون .

والثاني : أنه معرب مجزوم بلام محذوفة . وهو رأي الكوفيين .

وقال أبو حيّان : واختاره شيخنا أبو عليّ الحسن بن أبي الأحوص .

والخلاف في هذه المسألة مبنيٌّ على الخلاف في ثلاث مسائل :

الأولى : هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم أم لا ؟ .

فمذهب البصريّين : لا ، وأن الأصل في الأفعال البناء . والمضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم . وفعل الأمر لم يشبه الاسم ، فلا يعرب .

ومذهب الكوفيين : نعم ، فهو معرب على الأصل في الأفعال .

الثانية : هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عمله ؟ .

فمذهب البصريين : لا ، وأنّه لا يجوز حذف شيء من الجوازم أصلاً، وإبقاء عمله .

ومذهب الكوفيين : نعم .

الثالثة : قال أبو حيّان : جعل بعض أصحابنا هذا الخلاف في

الأمر مبنيًّا على مسألة اختلفوا فيها ، وهي : هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها مُرْتَجَلَةٌ ليس أصلها المضارع أو هي صيغة مغيّرة وأصلها المضارع ؟

فمن قال : أصلها المضارع اختلفوا أهي معربة أم مبنية ؟ ومن قال : إنها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع / فهي عندهم [٢/١٤٨]
مبنيّة على الوقف ليس إلاّ . انتهى .

وقال الشّلوبين : في (شرح الجزولية) : القول بأن فعل الأمر معرب مجزوم مبنيّ على قول الكوفيين : إن بِنْيَة فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللاّم .

مسألة

[في حكم بناء الفعل مع نون التوكيد]

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في (تعليقه على المقرب): إذا اتصل بالفعل نون التّوكيد، ولم يكن معه ضميرٌ بارز لفظاً ولا تقديراً بُنِيِ معها إجماعاً نحو : هل تَضْرِبَنّ للواحد المخاطب ، وهل تَضْرِبِنّ للواحدة الغائبة .

واختلف في عِلّة البناء .

فمذهب سيبويه : أن الفُعل ركّب مع الحَرف فبُني كما بني

الاسم لمّا ركّب مع الحرف في نحو : لا رَجُل .

ومذهب غيره : أن النّون لما أكدت الفعل قوّت فيه معنى الفعليّة ، فعاد إلى أصله وهو البناء .

قال : ويبنى على الخلاف في العلّة خلاف فيما إذا اتّصل بالفعل المؤكّد ضمير اثنين نحو : تضربان ، أو ضمير جمع المذكر نحو تَضْرِبُنّ ، أو ضمير المخاطبة المؤنثة نحو : تَضْرِبنّ ، هل هو معرب أو مبني ؟ .

فمن علّل بالتّركيب هناك قال : هذا معرب ، لأن العرب لا تركّب ثلاثة أشياء ، فتجعلها كالشيء الواحد ، ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النّونات أو النّونين .

ومن علّل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيًّا ، ويكون حذف النّون هنا للبناء . انتهى .

مسألة

[في الاختلاف حول حذف حروف العلة عند الجزم]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : أجمع النّحاة على أن حرف العلّة في نحو : يخشى ، ويغزو ، ويرمي تحذف[1] عند وجود

(١) في ط فقط : «محذوف» ، تحريف

الجازم .

واختلفوا في حذفها لماذا ؟ فالذي فهم من كلام سيبويه : أنها حذفت عند الجازم، لا للجازم .

ومذهب ابن السّراج وأكثر النّحاة أن حذف هذه الحروف علامة للجزم ،

وهذا الخلاف مبنيٌّ على أن حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة أو لا ؟ .

فمذهب سيبويه: أن فيها حركات مقدّرة في الرفع، وفي الألف
في النصب / ، فهو إذا جزم يقول:(١) الجازم حذف الحركات [١٤٩/٢]
المقدّرة ، ويكون حذف حرف العلّة عنده لئلا يلتبس الرّفع بالجزم .

وعند ابن السّرّاج : أنه لا حركة مقدّرة في الرفع . وقال : لما كان الإعراب في الأسماء لمعنًى حافظنا عليه بأن نقدّره إذا لم يوجد في اللّفظ ، ولا كذلك في الفعل ، فإنه لم يدخل فيه إلا لمشابهة الاسم لا للدّلالة على معنى ، فلا نحافظ عليه بأن نقدره إذا لم يكن في اللّفظ . فالجازم لمّا لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف . وقال : إن الجازم كالمُسَهِّل إن وجد في البدن فضلة أزالها ، وإلا أخذ من قُوى البدن . وكذا الجازم إن وجد حركة أزالها وإلا أخذ من نفس الحروف . انتهى .

(١) في بعض النسخ المخطوطة : (يقوّي).

مسـألة

[جواز الحذف وعدمه إذا كان حرف العلة بـدلاً من همزة]

قال ابن النّحاس أيضاً : إذا كان حرف العلّة بدلاً من همزة جاز فيه وجهان : حذف حرف العِلّة مع الجازم ، وبقاؤه .

وهذان الوجهان مبنيّان على أن إبدال حرف العلّة هل هو بدل قياسِيّ أو غير قياسي ؟ .

فإن قلنا: إنه بدل قياسِيّ ثبت حرف العلة مع الجازم، لأنه همزة كما كان قبل البدل .

وإن قلنا : إنه بدل غير قياسيّ صار حرف العلة متمحّضاً، وليس همزة، فنحذفه كما نحذف حرف العِلّة المحض في : يغزو ، ويرمي ، ويخشى . انتهى .

مسـألة

[حكم الكلمـات قبـل التـركيب في مجـال البنـاء والإعراب .]

قـال الشّيـخ بهـاء الـدين بن النحـاس في (تعليقـه على المقرب) : الكلمات قبل التّركيب ، هل يقال لها : مبنيّة أو لا توصف

بإعراب ولا بناء ؟ فيه خلاف نحو قولنا : زيد ، عمرو ، وبكر ، خالد ، أو واحد ، اثنان ، ثلاثة . فإن قلنا : إنها توصف بالبناء فالأصل حينئذٍ في الأسماء البناء ، ثم صار الإعراب لها أصلاً ثانياً عند العقد والتركيب لطريان(١) المعاني التي تُلْبِس لولا الإعراب ، لكونها تدلّ بصيغة واحدة على معانٍ مختلفة .

وإن قلنا : إنها لا توصف بالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلاً من أول وهلة، لا نائباً عن غيره، ويكون دخوله الاسماء
[٢/١٥٠] لما تقدّم من طريان(٢) المعاني عليها عند التّركيب . انتهى / .

بـــاب المنصرف وغير المنصرف

مســـألة

[وجود مرتبة ثالثة لا منصرفة ، ولا غير منصرفة]

قال في (البسيط) : من قال : المنصرف ما ليس فيه عِلّتان من العلل التّسع ، وغير المنصرف ما فيه عِلّتان ، وتأثيرهما منع الجَرّ

(١) هكذا في ط والمخطوطات : « طريان » بالطاء ، ولم أجد في اللسان : « طريان » مصدراً لـ « طرأ » ولعلّها : « جريان » بالراء ، فحرّفت .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « طريان » وقد أشرنا إلى هذه الكلمة سابقاً . وقلنا : لعلها : « جريان » لأني لم أجد في اللسان : « طريان » مصدر لطرأ .

والتنوين لفظاً وتقديراً دخل فيه التّثنية والجمع والأسماء السّتة ، وما فيه اللاّم والمضاف .

ومن قال : المنصرف ما دخله الحركات الثّلاث والتّنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جرّ ولا تنوين ، فإن التثنية والجمع والمعرّف باللاّم والإضافة يخرج عن الحصر ، فلذلك ذكرها (صاحب الخصائص) مرتبةً ثالثة لا منصرفةً ولا غير منصرفة .

مســـألة

[اختلاف النحويين في الصرف]

اختلف النّحويّون في الصرف .

فمذهب المحققّين كما قال أبو البقاء في (اللباب) : أنه التّنوين وحده .

وقال آخرون : هو الجرّ مع التّنوين ، وينبني على هذا الخلاف ما إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته أل ، فعلى الأوّل هو باقٍ على منع صَرْفه ، وإنما يجرّ بالكسرة فقط ، وعلى الثّاني هو منصرف .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصّل) : اختلفوا في منع الصرف ما هو ؟

فقال قوم : هو عبارة عن منع الاسم الجرّ والتنوين دفعة واحدةً ،

وليس أحدهما تابعاً للآخر إذا كان الفعل لا يدخله جرٌّ ولا تنوين ، وهو قول بظاهر الحال .

وقال قومٌ ينتمون إلى التحقيق : إنّ الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال ، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره ، وإنما المحذوف منه علم الخفّة وهو التنوين وحده لثقل[1] ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ، ثم تبع الجرّ التّنوين في الزّوال ، لأن التنوين خاصّة للاسم ، والجّر خاصة له أيضاً، فتبع الخاصة الخاصة . ويدُلّ على ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجرّ فيه ، إنما يذهب منه التّنوين لا غيره .

فعلى هذا القول إذا قلت : نظرت إلى الرجل الأسمر وأسمركم ، الأسمر باقٍ على منع صرفه ، وإن انجرّ ، لأن الشّبه قائم ، وعَلَمُ الصّرف الذي هو التنوين معدوم .

[١٥١/٢] وعلى القول الأول يكون / الاسم منصرفاً ، لأنه لمّا دخله الألف واللّام والإضافة وهما خاصة للاسم بَعُد عن الأفعال وغلبت الاسميّة فانصرف . انتهى .

(١) في ط فقط : « لنقل » بالنون ، تحريف .

مســـألة

[باب مثنى وثلاث]

مذهب الجمهور : أن باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدْل مع الوصفيّة .

وذهب الفراء : إلى أن منعها للعدل والتعّري بنيّة الإضافة وينبني على الخلاف صرفها مذهوباً بها مَذْهَب الأسماء أي منكرة ، فأجازه الفراء بناء على رأيها أنها معرفة بنيّة الإضافة تقبل التنكير . ومنعه الجمهور .

مســـألة

[تسمية المذكّر بوصف المؤنث]

إذا سمّى مذّكر بوصف المؤنث المجرد من التاء كحائض وطامث ، وظلوم، وجريح ، فالبصريّون يصرفونه بناءً على أن هذه أسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمّن الّلبس وحملاً على المعنى ، فقولهم: مررت بأمرأة حائض بمعنى : شخص حائض، ويدُلّ لذلك : أن العرب إذا صغرتها لم تدخل فيها التّاء .

والكوفيّون يمنعونه بناءً على مذهبهم أن نحو حائض لم تدخلها التاء لاختصاصه بالمؤنّث ، والتاء إنما تدخل للفرق .

بـــاب العَــلَــم

مســـألة

[تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول]

الأكثرون على أن العلم ينقسم إلى مرتجل ومنقول .

وذهب بعضهم : إلى أن الأعلام كلّها منقولة وليس فيها شيء مرتجل. وقال: إن الوضع سبق، ووصل إلى المسمّى الأول وعُلِم مدلول تلك اللفظة في النكرات ، وسمّى بها ، وجهلنا نحن أصلها ، فتوهّمها مَنْ سُمّي بها من أجل ذلك مرتجلة .

وذهب الزجاج: إلى أنها كلّها مرتجلة. والمرتجل عنده: ما لم يقصد في وضعه النّقل من محل آخر إلى هذا . وعلى هـذا فتكون موافقتها للنّكرات بالعرْض لا بالقَصْد .

وقال أبو حيّان : المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النّكرات .
[٢/١٥٢] والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل / في النّكرات .

وقيـل : المنقول: هـو الّـذي سبق لـه وضـع في النّكـرات . والمرتجل: هو الذي لا يحفظ له أصل في النّكرات .

وعندي : أن الخلاف المذكور أوّلاً وهذا الخلاف أحدهما مبنيّ على الآخر .

بـــاب الموصـــول

مســـألة

[في جواز الوصل بجملة التعجّب]

هل يجوز الوصل بجملة التّعجب ؟ فيه خلاف ، إن قلنا : إنها إنشائية لم يوصل بها . وإن قلنا : إنها خبريّة فقولان :

أحدهما : الجواز نحو جاءني الذي ما أحسنه . وعليه ابن خروف .

والثاني : المنع ؛ لأن التّعجب إنما يكون من خفاء السبب ، والصّلة تكون موضّحةً فتنافيا .

بـــاب المبتدأ والخبـــر

مســـألة

[إلحاق الفاء في خبر المبتدأ]

قال ابن النّحاس في (التعليقة)* إذا دخلت على المبتدأ الموصول (لَيْت) و (لعلّ) نحو : ليت الّذي يأتيني ولَعلّ الذي في الدار فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره .

واختلف في عِلّة ذلك ما هي ؟

فمنهم من قال : عِلّته أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، فإذا عملت فيه ليت أو لعل خرج من باب الشرط، فلا يجوز دخول الفاء حينئذٍ .

ومنهم من قال : بل العِلّة أن معنى ليت ولعل ينافي معنى الشرط من حيث كان ليت للتمنّي ، ولعل للترجّي ، ومعنى الشرط التعليق، فلا يجتمعان .

ويتخرّج على هاتين العلتين مسألة، وهو دخول إنّ على الاسم الموصول، هل يمنع دخول الفاء أم لا ؟ .

فمن علّل بالعِلّة الأولى منع من دخول الفاء مع إنّ أيضا لأنها قد عملت فيه فخرج عن باب الشرط .

ومن علل بالعلة الثانية وهو تغيرّ المعنى جوّز دخول الفاء مع إنّ لأنها لا تغيّر المعنى عما كان عليه قبل دخولها ، وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر ، فيبقى ذلك بعد دخولها / . [١٥٣/٢]

مســـألة
[الوصف المبتدأ]

ذهب البصريّون إلا الأخفش : إلى أنّ الوصف إذا اعتمد على نفي أو استفهام كان مبتدأ، وما بعده فاعلٌ مُغْنٍ عن الخبر نحو : أقائم زيد، وما قائم زيد .

وذهب الأخفش والكوفّيون : إلى أنه لا يشترط هذا الاعتماد، وذلك مبنيّ على رأيهم أنه يعمل غير معتمد .

بـــــاب
مســـــألة
[وقوع إذا في صدر الكلام]

اختلف في صدر الكلام من نحو : إذا قام زيدٌ فأنا أكرمه ، هل هو جملة اسميّة أو فعلية ؟ .

قال ابن هشام : وهذا مبنّي على الخلاف في عامل (إذا). فإن قلنا : جوابها فصدر الكلام جملة اسميّة ، وإذا مقدمة عن تأخر، وما بعد إذا متممّ لها ، لأنه مضاف إليه .

وإن قلنا: فعل الشرط وإذا، غير مضافة، فصدر الكلام جملة فعليّة ، قدّم ظرفها .

بـــــاب كان وأخواتها
مســـــألة
[الخلاف في دلالة الأفعال الناقصة على الحدث]

قـال الخفاف في (شـرح الإيضاح) : اختلف هـل الأفعال النّاقصة تدل على الحدث أم لا ؟ وينبني على ذلك الخلاف في عملها

في الظّرف والمجرور والحال . فمن قال: تَدُلّ أعمل . ومن قال : لا ، فلا .

وقال أبو حيّان في (الارتشاف) : اختلفوا هل تعمل كان وأخواتها في الظرف والمجرور والحال ؟ .

فقيل : لا تعمل .

وقيل : تعمل . وينبغي أن يكون هذا الخلاف مرّتباً على دلالتها على الحدث .

مسألة

[هل يجوز تعدد خبر كان وأخواتها ؟]

قال أبو حيّان في (الارتشاف) : الظّاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لكان وأخواتها إلّا خبر واحد وهو نصّ ابن درستويه .

وقيل : يجوز تعدّده وهو مبنّيّ على جواز تعدّد خبر المبتدأ .

[١٥٤/٢] والمنع هنا أقوى لأنها شُبِّهت بِضَرَب . وقال في / (شرح التسهيل) : تعدّد خبر كان مبنيّ على الخلاف في تعدّد خبر المبتدأ . ثم قيل : الجواز هنا أولى ، لأنه إذا جاز مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع الأقوى وهو كان وأخواتها أوْلى .

ومنهم من قال : المنع هنا أولى وعليه ابن درستويه . واختاره

ابن ابي الربيع. قال: لأن، ضرب، لا يكون له إلّا مفعول واحد، فما شبّه به يجري مجراه .

مسـألة

[تسمية هذه الأفعال نواقص]

اختلف لِمَ سمّيت هذه الأفعال نواقص ؟ .

قيل : لأنها لا تدلّ على الحدَث بناءً على القول به .

وعلى القول الآخر سميّت ناقصة ، لكونها لا تكتفي بمرفوعها .

مسـألة

[اختلافهم في جواز تقديم اخبار كان وأخواتها عليها]

اختلف في جواز تقدّم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفيّة بما نحو : ما كان زيدٌ قائماً . فالبصريّون على المنع ، والكوفيّون على الجواز .

ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن (ما) هل لها صدر الكلام أو لا ؟ فالبصريّون على الأول . والكوفيّون على الثاني .

بـــاب مـــا

مســـألة

[اقتران (ما) النافية بـ « إن »]

البصريّون على أنه إذا اقترنت (ما) بـ «إنْ» يبطل عملها نحو:

٣٥٤= * بنى غُدانة ما إنْ أنتُمُ ذَهبٌ(١) *

وذهب الكوفيّون : إلى جواز النّصب مع (إنْ) واختلف في إن هذه فالبصريّون على أنها زائدة كافة . والكوفيّون على أنها نافية .

وعندي : أن الخلاف في أعمالها ينبغي أن يكون مرتّباً على هذا الخلاف .

(١) تمامه :

* ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ *

من شواهد : الخزانة ٢/١٢٤ ، والمغنى ١/٢٤ ، وشرح شذور الذهب /١٧٢، والتصريح ١/١٩٦، ١٩٧، والعيني ٢/٩١، والأشموني ١/٢٤٧ ، والهمع والدرر رقم ٤٢١ .

بـــــب إنّ وأخواتهـــا

مســـألة

[وقوع إنْ المخففة بعد فعل العِلْم]

إذا وقعت إنْ المخففّة بعد فِعل العِلْم كقولك : علمت إنْ كان زيدٌ لعالماً / وحديث : ﴿ قَدَ عَلِمْنا إنْ كُنْت لَمُؤْمِناً ﴾[1] ، فهل هي مكسورة أو مفتوحة ؟ فيه خلاف : ذهب الأخفش الصغير وهو أبو الحسن عليّ بن سليمان البغداديّ : إلى أنها لا تكون إلّا مكسورة . [٢/١٥٥]

وقال أبو عليّ الفارسِيّ : لا تكون إلّا مفتوحة .

وكذلك اختلف فيها كُبراء أهل الأندلس أبو الحسن بن الأخضر ، وأبو عبد الله بن أبي العافية ، فقال ابن الأخضر يقول الأخفش : وقال ابن أبي العافية بقول الفارسيّ .

قال أبو حيّان : وهذا الخلاف مبنيٌّ على خلافهم في اللّام أهي لام الابتداء ألزمت للفرق أم هِي لام أخرى مجتلبة للفرْق بينها وبين إنْ النافية ؟ .

فعلى الأول تكسر ، وعلى الثّاني تفتح .

ووجْهُ البناء أنها إذا كانت لام الابتداء فهي لا تدخل إلّا في خبر

(١) انظر همع الهوامع ١٨٢/٢

المكسورة . وإذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها مانعاً لها مِنْ فتحها .

قال أبو حيان : وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريّين .

وأما على مذهب الكوفيّين فاللّام عندهم بمعنى إلّا وإنْ نافية لا حرف توكيد . فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو : ﴿ **قد علمنا إن كنت لمؤمناً** ﴾ إلا كسر إن ، لأنها عندهم حرف نفي . والتقدير : (قد علمنا ما كنت إلّا مؤمناً) .

مســـألة

[وقوع أن المفتوحة ومعموليها اسماً لإن المكسورة]

تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسماً لإنّ المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو : إن عندي أنك فاضل .

وقال الفراء : لو قائل قائل : : إنك قائم تعجبني جاز أن تقول : إنّ أنك قائم تعجبني .

قال أبو حيان : وهذا من الفرّاء بناء على رأيه أنّ (أَنّ) يجوز الابتداء بها . والجمهور على منعه .

مســـألة

[إن المكسورة المخففة هل يليها غير الأفعال الناسخة للابتداء ؟]

إذا خففت إن المسكورة لم يلها من الأفعال إلا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريّين .

وجوز الكوفيّون غير، وهو مبنيّ على مذهبهم ، أنها نافية . ذكر ذلك السّخاويّ في (شرح المفصل) .

مســـألة

[وقوع إن جواب قسم]

إذا وقعت إنّ جواب قسم نحو : والله إن زيداً قائم .

فمذهب البصريّين / وجوب كسرها . [٢/١٥٦]

وقيل : يجوز فتحها مع اختيار الكسر .

وقيل: يجوز إنّ مع اختيار الفتح ،وعليه الكسائيّ والبغداديّون .

وقيل : يجب الفتح ، وعليه الفراء .

قـال في (البسيط) : وأصل هـذا الخلاف أن جملتي القسم

والمقسم عليه : هل إحداهما معمولة للأخرى ، فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أو لا ؟ وفي ذلك خلاف . فمن قال: نعم، فتح، لأن ذلك حكم أَنّ إذا وقعت مفعولاً . ومن قال : فإنما هي تأكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه ، كَسرَ .

ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين .

مسألة

[في عدم جواز : إنّ قائماً الزيدان]

لا يجوز هنا : إن قائماً الزيدان ، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون نفي أو استفهام .

وأجازه الكوفيّون والأخفش بناءً على إجازته في المبتدأ ، فجعلوا (قائماً) إسم إن والزيدان فاعل به سد مسدّ خبرها .

والخلاف جارٍ في باب ظَنّ ، فمن أجاز هنا وفي المبتدأ أجاز ظننت قائماً الزيدان ، ومن منع منع .

وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ومنع في باب ظَنّ وإنّ .

وفرّق بأن إعمال الصّفة عمل الفعل فرع أعمال الفعل فلا يستباح إلّا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان ،

جواز : إنّ قائماً الزيدان ، ولا ظننت قائماً الزيدان ، لصِحّة وقوع الفعل موقع المتجرّد من إنّ وظننت ، وامتناع وقوعه بعدهما .

بـــاب لا

مســألة

[اختلاف المذاهب في نحو : « لا مسلمات »]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل): في نحو لا مسلمات، أربعة مذاهب :

أحدها : الكسر والتّنوين ، وهو مذهب ابن خروف .

والثاني : الكسر بلا تنوين : وهو مذهب الأكثرين .

والثالث : الفتح وهو مذهب المازني والفارسي .

والرابع : جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين .

قال : وفرع بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة (لا رَجُل) ، فمن قال : إنها حركة إعراب قال هنا : لا مسلمات ، بالكسر .

ومن قال : هي حركة بناء ، فالذي يقول : إنه يبني / لجعله مع [٢/١٥٧] (لا) كالشيء الواحد قال : لا مسلماتَ بالفتح .

ولا يجوز عنده الكسر ، لأن الحركة عنده ليست خاصّة . والذيَ

يقول يبني لتضمنّه معنى الحرف يقول : لا مسلمات بالكسر . وحجّته أن المبني مع (لا) قد أشبه المعرب المنصوب فكما أن الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور ، فكذلك يكون مع (لا) وهو الصحّيح . انتهى .

باب أعلم وأرى

مسألة

[حذف المفعول الأوّل والثّاني اختياراً]

قال ابن النّحاس في (التّعليقة) : يجوز حذف الأول والثّاني من مفاعيل هذا الباب اختصاراً .

وأما حذف الثّالث اختصاراً فمبنيّ على الخلاف في حذف الثاني من مفعوَلْي ظننت اختصاراً . فمن أجاز الحذف هناك أجازه في الثّالث . ومن مَنعه في الثّاني هناك مَنَعه في الثّالث هُنَا .

باب النائب عن الفاعل

مسألة

[باب اختار]

باب اختار : ذهب الجمهور : إلى أنه لا يجوز فيه إلا إقامة المفعول الأول نحو : اختير زيدُ الرّجال . وجوّز الفرّاء والسّيرافي وابن

مالك : إقامة الثاني مع وجود الأول ، فيقول : اختير الرجالُ زيداً .

وأشار أبو حيّان : إلى أنّ الخلاف مبنيّ على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصّريح ، لأن الثّاني هنا على تقدير حرف الجر .

مســـألة

[الخلاف في المجرور بحرف غير زائد]

قال أبو حيان المجرور بحرف غير زائد نحو : سير بزيد فيه خلاف . فمذهب الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب . ومذهب الفرّاء : أن النائب حرف الجر وحده ، وأنه في موضع رفع/. [٢/١٥٨]

قال أبو حيّان : وهذا مبنيٌّ على الخلاف في قولهم : مر زيدٌ بعمـرو ، فمذهب البصـريّين أن المجرور في مـوضع نصب ، فلذا قالوا : إنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع بناءً على قولهم : إنّه في مَرّ زيد بعمرو في موضع نصب .

ومذهب الفرّاء: أن حرف الجرّ هو الذي في مـوضع نصب ، فلهذا ادّعى أنه إذا بني للمفعول كان هو في موضع رفع بناءً على مذهبه أنه هناك في موضع نصب .

وفي أصل المسألة قول ثالث : أن النائب ضمير مبهم مستتر في

الفعل . قاله ابن هشام .

ورابع : أن النّائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : سير هو أي السّير .

قال ابن درستويه : وينبني على هذا الخلاف جَواز تقديم المجرور نحو : بزيد سير .

فعلى القول الأول والثالث لا يجوز . وعلى القول الثاني والرابع يجوز .

باب المفعول به

مسألة

[في تعدّد المفعول في غير باب ظنّ]

إذا تعدّد المفعول في غير باب ظن وأعلم كباب أعطى واختار ، فالأصل : تقديم ما هو فاعل في المعنى ، وما يتعدّى إليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك . هذا مذهب الجمهور .

وقيل : المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فأيّهما تقدم فذلك مكانه . وعليه ابن هشام وبعض البصريين . قال أبو حيّان : وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتّصل به ضمير يعود على الأول نحو : أعطيت درهمه زيداً ، فعند الجمهور

يجوز . وعند غيرهم (لا) بناءً على ما ذكره .

باب الظّرف

مســـألة

[هل يتسع الظرف مع كان وأخواتها ؟]

قال أبو حيّان في (الارتشاف) : هل يتّسع في الظّرف مع كان وأخواتها ؟ .

هو مبنّي على الخلاف . هل تعمل في الظّرف أم لا ؟ .

فإن قلنا لا تعمل فلا يتوسّع .

وإن قلنا : يجوز أن تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أن لا يجوز
[١٥٩/٢] التّوسّع فيه معها/.

مســـألة

[هل تضاف إذا الشرطية للجملة بعدها ؟]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : إذا استعملت إذا شَرْطاً فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا ؟ قولان :

قيل : تكون مضافة ، وضمّنت الرّبط بين ما تضاف إليه وغيره .

وقيل : ليست مضافة ، بل معمولةً للفعل بعدها ، لأنها لو كانت مضافة لكان الفعل مِنْ تَمامها ، فلا يحصل به رَبَطَ .

قال : وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيهما . فمن قال : إنها مضافة أعمل الجزاء ولا بُدّ .

ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات .

باب الاستثناء

مســـألة

[تقديم المستثنى على المستثنى منه]

هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدّم . وتوسّط بين جزئي كلام نحـو : القومُ إلا زيـداً قامـوا ؟ فيه خلاف .

قيـل : بالجـواز . وقيل : بـالمنع . قـال أبو حيّـان : وهو مبني عـلى الخلاف في العامل في المستثنى . فمن قال : إنه ما تقدّم من فعل أو شبهه منعه . ومن قال : إنه (إلاّ) ، أو نحوه ، جوّزه .

مســــألة

[ورود الاستثناء بعد جمل عطف بعضها إلى بعض]

إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود إلى الكُلّ ؟ فيه خلاف .

قيل : نعم ، وقيل : لا ، بل يختصّ بالجملة الأخيرة . قال أبو حيّان : والخلاف مبنيّ على الخلاف في العامل في المستثنى ، فمن قال : إنه إلا ، أعاده إلى الكل ، ومن قال : إنه الفعل السّابق قال: إن اتحد العامل عاد إلى الكُلّ ، وإن اختلف فللأخيرة خاصة ، إذْ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد .

بـــاب حروف الجَرّ

مســــألة

[هل يتعلّق الجارّ والمجرور والظّرف بالفعل الناقص]

اختلف هل يتعلّق الجارّ والمجرور والظرف بالفعل النّاقص على قولين / مبنيّين على الخلاف في أنه هل يدلّ على الحدث أم لا ؟ [٢/١٦٠] فمن قال : لا يدّل على الحدث، وهم المبرّد والفارسِيّ وابن جني والجُرجاني ، وابن برهان ، والشَّلَوْبين منع ذلك . ومن قال : يدل عليه جوّزه .

مســـألة

[الاسم المرفوع بعد منذ]

قال أبو البقاء في (التّبيين) : اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ نحو : ما رأيته منذ يومان ، على أي شيء يرتفع ؟ على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن منذ مبتدأ وما بعده خبر . والتقدير : أمد ذلك يومان .

وقال بعض الكوفيين : يومان فاعل تقديره منذ مضى يومان .

وقال الفراء : موضع الكلام كله نصب على الظّرف أي ما رأيته من الوقت الذي هو يومان .

قال : وهذا كله مبنيّ على الخلاف في أصل منذ . وقد قال الأكثر : إنها مفردة .

وقال الفراء : أصلها ، (من) ، و (ذو) الطّائية[1] بمعنى : الّذي .

وقال غيره : من الكوفيين : أصلها : (مِنْ إذ) ثم حذفت الهمزة وضمّت الميم .

---

(١) في جميع النسخ : « الغائبة » مكان : « الطّائية » .

بـــاب القسم

مســـألة

[الاختلاف في « أيمن الله »]

قال ابن النّحاس في (التّعليقة) : اختلف النّحاة في « أيمن الله » ، هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم أم هي جمع ؟ وينبني على هذا الخلاف خلاف في همزتها، أهي همزة قطع أم همزة وصل ؟ فمذهب البصريّين أن أيمن كلمة مفردة موضوعة للقسم وأن همزتها همزة وصل .

ومذهب الكوفيّين : أن أيمن جمع يمين . وهمزتها همزة قطع .

بـــاب التّعجّب

مســـألة

[أَفْعِل به]

قال ابن النّحاس في(التّعليقة) : اختلف النّحاة في قولنا : «أفعل به» في التّعجب ، هل معناه أمر أو تعجب مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر .

فذهب الكوفيّون إلى أن معناه أمر كلفظه .

[١٦١/٢] وذهب البصريّون : إلى أن معناه التعجّب على الخلاف / في التّعجّب . هل هو إنشاء أو خبر ؟ .

وقال : وينبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور . هل هو في موضع نصب أو رفع ؟ .

فمن قال : بأن معنى أَفْعِل ، الأمر، وأن فيه فاعلاً مُسْتَتِراً قال : بأن الجار والمجرور في موضع نصب بأنه مَفعول. ويكون الباء عنده إمّا للتّعدية كمررت به ، أو زائدة مثل قرأت بالسّورة .

ومن قال : بأنّ معنى أفعل التّعجّب لا الأمر ، قال : بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعليّة ولا ضمير في أفعل . وتكون الباءِ عند هذا القائل زائدة مع الفاعل مثلها في : كفى الله .

مســـألة

[دخول الألف واللام في فاعل فَعُل]

قال ابن النّحاس : لـزوم الألف واللاّم في فـاعل «فَعُل» فيه خلاف مبنيّ على الخلاف في فَعُل الّذي للمبالغة هل هو من باب : نِعْم وبِئْسَ، أو من باب التّعجب؟

فمن قال : هو من باب نِعْم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم

الألف واللّام وغيره ما يشترطه في فاعل نِعْم وبئس .

ومن قال : هو من باب التّعجّب لم يَشْتَرِطْ في فاعله الألف واللام ، وباب التّعجب فيه أظهر بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل ، كما دخلت في باب التّعجّب في : أَفْعِل بِهِ .

بـــاب التّوكيــد

مســـألة

[وقوع اكتع وأبتع وأبصع تأكيداً بمفرده]

قال ابن النّحاس : هل يجوز أن يقع كُلّ واحد من اكتع وأبصع وأبتع تأكيداً بمفرده ، فيه ثلاثة مذاهب : أحدها : نَعَمْ .

والثاني : لا ، بل يكون بعد أجمع تابعاً بالتّرتيب كما ذكرنا .

والثالث : يجوز أن يقدّم بعضها على بعض بشرط تقديم أجمع قبلهن .

قال : وهذا الخلاف مبنيّ على أنه : هل لكلّ واحد منهن معنى في نفسه أم لا ؟ فإن قيل : لا معنى لها إلا الإتباع فلا بُد من تقدّم أجمع .

وإن قيل : بأن لها معاني جاز أن تستعمل بأنفسها . انتهى / . [١٦٢/٢]

بـــاب النّداء

مســـألة

[الاختلاف في ميم اللّهمْ]

اختلف في اللّهم .

فمذهب البصريّين : أن الميم عوض من حرف النداء .

ومذهب الكوفيّين : أنها بقيّة من جملة محذوفة .

والأصل : يا الله أمّنا بخير .

وينبني على هذا الخلاف جواز إدخال (يا) على اللّهم ، فعند البصريين لا يجوز ، لأنه لا يجمع بين العِوض والمعوّض . وعند الكوفيّين يجوز ، لأن الميم على رأيهم ليست عِوَضاً من ياء .

قال أبو حيان في (الارتشاف) : اللّهم لا تباشره (يا) في مذهب البصريّين . زعموا أن الميم المشدّدة في آخره عوض من حرف النداء فلا يجتمعان .

وأجاز الكوفيّون أن تباشره (يا) . وعندهم الميم المشدّدة بقية من جملة محذوفة قدّروها: أمّنا بخير ، وهو قول سخيف ولا يحسن أن يقولَهُ مَنْ عنده عِلْم .

باب إعراب الفعـــل

مســـألة

[هل يجوز أن يتقدم المضارع المنصوب بعد الفاء على سببه ؟]

هـل يجوز في المضـارع المنصوب بعـد الفاء في الأجـوبة الثّمانية أن يتقدّم على سببه فيقال : ما زيد فَنُكْرِمَـهُ يأتينـا ، ومتى فآتِيَكَ تَخْرُجُ ، وكم فأَسيرَ تسيرُ؟ فيه قولان :

قال البصريون : (لا) . وقال الكوفيون : (نعم) والخلاف مبنّي على الخلاف في أصل، وهو أن مذهب البصريين في ذلك أن النّصب بأن مضمرة، وأن الفاء عاطفة عطفت المصدر المقدّر من أن المضمـرة والفعل على مصـدر متوهّم من الفعـل المعطوف عليـه . والتقدير : لم يكن من زيد إتيانٌ فيكون منا إكرام . وعلى هذا يمتنع التقديم ، لأن المعطوف لا يتقدّم على المعطوف عليه .

ومـذهب الكسائِيّ ، وأصحـابه أن النـاصب هو الفـاء نفسهـا وليست عاطفة فلا معطوف هنا ، وإنما هو جواب تَقّدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع/. [١٦٣/٢]

مسـألة :

[هل يجوز الفصل بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها ؟]

اختلف : هل يجوز الفصل هنا بين السّبب ومعموله بالفاء ومدخوله بأن يقال : ما زيد يُكرمُ فَنُكْرِمَهَ أخانا ؟ يراد : ما زيد يكرم أخانا فنكرمه .

فمذهب البصريين المنْع . ومذهب الكوفيّين الجواز . والخلاف مبنّي على الخلاف في الأصل السّابق ، فالبصّريون يقولون : ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهّم مِنْ يُكْرم ، فكما لا يجوز، أن يفصل بين المصدر ومعموله،كذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله ، لأن يكرم في تقدير المصدر .

والكوفيون أجازوه ، لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر متّوهم .

مسـألة

[لام الجحود]

قال أبو البقاء في (التّبيين) : لام الجحود الدّاخلة على الفعل والمستقبل غير ناصبة للفعل ، بل النّاصب أن مضمرة . وعلى هذا تَتَرّتب مسألةٌ وهو أن مفعول هذا الفعل لا يتقدّم عليه .

وقال الكوفيون : اللام هي النّاصبة ، فإن وقعت بعدها أنْ كانت توكيداً . وعلى هذا يتقدم مفعول هذا الفعل عليه .

بــــاب التَّكْسير

مســـــألة

[في تكسير همرش]

قـال أبو حيّـان : اختلف في تكسيـر : هَمّـرِش(١) ، فقـال بعضهم : يكسر على : هَمارِش .

وقـال بعضهم : يكسّر على : هنـامـر . وقـال : والسبب في الاختلاف الاختلاف في أصل وزنه ، وفي الحرف الأول المُدّغم في الثّـاني مـا هـو؟ فقـال قوم : وزنـه فَعْلَلِلٌ، والميم زائدة للألحـاق بِجَحْمَرِش(٢) . وأدغمت الميم في الميم فهو من باب إدغام المِثْلَين .

وقال آخرون : وزنه فَعْلَلِلٌ والمدغم نون وحروفه كلها أصـول كحروف : قَهْبَلس(٣) وجحمرش ، وصهصلق(٤) . قال : والأول هو

(١) همّرش كجَحْمرش : العجوز الكبيرة ، والنـاقة الغـزيرة . وتهمـرشوا : تحرّكوا . والاسم الهمرشة .

(٢) قيل : العجوز الكبيرة . وقيل : الأفعى .

(٣) القهيلس : العـظيم الغليظ ، والقملة الصغيـرة ، والمـرأة الضخمـة ، والأبيض تعلوه كدرة .

(٤) الصهصلق : العجوز الصخابة . ومن الأصوات : الشديد .

الصحيح . والثاني قول الأخفش . وتناقض فيه كلام سيبويه .

بـــاب التصغـــير

مســـألة

[الاختـلاف في تصغيـر : ركب ، وطيـــر ، وصحب وسفر]

اختلف في تصغيـر رَكْب ، وطَيْـر ، وصَحْب ، وسَفـر على قولين :

أحدهما : وعليه الجمهور أنها تصغر على لفـظها ، فيقـال : رُكيب ، وطُيَير ، وصُحَيْب، وسُفَيْر .

والثــاني : وعليـه الأخفش أنهــا تـرد إلى المفــرد فيقـال : رُويكِبُون ، وُطُوَيْرات ، وصُوَيْحِبون ، ومُسَيْفِرون .

والخلاف مبنيٌّ على الخلاف في هذه الألفاظ ، ما هي؟ : وفيها قولان : أحدهما ، وعليه الجمهور أنها أسماء جموع ، وعلى هـذا فتعطى حكم المفرد في التّصغير على لفظها .

الثاني : وعليه الأخفش أنها جمع تكسير وعلى هذا فترّد إلى مفرداتها، أشار الى هذا البناء أبو حيّان .

باب الوقف

مسـألة

[هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع ؟]

هـل يصّـح الـوقف على المتبـوع دون التـابـع . قـال في (البسيط) : فيه خلاف مبنيّ على الخلاف في العامل في التّابع . فإن قلنا : إنه يقدر فيه عـامل من جنس الأول صَـحّ ، لأنه يصيـر جملة مستقلّة ، فيستغني عن الأول .

وإن قلنا : العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصحّ . قال : والصّحيح أنه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صُورة .

مسـألة

[الاختلاف في الوقف على إذا]

اختلف في الوقف على إذا ، والصّحيح أن نونها تبـدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب .

وقيل : يوقف بالنّون، لأنهاكنون لن ، وأن .

وروي عن المازنيّ والمبردّ .

قال ابن هشام في (المغني) : وينبني على الخلاف في الوقف

عليها الخلاف في كتابتها ، فالجمهور يكتبـونها بـالألف ، والمازني والمبرد بالنّون / . [١٦٥/٢]

مسألة

[في كتابة يحيى بالياء]

إذا نكّر يَحْي بعد العلميّة فهل يكتب بالياء أو بالألف ، لأنه قد زالت علميته ؟ .

قال أبو حيّان : يبني على الخلاف في تعليـل كتابـة (يحي) العلم بالياء ؛فإن عَلّلناه بالعلمية كتبناه بالألف لأنه قد زالت علميته. وإن عللناه بالفرق بين الاسم والفِعل كتبناه بالياء ، لأن الاسمية مـوجودة فيه . انتهى .

تم الفن الثّالث من الأشباه والنظائر للشيخ العلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي رحمه الله .

* * * *

تم بحمد الله الجزء الثالث
، ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الرّابع
وأوله : الفنّ الرابع ، وهو فنّ الجمع والفرق .

فهرس شواهد : الجزء الثالث

(شواهد الكلمات التي تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً)

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعدما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِزيزاءَ مَجْهَلِ	٢٨٨	١٢
= ولقد أراني للرِّماح رَدِيئةً مِنْ عَن يَمِيني مَرَّةً وأمامِي	٢٨٩	١٣
= ولا أرى فاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحاشِي من الأقْوامِ مِنْ أَحَدِ	٢٩٠	١٥
= ما إذا ابْتَعَتْ حتّى إلى كلّ القرى أحسبتني جِئتُ من وادي القُرَى	٢٩١	١٨
= فما لكم إنْ لم تَحوطُوا ذِمارَكم سوامٌ ولا دارٌ بحتّى ورامَهْ	٢٩٢	١٨

(شواهد الجمل التي لها محلٌ من الإعراب)

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= بَيْنما النّاس على عَلْيائِها إذْ هَوَوْا في هُوَّةٍ فيها فَغَارُوا	٢٩٣	٣٦

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فبينا نَحْنُ نَرْقُبه أَتانا مُعَلّق وَفْضَةٍ وزِنادَ راعِي	٢٩٤	٣٦
= يَسرّ المرءَ ما ذهب اللّيالي وكان ذَهابُهُن له ذهابا	٢٩٥	٣٧
= وقَدْ أَغْتَدِي والطَّيرُ في وُكُناتها بِمُنْجَردٍ قَيْدِ الأَوابدِ هَيْكَلِ	٢٩٦	٤١
= بآية قامَ يَنْطِقُ كُلّ شيء وخان أمانة الدّيك الغرابُ	٢٩٧	٤٣
= سريْتُ بِهِم حتّى تكلُّ مطيُّهم وحتى الجيادُ ما يقدن بِأُرسان	٢٩٨	٤٣
= أبيتُ أَسْرِي وَتبيتي تَدلُكي وَجْهَك بالعِنْبر والمِسْك الذَّكِي	٢٩٩	٥٩

(شواهد باب المنصرف وغير المنصرف)

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فما حَلَبَتْ إلاَّ الثّلاثة والثُّنى ولا قَيَّلَتْ إلاَّ قريباً مقالُها	٣٠٠	٦٤

(شواهد : باب النكرة والمعرفة)

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= * قد عَلِمْنا إخْوانَنا بَنُو عِجِلْ *	٣٠١	٧٣

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فأقبلت زَحْفاً على الرُّكْبَتَينِ فثوبٌ عليّ وَثَوْبٌ أَجُرّ	٣١٢	١١٠
= عِنْدي اصْطِبارٌ وشَكْوى عند قاتلتي فَهل بأَعْجَبَ من هذا امرؤٌ سَمِعَا	٣١٣	١١٢
= لولا اصطبارٌ لأَوْدى كُلّ ذي مِقَةٍ لما استقلّت مطاياهُنّ بالظُّعَنِ	٣١٤	١١٢
= مُوَسَّعةٌ بين أَرْساغِه به عَسَمٌ يَبْتَغِي أرْنبا	٣١٥	١١٤

(شواهد كان وأخواتها)

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فأَصْبَحوا قد أَعَاد اللّه نِعْمَتَهُم إذْ هُم قُريشٌ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ	٣١٦	١٢٢
= رؤبةُ والعَجَّاجُ أَوْرَثاني نَجْرَيْنِ مَا مِثْلَهُمَا نَجرانِ	٣١٧	١٢٢
= وأنا النّذيرُ بِحَرَّةٍ مسودَّة تَصِل الأعم إليكم أَقْوادَها أبناؤها متكنّفون آباهم حنقوا الصّدور وما هُمُ أولادَها	٣١٨	-١٢٢ ١٢٣
= وإنْ مُدّتِ الأَيْدي إلى الزَّاد لم أَكُنْ بِأَعْجَلِهم إذْ أَجْشَعُ القوم أَعْجَلُ	٣١٩	١٢٤

(شواهد : باب إنّ وأخواتها)

(شواهد : باب الحال)

(شواهد : باب العطف)

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
(شواهد : باب الأدوات)		
= عَـزَمْـتُ عـلى إقـامـةِ ذي صَـبـاح لأمـرٍ مـا يُـسَـوَّدُ مَـنْ يَـسـودُ	٣٥٠	٢٥٨
= وإنـا لِـمِّـمـا نَـضْـرِب الـكَـبْـش ضَـرْبـةً عـلى رَأسـه تُـلْقِـي الـلِّـسـان مـن الـفـم	٣٥١	٢٦٠
= مـا تـرى الـدهـر قـد أبـاد مـعـدّا وأبـاد الـسَّـراة مـن عـدنـان	٣٥٢	٢٦١
(شواهد : باب جمع التكسير)		
= إلَّا الإفـادة فـاسْـتَـوْلَـت ركـائِـبُـنـا عـنـد الجـبَـابـيـر بـالـبـأْسـاء والـنِّـعـم	٣٥٣	٢٨٤
(شواهد : باب ما)		
= بـنـي غُـدانـة مـا إنْ أنـتُـمُ ذهـبٌ ولا صـريـف ولـكـن أنـتـم الـخـزفُ	٣٥٤	٣٤٠

فهرس الجزء الثالث

باب المعرب والمبني .... ٤٧ - ٧٠

باب المنصرف وغير المنصرف ٦٠ - ٧٠

باب حروف الجر . . . . ١٨٢ - ١٨٦

باب الإضافة . . . . ١٨١ - ١٩٩

باب التوكيد .... ٢٠٧ - ٢٠٨

باب العطف .... ٢٠٩ - ٢١٨

باب عطف البيان ٢١٨

* * * *

انتهى بحمد الله تعالى